



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية
قسم اللغة العربية

الرسائل الجامعية العراقية في النحو القرآني لغاية عام (٢٠٢١ م) دراسة وصفية

أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية/ جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية/ لغة القرآن وآدابها/ اللغة

كُتبت من قبل الطالب

أحمد شهاب حمد الجعفري

بإشراف

أ. د مؤيد جاسم محمد الخفاجي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَيَرْسِي الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى

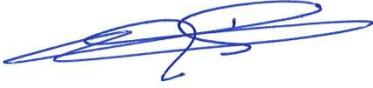
صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة سبأ الآية: ٦

ترشيح الأطروحة للطبع

نظراً لإنجاز الأطروحة (فصولها ومباحثها) الموسومة بـ (الرسائل الجامعية العراقية في النحو القرآني لغاية عام 2021م دراسة وصفية) لطالب الدكتوراه (أحمد شهاب حمد يوسف) فإني أُرشحها للطبع .



التوقيع:

المشرف: أ.د. مؤيد جاسم محمد الحفائي

مكان العمل: كلية العلوم للإمامية / قسم

اللغة العربية

التاريخ:

٢٠٢١ / ١٠ / ٢٧

إقرار المشرف

أشهد أنّ الأطروحة الموسومة بـ (الرسائل الجامعية العراقية في النحو القرآني لغاية عام 2021م دراسة وصفية) التي قُدمت من قبل الطالب/ة (أحمد شهاب حمد يوسف) وقد تم إعدادها بإشرافي في جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية وهي من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ؛ فلسفة في لغة القرآن وآدابها.



التوقيع:

المرتبة العلمية : أ.د.

الإسم: موهب عيسى محمد الحفافي

مكان العمل: كلية العلوم الإحصائية

التاريخ: ١١ / ٢ / ٢٠٢١

١١ / ٢ / ٢٠٢١

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الأطروحة للمناقشة.



التوقيع:

الإسم: أ.م.د. عادل كامل

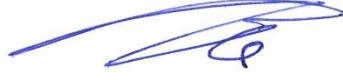
التاريخ: ١١ / ٢ / ٢٠٢١

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاؤها أننا اطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة
بـ (الرسائل الجامعية العراقية في النحو القرآني لغاية عام 2021م دراسة وصفية) وناقشنا
الطالبة (أحمد شهاب حمد يوسف) في محتواها وفيما له علاقة بها ونعتقد أنها جديرة بالقبول
بتقدير (جيد جداً) لنيل شهادة الدكتوراه ؛ فلسفة في لغة القرآن وآدابها.



أ.د. رفاة عبد الحسين مهدي
جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية
رئيساً



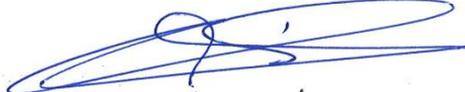
أ.د. فضيلة عيوسي محسن
جامعة الكوفة / كلية الفقه
عضواً



أ.م.د. اسامة عبد الغفور انصيف
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية
عضواً



أ.م.د. رياض راهيم تعيان
جامعة بابل / كلية العلوم الإسلامية
عضواً



أ.د. مؤيد جاسم محمد
جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية
عضواً ومشرفاً



أ.م.د. أحمد حسن منصور
جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية
عضواً



التوقيع:
الاسم: أ.د. محمد حسين عبيد الطائي
العميد

التاريخ: ١٤ / ١٧ / 2024

صنِّقَتْ في جامعة كربلاء / كلية العلوم الإسلامية

الإهداء

- إلى الصديقة الزكية فاطمة، حبيبة حبيب الله ونبيه ، وحليبة صاحب اللواء، وأمّ الأصفياء أئمة الهدى ، والكريمة عند الملائة الأعلى ، اللهم فصل عليها وعلى أمها . صلاة تكريم بها وجه أبيها وتقر بها عين ذريتها.
- إلى من تمثلت فيه كل قيم الفضيلة، وزاد فيها قيمة أخرى اسمها (العباس عليه السلام) قمر العشيرة، ومدرسة العشق، ووجه (الحسين عليه السلام) المنير.
- إلى والدي العزيز- حفظه الله تعالى- أقول: طالما تمنيت أن أمسح وجهي بتراب قدميه، فقد أتعبهما السير من أجلنا.
- إلى زوجتي العزيزة، فقد كانت نعم الرفيق في مسيرتي العلمية .

أهدي هذا العمل

أحمد

شكر وعرافان

الحمد لله رب العالمين أول الشكر، والحمد لله حمداً يصعد أوله، ولا ينتهي آخره، وكما يحب ويرضى، والصلاة والسلام على محمد وآل بيته الأطهار. بعد أن منّ الله عليّ بإنجاز الأطروحة كان لزاماً أن أتقدم بالشكر العظيم إلى كل من أعانني وأسهم في إنجازها من الأساتيد والأهل والزملاء، وأخص بالذكر

-الأستاذ الدكتور مؤيد جاسم محمد لقبوله الإشراف على هذا البحث، فقد أحاطني برعايته وأمدني بآراءه وتوجيهاته فكان نعم السند والعون بعد الله تعالى.

- رئاسة قسم اللغة العربية و أساتيذي ، فما قدموه لنا كان نعم العون في مدة الدراسة والبحث.

وأخيراً وليس آخرًا شكري موصول لكل من أمدني وأعانني في إكمال هذه الأطروحة... جزى الله الجميع عني خير الجزاء.

الباحث

الخلاصة

تناولت هذه الدراسة الرسائل التي حملت عنوان (النحو القرآني)، وقد أخذت هذه الدراسة على عاتقها استقراء جهود الباحثين وآرائهم في مراجعة بعض المفاهيم والقواعد النحوية، وإعادة صياغتها وفق الشاهد القرآني، وعلى ضوء نظرية النحو القرآني، وعلى وجه الخصوص تلك التي حكم فيها النحويون بالشذوذ أو القلة، وقالوا بخروجها عن القياس النحوي. والدراسة تحاول رصد القضايا الأساسية المشتركة في تلك الرسائل، والمسائل النحوية التي يتردد ذكرها في تلك الدراسات الأكاديمية.

واقترنت طبيعة الدراسة أن يُقسّم على تمهيد وأربعة فصول تعقبها الخاتمة، و جاء التمهيد عن الحركة النقدية في النحو المألوف، وأثر ذلك الحراك النقدي في إنتاج نظرية النحو القرآني، وجاء الفصل الأول بعنوان (ملاحم النحو القرآني عند القدماء ومفهومه عند المحدثين وإشكالية التأسيس) ليتحدث عن وجود مفهوم النحو القرآني ومسائله في كتب النحو القديمة، ومحاولة المحدثين لتأصيل نظرية النحو القرآني على الساحة النحوية، ومحاولة بعض الباحثين هدم الأسس المعرفية لهذه النظرية، وجاء الفصل الثاني بعنوان (مسائل النحو القرآني في الرسائل الجامعية) وتكفل هذا الفصل بدراسة أمثلة من مسائل النحو القرآني التي اشتركت في ذكرها الرسائل الجامعية، وجاء الفصل الثالث تحت عنوان (القراءات القرآنية في الرسائل الجامعية وأثرها في قواعد النحو القرآني) ليوضح موقف النحو القرآني من القراءات، وجاء الفصل الرابع بعنوان (التضمين النحوي في الرسائل الجامعية وأثره في قواعد النحو القرآني) ليكشف عن خصيصة من خصائص النصّ القرآني يختص به دون غيره من أنواع الكلام. وخرجت الدراسة بنتائج أهمها: أنّ القرآن الكريم يعد العامل الأول والرئيس في تكوّن أصول النحو، وبناء القاعدة النحوية، و تنوع أثره بين توسعة القاعدة وتفريعها، أو نقضها، أو تثبيتها بالدليل القرآني. وكان الهدف من الدراسة تسليط الضوء على جهود الباحثين العراقيين وأثر ذلك في تأصيل نظرية النحو القرآني.

ثبت المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ- و	المقدمة
٩-٢	التمهيد: الحركة النقدية للنحو المؤلف في الرسائل الجامعية
١١-	الفصل الأول: ملامح النحو القرآني عند القدامى ومفهومه عند المحدثين وإشكالية التأسيس
٢٦-١١	أولاً- ملامح النحو القرآني عند القدامى
٣٩-٢٦	ثانياً- مفهوم النحو القرآني عند المحدثين
٦٤-٣٩	ثالثاً- إشكالية التأسيس للنحو القرآني عند المعترضين عليه ومحاولة هدم أسسها المعرفية
١١١-٦٦	الفصل الثاني: مسائل النحو القرآني في الرسائل الجامعية
٧٩-٦٦	أولاً- أثر النحو القرآني في توسعة القواعد النحوية
٨٨-٧٩	ثانياً- أثر النحو القرآني في نقض القاعدة النحوية
٩٨-٨٨	ثالثاً- أثر النحو القرآني في تعديل القواعد النحوية
١٠٧-٩٨	رابعاً- أثر النحو القرآني في تقييد القواعد النحوية
١١١-١٠٧	خامساً- أثر النحو القرآني في استحداث القواعد النحوية
١٤٥-١١٣	الفصل الثالث: القراءات القرآنية في الرسائل الجامعية وأثرها في قواعد النحو القرآني
١١٤	أولاً- مفهوم القراءات والاختلاف في نسبتها للقرآن الكريم
١٢٤-١١٥	ثانياً- القراءات القرآنية عند القدامى والمحدثين
١٢٧-١٢٤	ثالثاً- علاقة القراءات باللهاجات
١٣٠-١٢٧	رابعاً- أثر القراءات القرآنية في صناعة قواعد النحو القرآني
١٤٥-١٣٠	خامساً- مسائل النحو القرآني المعتمدة على القراءات القرآنية

١٨٣-١٤٧	الفصل الرابع: التضمين النحويّ في الرسائل الجامعية وأثره في قواعد النحو القرآني
١٥٤-١٤٩	أولاً-تعريف التضمين ومفهومه عند القدامى والمحدثين
١٥٥-١٥٤	ثانياً - التضمين قياسي ام سماعي؟
١٥٦-١٥٥	ثالثاً- التضمين خاصية وحقيقة قرآنية
١٨٣-١٥٦	رابعاً-مظاهر التضمين في النحو القرآني
١٨٨-١٨٥	الخاتمة
٢٢١-١٩٠	قائمة المصادر والمراجع

المقدمة

مقدمة

الحمد لله الذي تُحَلُّ به عُقْدُ المكاره، و يُفْتَأُّ به حَدُّ الشدائد، و يُلْتَمَسُ منه المخرج إلى رَوْحِ الفرج ، وصَلَّى اللهُ على محمد وآله حتى يرضى صلاةً لا حدَّ لها ولا منتهى.

وبعد...

إنَّ من فضول القول الحديث عن علاقة القرآن الكريم بنشأة النحو؛ لأنَّه بات من المُسلِّمات التي لا تحتاج إلى دليل لإثباتها وإثارتها لكثرة من تناول هذا الموضوع من الأولين والآخرين، وملخصه: أنَّ القرآن الكريم كان له الفضل الكبير والأثر العظيم في نشأة النحو وعلم النحو.

وتتبع النحويون كلام العرب والظواهر المطردة فيه واستخلصوا القواعد منها، هذا منهجهم إلا أنَّ الخلاف وقع بينهم في قسم منها، ولم ينفقوا فيها جميعاً، مما أنتج هذا الخلاف حركات نقدية للنحو، أنتجت دعوات للرجوع إلى النصِّ القرآني لمعالجة القصور، وسد النقص في النحو المألوف، وعلى وجه الخصوص تلك المسائل والقضايا النحوية التي تعارضت مع الأساليب القرآنية في النصِّ القرآني؛ لأنَّ بعض الدراسات الأكاديمية التي حملت عنوان النحو القرآني أشارت بشكل واضح وصريح إلى قضية مهمة وهي أنَّ القدامى و المحدثين لم يختلفوا في أنَّ القرآن الكريم يعد من أهم أصول الاستشهاد في النحو ومصدر من مصادر السماع من الناحية النظرية، لكنهم اختلفوا في رتبة هذا الأصل؛ ففريق يقول أنَّه المصدر الأول للسماع، وفريق آخر يقول أنَّه لم يكن المصدر الأول، وأنَّ النحويين اعتمدوا على كلام العرب في وضع قواعدهم ثم عرضوا تلك القواعد على القرآن الكريم، فلم يكن القرآن الكريم المصدر الأول، بل تقدمه الشاهد الشعري من جهة كثرة الاستشهاد والاستعمال.

ومن هذا المنطلق ظهرت دراسات أكاديمية معاصرة على الساحة اللغوية والنحوية ترى وجوب أن يكون النصِّ القرآني المصدر الأول والرئيس في التقعيد النحوي لما

يمتلكه من مواصفات تضمن للغة والنحو تجنّب اللحن والضعف في التراكيب النحويّة، فقيمة المصدر القرآني في مجال اللغة والنحو تعلو على المصادر والأصول الأخرى.

ومن هذه المواقف والدعوات انطلقت الدعوة إلى مفهوم النحو القرآني، الذي تضمّن منهجه استقراء قواعد النحو الاعتماد على الشاهد القرآني والقراءات القرآنية بدلاً من الشاهد الشعري؛ لأنّهم يرون أنّ الأخير لم يخلُ من العواهن والضعف والعيوب.

وبعد مراجعة تصانيف الرسائل في الجامعات العراقية التي أرادت ترسيخ نظرية النحو القرآني تبين أنّ هناك مجموعة من قضايا النحو القرآني ومسائله النحوية جرت الإشارة إليها في صفحات الرسائل؛ منها ما يتعلق ببعض المفاهيم في النظرية، ومنه متعلق ببعض المسائل النحوية التي تعرض لها الباحثون.

والدراسة لا تذهب إلى عدّ تلك الدراسات في النحو القرآني في الجامعات العراقية ، ولا في تسلسلها الزمني لظهورها على ساحة البحث، فإنّ ذلك ليس الغاية أو الهدف من هذا البحث، وإنما تذهب إلى حصر القضايا والمسائل التي اشتركت في ذكرها، وجعل تلك المشتركات مهمة البحث وفق المنهج الوصفي في تتبع قضايا ومسائل النحو القرآني في الرسائل الجامعية.

وانقسمت الدراسة على قسمين في استقراء جهود الباحثين : الأوّل دراسة المفاهيم المتعلقة بنظرية النحو القرآني وقضاياها متمثلة بالفصل الأول من الاطروحة، والثاني دراسة مسائل النحو القرآني التي تم ذكرها في الرسائل الجامعية متمثلة بباقي فصول الاطروحة. واعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع، وأهمها:

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: د. جودة مبروك، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م.

- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م.

- نظرية النحو القرآني، د. أحمد مكي الأنصاري، ط ١، دار القبلة، السعودية، ١٤٠٥هـ.

وكذلك الرسائل الجامعية التي حملت عنوان النحو القرآني، وأهمها:

- نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية، زكي فليح حسن، أطروحة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٤م.

- ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المندوبات والجملة الشرطية مثالين - ، أمال عبد المحسن تايه، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، ٢٠١٧م.

تضمنت تلك الدراسات آراء أصحابها في الموضوعات التي ذكروها، وتم تقييمها والإشراف عليها من أساتيد أكفاء، و المهمة ليست باليسيرة في نقد تلك الآراء التي تم تقييمها من قبلهم وعبرت عن توجهاتهم لقضايا النحو القرآني.

إلا أنّ المنهج العلمي لا يمنع من خوض غمار ميدان البحث، ومشاركة تلك الدراسات في الرأي ومناقشة الآراء التي ذكروها واتكأ عليها الباحثون في الترجيح.

وتحديد مدة نهاية البحث، ليكون هذا التاريخ وما قبله ميدان البحث ومحوره ، وغايته أن نقول بلسان البحث العلمي إنّ الدراسات في النحو القرآني كانت قائمة على جملة من القضايا النحوية ، و مسائل مشتركة ، وقد تُحدّث الدراسات الأكاديمية في النحو القرآني نفسها وتأتي بما لم تأت به الأوائل ويختلف عمّا قدمته الرسائل السابقة، وهذا ديدن البحث العلمي كلّما تقدّم بها الزمن.

ومنهجية الدراسة موضوع البحث أن تُذكر القضية من مفاهيم ومسائل مشتركة، وتم ذكرها في تلك الرسائل، وموقف القدامى والمعاصرين منها، وبيان موقف الباحثين من تلك القضية.

ولا بد من الإشارة إلى أن البحث سيجمل الآراء بشيء من الإجمال؛ لأن القضية في الأصل الرأي وليس ذكر كل رأي لكل باحث، ونركز على تنوع الاتجاهات النقدية التي اعتمدها الدراسات الأكاديمية التي حملت عنوان النحو القرآني.

وجاءت الأطروحة على أربعة فصول استهلّت بتمهيد أعقبها خاتمة بأهم النتائج التي توصل إليها البحث:

فالتمهيد تحدث عن الحركة النقدية التي رافقت مسيرة النحو، وواجهت نشوء النحو ومراحل نموه وتكوّنه تحت عنوان: (الحركة النقدية للنحو المألوف في الرسائل الجامعية)، وفيه استعرض البحث منهجية النحويين في التعامل مع القضايا النحوية وأصولها، والثقود التي وجهت لهذه المنهجية، وكيف أنتج النقد النحوي مفهوم النحو القرآني بوصفه إحدى المعالجات التي قُدمت لحل تلك المشكلات التي رافقت نشوءه.

وجاء الفصل الأول تحت عنوان (ملامح النحو القرآني عند القدامى ومفهومه عند المحدثين وإشكالية التأسيس) ليستعرض إشارة بعض الدراسات لوجود مفهوم النحو القرآني في مصنفات القدامى، و أن مسائل النحو القرآني وردت في كتب النحو القديمة، وكتب التفسير، وإعراب القرآن، وأنها كانت متداخلة مع مسائل النحو المألوف ومباحثه، وإن لم يكن بهذا العنوان، واستثمار المحدثين لتلك الآثار في تلك المؤلفات للدعوة إلى النحو القرآني وتأسيس نظرية النحو القرآني، ومحاولة بعض الدارسين هدم هذه الأسس التي قامت عليها هذه النظرية في محاولة لرفضها، والاكتفاء بما أنتجه النحو المألوف.

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان (مسائل النحو القرآني في الرسائل الجامعية) ليستعرض بعض المسائل التي اشتركت في ذكرها رسائل النحو القرآني وتثبيتها، وأثر القرآن الكريم في إنشاء القواعد أو نقضها، أو ردّها، أو تثبيتها بالدليل القرآني، وقد قُسمت المسائل على هذا التقسيم من حيث الأثر القرآني.

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان (القراءات القرآنية في الرسائل الجامعية وأثرها في قواعد النحو القرآني)، عرض فيه أثرها تبني النحو القرآني للقراءات، وأثر ذلك في

بناء القواعد النحويّة، وتضمن الفصل مفهوم القراءات والاختلاف في نسبتها للقرآن الكريم وموقف القدامى والمحدثين والدارسين منها ومظاهر تأثر النحو والنحو القرآنيّ بالقراءات، وكيف أسهمت في تثبيت القواعد، أو استحداثها، أو توسعتها.

وجاء الفصل الرابع تحت عنوان (التضمين النحويّ في الرسائل الجامعية وأثره في قواعد النحو القرآني)، وقد تعرض لمفهوم التضمين النحوي في بعض الرسائل وآراء العلماء فيه وعلاقته بالنحو القرآني؛ لأنه سمة قرآنية يتجلى فيها الصانع المبدع للنصّ القرآني. والغاية من دراسته: أنّ التضمين يُعدّ صورة من صور الاتّساع في تقرير قواعد النحو، ومطلب من مطالب النحو القرآنيّ، ومصاديق التوسّع في التضمين تتمثل في الكلمة والتركيب وتعدد القراءات أيضاً، فالكلمة - حرفاً أو فعلاً - تتضمن أكثر من معنى، ومثله التركيب الواحد يحتمل أكثر من وجه إعرابيّ، وكلّ وجه يعطي معنًى لا يخرج من قصد النصّ، بل يتضمّنه، ومثله تعدد القراءات للنصّ الواحد، فنتوسع القاعدة ولا نُفَصِّر بقالبٍ واحدٍ، لا يخرج عنها .

وكانت الغاية من هذه الدراسة تسليط الضوء على جهود الباحثين العراقيين في دراسة قضايا النحو القرآني ومسائله النحوية التي تناولها الباحثون في رسائلهم، وعلى وجه الخصوص تلك المسائل النحوية التي لها شواهد قرآنية وقد تعارضت مع رأي الجمهور وقواعدهم.

وكانت أهم الصعوبات التي واجهت البحث هو سعة الموضوع وتفرق مسائله في بطون كتب النحو وكتب التفسير وتعدد الآراء واختلافها عند الدارسين.

ولمّا كان مدار البحث ودائرته ومجاله النصّ القرآني فإنّ البحث فيه والولوج في معالمه لم يكن بالشيء اليسير؛ لما يمتلكه من عوامل ومعارف وظواهر وبواطن، ولكل باحث نصيبه من شواطئ بحره بحسبه، لا بحسب القرآن العظيم.

والباحث إذ يقدم هذا الجهد المتواضع فإنّه يرى أنّ التوفيق بيد الله جلّ وعلا، فمنه السداد ومنه العفو إن أخطأ.

وفي الختام أتقدم بالشكر الكبير إلى استاذي الدكتور مؤيد جاسم محمد الذي تولى مهمة الإشراف والمتابعة وتقديمه النصح والتوجيه لإتمام البحث، فكان خير مرشد وموجه، أسأل الله عزوجل له كل خير وسداد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

التمهيد

الحركة النقدية للنحو المؤلف في الرسائل الجامعية

التمهيد : الحركة النقدية للنحو المألوف في الرسائل الجامعية

تناولت بعض الرسائل الجامعية الحركة النقدية التي تعرض لها النحو المألوف^(١)، فعندما يتحدث الباحثون عن النحو العربي المألوف فإن حديثهم لا بد أن يرافقه ويسير بموازاته الحديث عن الخلافات النحوية، وصعوبة النحو ومادته، ولم تكن الخلافات النحوية تتفكّ عن مسيرة هذا العلم حتى في مرحلة المتقدمة من نشأته.

ويجد الدارس أن الخلافات وتعدد الآراء في مرحلة التأسيس نشأت في زمن مبكر^(٢).

إذ لم تكن مظاهر النقد التي وجهت للنحو وليدة العصر الحديث^(٣). ونجد أن النقد الذي رافق مسيرة النحو له مظهران؛ الأول الخلافات الإعرابية في رفض وجه وترجيح آخر، والثاني اختلاف المنهجية التي سارت عليها مدارس النحو في تعييدهم للقواعد^(٤).

صنّع النحو العربي في مسيرته الطويلة مادةً نحويةً ضخمةً، امتازت بقراءات نحوية لواقع اللغة، اتسمت في أولها بالسهولة، وغرضها الأول التعليم وحفظ اللسان من فساد اللحن^(٥).

ومع مرور الزمن تضخّمت تلك المادة بالأقيسة والتأويلات وكثرة العلل والأصول والتقدير، ودخل فيها العديد من النظريات حتى شابها التعقيد كنظرية العامل وغيرها، وبنى النحويون كل ذلك على أسس جدلية وفلسفية ومنطقية، مما أثار موجة نقدي لنتائج التضخم الحاصل في النحو؛ فهذا التضخم ناتج من الخلافات بين النحاة بسبب

١ - ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية(رسالة): ١٠، لبحث النحوي القرآني عند العلماء المصريين المحدثين(رسالة): ١٤٣. ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين - (رسالة): ١-٣، النحو القرآني في شرح اللمع في النحو للواسطي الضرب بحسب مفهوم عبد العال سالم مكرم(رسالة): ٥٥. النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ١، الوظيفة التفسيرية للنحو القرآني(رسالة): ٢٩.

٢ - ينظر: البحث اللغوي عند العرب: ١٢٤-١٢٥.

٣ - ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٩.

٤ - ينظر: الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها الأنباري في الإنصاف، من خلال ارتشاف الضرب لأبي حيان: ١٧.

٥ - ينظر: في أصول النحو، سعيد الأفغاني: ٦، المدرس النحوية، شوقي ضيف: ١٢، رسائل جامعة البصرة وأطاريحها لنحو القرآن ١٩٩٨-٢٠١٢ نقد وتقويم (سالة): ١

اختلافهم في منهج الوضع، أو الاستقراء لمادة النحو من قواعد وأصول^(١). ولم يخلُ هذا الواقع النحوي من توجيه سهام النقد إليه؛ لأنَّ النحو فيما بعد انحبس وقُيد في دائرة الجدل والحجج بين علماء النحو فقط، بعيداً عن فهم الدارسين والمتعلمين الذين يحاولون فهم القواعد التي تجعلهم يعرفون كلام الله ويفهمونه، أو أن يتيسر لهم الفهم لتعلّم العربية، فأصبحت قواعده صعبة المنال^(٢).

وتنبه إلى هذا الواقع العلماء قديماً، فقد أشار الجاحظ(ت ٢٥٥هـ) لتلك المسألة في قوله لأبي الحسن الأخفش(ت ٢١٥هـ): ((أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالناس نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبني هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعو إليه قلّت حاجاتهم إليّ فيها))^(٣).

ومنذ ذلك الوقت ظهر النقد في مؤلفاتهم النحويّة، فلا تكاد تجد مؤلفاً في النحو إلا وقد حمل نقداً لبعض آراء العلماء الآخرين، وهو يشكل عليه في بعض المسائل والأوجه، وقد رصدت عبارات الرفض، أو الترجيح، أو الاستحسان، أو الضعف، أو التكلّف، أو النادر في مؤلفاتهم عند التعرض لمسائل الخلاف، وهي ترد ضمن الاستعمالات التفافية عند استعراضهم لقضايا النحو الخلافيّة.

وشيوخ تلك المصطلحات توضح ملامح النقد النحويّ، وتوسّع دائرة الخلاف النحويّ^(٤). ومن أمثلة النقد قول المبرد(ت ٢٨٥هـ) على بعض أحكام الخليل(ت ١٧٤هـ): ((كان الخليل يقول: لا ينتصب فعلُ البتّة إلا بأنْ مُضمرةً، أو مُظهرة. وليس القول كما قال))^(٥). إن مشكلات النحو تلك لم تأتِ دفعة واحدة، بل مرت هي الأخرى بمرآحل نمو عبر الزمن، ويمكن تصنيف المؤلفات النحوية في مراحلها التاريخية على صنفين؛ الأوّل المؤلفات والتصنيفات التي وضعها النحاة الأوائل انسجاماً مع الرغبة

١- ينظر: الرد على النحاة: ٦٤-٦٥. النحو القرآني في شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير بحسب مفهوم

عبد العال سالم مكرم (رسالة) ٥٥

٢- ينظر: مع النحاة: ٢٤، إحياء النحو: ٨-١، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ١

٣- كتاب الحيوان: ٩١/١-٩٢.

٤- ينظر: نقد الوجه النحوي في إعراب القرآن: ٨٦-٨٧.

٥- ينظر: المقتضب: ٦/٢.

التي من أجلها ظهر علم النحو وهو صون اللسان من فاحش اللحن والمحافظة على اللغة العربية^(١).

ومن الطبيعي أن تكون تلك المؤلفات والدراسات ليست بالتعقيد، الذي سبب انتقاداً من آخرين، ونفوراً بسبب كثرة تشعب المسائل النحوية. والصنف الثاني المؤلفات التي تمثل المرحلة الثانية من مراحل نشأة النحو، فظهرت دراسات معمّقة اتسمت بدراسة قلبت النحو ظهراً على بطن، ودخلت في أدقّ التفاصيل وكلّ شاردةٍ وواردةٍ فيها^(٢). ولم تكن المؤلفات النحوية فيما بعد بالسهولة المعهودة حين دخلها مفردات الفلسفة وعلم الكلام، فلغة النحاة أصبحت لا تفهم إلا بمن يترجمها بلغة أوضح، فظهرت كتب الشروح والتعليقات إثر ذلك التعقيد في لغة النحاة وهذا ما أشار إليه الجاحظ في محاورته مع الأخفش^(٣).

ولا يمكن إغفال الأمثلة والتمارين الصناعية التي صنعوها من نسج أفكارهم، ولم تتكلم به العرب حتى عدّ بعضها إسفافاً لتطويع الكلام ، وما وضعوه من قواعد، مثال ذلك موجود في مؤلفات المتقدمين والمتأخرين، يقول سيبويه (ت ١٨٠ هـ): ((فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكني أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني فهو قبيح لا تكلم به العرب ولكنّ النحويين قاسوه... وأما قول النحويين قد أعطاهوك وأعطاهوني فإنّما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ووضعوا الكلام في غير موضعه وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيناً))^(٤).

ورجّح الدكتور الراجحي سبب الاختلاف في المنهج إلى عدم التمييز بين اللغة المكتوبة والمنطوقة، ولذلك قدّم قواعده على أساس معياري^(٥). وفي ذلك إشارة أخرى للتمييز بين مستندين ونظامين ومنهجين الأوّل يمثل القرآن الكريم بشواهد القرآنية؛ لأنه لغة مكتوبة، والثاني الشاهد الشعري؛ لأنه مسموع منطوق. فالنحو التقليدي استند إلى المنطوق وقد تترتب عليه تقييمات غير صحيحة.

١- ينظر: رسائل الجاحظ: ٣٩ / ٢.

٢- ينظر: تيسير العربية بين القديم والحديث: ٣٦.

٣- ينظر: كتاب الحيوان: ٩٢/١.

٤- الكتاب: ٣٦٤/٢.

٥- ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ٤٧، النحو العربي في مواجهة العصر: ٢٤.

وقد نتفق مع هذا التوجه في البحث عن قواعد عامة معيارية تكون ملزمة في كل عصر إذا التفتنا إلى عملية تنقيط القرآن الكريم التي قام بها الدولي (ت ٦٩ هـ) ففيها دلالة واضحة على وجود القواعد التي تضبط الكلام، وهذا يوضح أمرين؛ الأول وجود أصل للقواعد عند العرب وإن لم تكن مكتوبة أو مدونة وإلا فكيف استدلّ الدولي على مواضع الرفع وغيرها، أو مواضع التنوين وغيرها.

وهذا الأمر يقول: إنَّ هناك أصول ثابتة في النحو، فلم يتتبع الدولي قبائل العرب ولم يختر قبيلة على أخرى، وإنما أخذ من فصيح الكلام، والثاني أنّ الدولي يملك الحسّ اللغوي الذي مكّنه من استنتاج اللغة ليستخرج القواعد منها، فهو يُعدّ أوّل من أسّس العربيّة، ومهدّ لوضع الإعراب، ووضع الأساس الأوّل لعلم النحو^(١).

وتأثر النحو بمذاهب علم الكلام وأصول الفقه، ويشير بعض العلماء إلى ذلك التأثير^(٢)، وهي إشارة على خروج النحاة من الأصل السماعي الأوّل، وابتكار أدلة أخرى تحاكي العقل والفلسفة والمنطق الكلامي^(٣)، وخرجوا إلى أدلة أخرى مع اعترافهم بأنّ بعضها ضعيف، ولا يجب كثرة الاستدلال به لأنّه مبني على الظنّ كما في استصحاب الحال^(٤).

فكيف يُبنى حكم إعرابيٍّ قائمٌ على الظنّ من دون السماع؟، وإنّما هو مرتبط بمنطق التفكير والاستدلال العقلي القاصر، ومثله الاستحسان الذي قسّمه سيبويه على قسمين: الأوّل ما استحسنته العرب، والثاني ما استحسنه النحاة^(٥)، ووصفه ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) بأنّه ضربٌ من الاتساع^(٦)، وعرّفه ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) بأنّه ما يستحسنه النحاة من غير علّة^(٧). ويتعبّر آخر هو ذوق شخصي واجتهاد يتسم بالخصوصية عند النحوي، ويُنبئ هذا عن تحول المنهج في استقراء اللغة وقواعدها من المنهج الوصفي إلى منهج التعليل مع القياس والعلّة، وهو أقرب إلى التجريد في

١- ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٢١.

٢- ينظر: في أصول النحو: ١٠٠- ١٠٤، الشاهد النحوي القرآني بين سيبويه والرضي (رسالة): ١٩.

٣- ينظر النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ١.

٤- ينظر: الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: ١٤٢.

٥- ينظر: الكتاب: ٦٩/٢، ١٢٤، ٥٤٩/٣.

٦- ينظر: الخصائص: ١٣٣/١.

٧- ينظر: لمع الأدلة: ١٣٤.

قضاياها^(١). ومن منهج القدامى في التعليل لقضايا النحو، والتي وظفت للنقد من قبل المحدثين: ((تعليل النحاة لبناء المنادى المفرد العلم فهو يقع موقع الضمير حيث أن يا محمد تساوي في المعنى أدعوك ... ونحن نقول للنحاة بأنه لا تساوي بين جملة يا محمد وجملة أدعوك فإن الأولى إنشائية والثانية خبرية ولا تساوي بين الإنشاء والخبر))^(٢).

وقول النحاة عن ((... "جئت بلا زاد" أن الباء حرف جر و(لا) بمعنى (غير) شبه مضاف إلى زاد و(زاد) استعارت الجر من (لا) وهذا بلا شك تمحل وهذر دفع النحاة إليه فرض منطقي، وعندهم لا يمكن دخول حرف جر على حرف جر آخر))^(٣).

وفي خضم تلك الانتقادات التي وجهت للنحو انطلقت محاولات للمحدثين لتمثل التواصل مع الإرث النحوي النقدي والمعالجات التي وضعت له، وكانت تلك المحاولات أكثر جرأة من محاولات القدامى.

وانطلقت محاولاتهم من إعادة النظر في ذلك الإرث النحوي فوسّعوا من دائرة النقد، وأفاد المعاصرون من النقد الذي وجّه للنحو العربي من ناحيتين؛ الأولى وضع نظرية النحو القرآني، من حيث ارتباط النحو وبدائته بالقرآن الكريم، وظهور جملة من الدراسات النحوية القرآنية^(٤). والثانية ارتباط نظرية النحو القرآني بدعوات الإصلاح والتيسير لمنهج النحاة في تعييدهم لقواعد النحو العربي^(٥).

وكان للمحدثين رأي آخر في عملية تيسير مسائل النحو؛ لأنّ التيسير لا يعني إنشاء الملخصات، وإنما الحديث عن إصلاح النحو من الأساس، والنظر في الأسس التي قام عليها النحو المؤلف عند القدامى من أصول وقواعد، ولذلك أولوا اهتمامًا كبيرًا لتجربة ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ)؛ لأنها مسّت تلك الأصول والقواعد، ولذا جاء المحدثون بنظرية النحو القرآني والاعتماد على الشاهد القرآني واستقراء القواعد من

١- ينظر: تطور الدرس النحوي: ٧٣، النحو العربي ومحاولات تيسيره دراسة وصفية تحليلية: ٢١.

٢- دراسات نقدية في النحو العربي: ٤٦.

٣- المرجع نفسه: ٤٩.

٤- ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٤٥. البحث النحوي القرآني عند العلماء المصريين المحدثين (رسالة): ٩.

٥- ينظر: نحو التيسير: ١٢-١٣.

النظم والتركيب القرآني والرجوع بالنحو إلى منبعه ومن كان السبب في نشأته وهدفه الأول وهو القرآن الكريم^(١).

وتابع المحدثون في مناهجهم محاولات إصلاح النحو وتيسيره، عبر جعل النصّ القرآني في الدائرة الأولى من الاهتمام والاعتماد على المنهج الوصفي في الاستقراء، والابتعاد عن الحجج والأقيسة التي تعتمد على المنطق والفلسفة، وفك قيود النحو وتحريره من الاهتمام بأواخر الكلم، وتوسيع الوظيفة النحويّة نحو النصّ، وتنقية النحو من بعض المسائل والنظريّات مثل نظرية العامل^(٢).

ومن تلك الدعوات لإصلاح النحو ظهرت دراسات تطالب بالاعتماد على النصّ القرآني في استخراج المادة النحوية بوصفه مادة رئيسة في التقعيد؛ لأنّه أصحّ المصادر في السماع، فضلاً على اعتماد المنهج الوصفي لتقرير الظواهر النحوية، وتهذيب النحو من شوائب القياس العقلي^(٣).

فخرج مفهوم النحو القرآني من رحم دعوات تيسير النحو التي نادى بها المحدثون، وهي دعوة تطلب اعتماد النصّ القرآني وسيلة من وسائل تيسير النحو، لتخليص الدرس النحوي القديم من شوائب الخلافات التي عقّدت تيسيره للدارسين.

ومن تلك الدعوات إلى تيسير النحو ظهرت دراسات أكاديمية حملت عنوان النحو القرآني تمثل مرحلة من مراحل التواصل، وحلقة من حلقات إصلاح النحو، وكان محور تلك الرسائل ينقسم على قسمين: الأول دراسة قضايا نظرية النحو القرآني، والمحور الثاني دراسة مسائل النحو القرآني وفق الشاهد القرآني وعلى ضوء نظريّة النحو القرآني^(٤). ومن المفاهيم المتعلقة بنظرية النحو القرآني التي استعرضتها تلك الرسائل الجامعية وبشكل موجز هو ارتباط دراسة النحو القرآني بدعوات تيسير النحو^(٥).

١ - ينظر : النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (٥١٠٩٦) دراسة تحليلية لسانية(رسالة): ٢٠-٢١
٢- ينظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى: ٢٣.
٣- ينظر: نحو التيسير: ٩-١٥ ، النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٢٨.
٤ - ينظر : النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (٥١٠٩٦) دراسة تحليلية لسانية(رسالة): ١٠.
٥ - ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية(رسالة): ١٩ ، النحو القرآني في شرح اللمع في النحو للواسطي الضربير بحسب مفهوم عبد العال سالم مكرم(رسالة): ٥٥، البحث النحوي القرآني عند العلماء المصريين المحدثين(رسالة): ١٠ ، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته(رسالة): ٥، النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (٥١٠٩٦) دراسة تحليلية لسانية(رسالة): ١٥.

وتطرقت الرسائل الجامعية للحركة النقدية لإصلاح النحو المألوف ورفض التقدير والتأويل ونظرية العامل والقياس والمنطق الذي تحكم بتقعيد القواعد^(١). وتطرقت لملاح نظرية النحو القرآني عند النحويين القدامى ومفهومه عند المحدثين^(٢) وانتقدت بعض الرسائل الجامعية منهجية النحويين في الاعتماد على الشاهد الشعري بشكل يكبر على استعمالهم للشاهد القرآني في معرض الموازنة بين الشاهدين وحركة الشاهد القرآني^(٣)، على الرغم من العواهن التي تصيب الشاهد الشعري وتطعن بفصاحته وتضعف من الاحتجاج به مثل وجود الضرورة الشعرية فيه ومجهولية القائل له^(٤). واستعرضت بعض الرسائل القراءات القرآنية واثرها في التقعيد بين رافض لاعتمادها في نظرية النحو القرآني وموقف آخر يدعو لاعتمادها^(٥). واستعرضت بعض الرسائل الجامعية لمفهوم التضمنين النحوي ومسائله النحوية في الحروف وبعض التراكيب بوصفه من أساليب التوسع في قواعد النحو القرآني^(٦). ويتمثل منهجية تلك الرسائل الجامعية في عرض مسائل النحو القرآني في عرض القواعد النحوية على النصوص القرآنية ، وإدخال شيء من التعديل على قسم منها

- ١ - ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية(رسالة): ٢٣ ، الشاهد النحوي القرآني بين سيبويه والرضي(رسالة): ١٨ ، البحث النحوي القرآني عند العلماء المصريين المحدثين(رسالة): ١٤٣ ، النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية(رسالة): ٣٣ ، ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين(رسالة): ١٢ ، النحو القرآني في شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير بحسب مفهوم عبد العال سالم مكرم(رسالة): ٥٥.
- ٢ - ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية(رسالة): ٥-٤ ، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ١٤ ، النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية(رسالة): ١١-١٠ ، النحو القرآني نحو رؤية دلالية(رسالة): ٣-٢ ، مباحث النحو القرآني في كتاب الأمالي الشجرية لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)(رسالة): ٩-١١.
- ٣ - ينظر: ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين(رسالة): ١ ، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ٦-١ ، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته(رسالة): ٤ ، الشاهد النحوي القرآني بين سيبويه والرضي(رسالة): ١٨-١٩ ، ٢٠-٢٢.
- ٤ - ينظر: النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ٦-٧ ، النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية(رسالة): ٢٩، ١٣ ، مباحث النحو القرآني في كتاب الأمالي الشجرية لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)(رسالة): ١١ ، الوظيفة التفسيرية للنحو القرآني(رسالة): ٤٦ ، ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين(رسالة): ١٢-١٣.
- ٥ - ينظر: الوظيفة التفسيرية للنحو القرآني(رسالة): ٥١ ، النحو القرآني نحو رؤية دلالية(رسالة): ٤ ، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ٤.
- ٦ - ينظر: رسائل جامعة البصرة وأطاريحها لنحو القرآن ١٩٩٨-٢٠١٢ نقد وتقويم(رسالة): ٥ ، النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية(رسالة): ٤٩، ٣٩، ٣٤، ٢٩ ، الظواهر النحوية القرآنية في دراسات المحدثين دراسة وتقويم(رسالة): ٤٠.

تعديلاً قائماً على التمسك بالقرآن الكريم واتّخاذه المصدر الأول والرئيس في وضع القاعدة النحوية وتقديمه على مصادر السماع الأخرى من نثر وشعر^(١).

وحاولت بعض الرسائل الجامعية بناء نظرية النحو القرآني على الاسس المعنوية والفكرية التي تعنى بالتعامل مع النص بشكل كامل وفق نظرية النص والخروج من نمطية دراسة الجملة لاستخراج القواعد إلى دراسة النص وكل ما يتعلق به لاستنباط قواعد نحوية تراعي المقام والاسلوبية وكل العناصر اللغوية وغير اللغوية^(٢).

فيما رفضت بعض الدراسات هذا المنهج في ربط الدراسات النحوية بطابع الدراسات الأسلوبية أو البلاغية لأنّه خلط بين المستويات الأخرى^(٣).

١ - ينظر النحو القرآني في الكتب والرسائل الجامعية عند الباحثين العراقيين من ١٩٦٨ إلى ٢٠٠٠م (رسالة):

٢ - ينظر : النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٦٩-٧٦

٣ - ينظر: ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ٣٤

الفصل الأول

ملاحح النحو القرآني عند القدامى ومفهومه عند المحدثين وإشكالية التأسيس

اولاً- ملاحح النحو القرآني عند القدامى
ثانياً- مفهوم النحو القرآني عند المحدثين
ثالثاً- إشكالية التأسيس للنحو القرآني عند المعترضين عليها
ومحاولة هدم أسسها المعرفية

الفصل الأول : ملامح النحو القرآني عند القدامى ومفهومه عند المحدثين إشكالية التأسيس

إنَّ الحَدِيثَ عَنْ مَلَامِحِ النُّحُوِّ القُرْآنِيِّ فِي النُّحُوِّ المَأْلُوفِ لَا يَبْحَثُ فِي اسْتِشْهَادِ النُّحُوِّينَ بِالنَّصِّ القُرْآنِيِّ فَحَسَبَ؛ لِأَنَّ المَصَنَّفَاتِ النُّحُوِّيَّةَ -المتقدمة والمتأخرة منها- اسْتَشْهَدَتْ بِالشَّاهِدِ القُرْآنِيِّ ، وَلَمْ تَجِدْ حَرَجاً فِي ذَلِكَ ، بَلْ نَقَصْدُ بوجُودِ مَلَامِحِ النُّحُوِّ القُرْآنِيِّ حِينَ يُعَالِجُ النُّحُوِّيُّ قَوَاعِدَ النُّحُوِّ وَأَصُولَهُ بِحَسَبِ المُسْتَدِّ القُرْآنِيِّ وَإِنْ خَالَفتْ قَوَاعِدَ الجُمُهورِ وَأَصُولَهُمْ. فبَعْضُ القَضَايَا النُّحُوِّيَّةِ وَقَوَاعِدُهَا الَّتِي أَقْرَأَهَا النُّحُوِّيُّونَ قَدْ خَالَفتْ التَّنْزِيلَ مِمَّا اضْطَرَّ بَعْضُ النُّحُوِّينَ إِلَى تَأْوِيلِ النَّصِّ القُرْآنِيِّ لِيُوافِقَ القَاعِدَةَ، فَإِنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ التَّأْوِيلُ حَكَمَ عَلَى النَّصِّ بِالقَلَّةِ أَوْ النَّدْرَةِ^(١)، فِيمَا كَانَ بَعْضُ النُّحُوِّينَ يُعَالِجُونَ تِلْكَ المَسْأَلَةَ النُّحُوِّيَّةَ الخَلْفِيَّةَ بِالشَّوَاهِدِ القُرْآنِيَّةِ^(٢). وَهَوَلاءِ النُّحُوِّيُّونَ هُم مَن وَضَعُوا اللَّبَنَاتِ الأُولَى لِنظريَّةِ النُّحُوِّ القُرْآنِيِّ^(٣).

أولاً : ملامح النحو القرآني عند القدامى^(٤):

ذَكَرَتْ مُعْظَمُ الرِّسَالِ الجامعية أَنَّ مُصْطَلَحَ النُّحُوِّ القُرْآنِيِّ لَمْ يَرِدْ فِي الدِّرَاسَاتِ القَدِيمَةِ وَلَكِنَّ مَلَامِحَهُ كَانَتْ حَاضِرَةً فِي مُصَنَّفَاتِهِمْ ؛ إِذْ وَرَدَتْ مَسَائِلُهُ فِي كُتُبِ النُّحُوِّ وَغَرِيبِ القُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ وَمَعَانِيهِ وَإِعْرَابِهِ.

وَرَكِزَتْ تِلْكَ الدِّرَاسَاتُ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ العُلَمَاءِ كَانَتْ تَعْتَقِدُ أَنَّ مَلَامِحَ النُّحُوِّ القُرْآنِيِّ كَانَتْ حَاضِرَةً فِي مَنَهْجِيَّتِهِمْ وَمِنْهُمْ: الفَرَّاءُ (ت ٢٠٧هـ) وإِبْنُ مالِكٍ (ت ٦٧٢هـ) وإِبْنُ هِشَامٍ (ت ٧٦١هـ)، وَكَانُوا يَحْرِصُونَ عَلَى الاسْتِشْهَادِ بِالشَّوَاهِدِ القُرْآنِيَّةِ وَالاسْتِئْتِنَاسِ بِهَا؛ لِإِقْرَارِ القَوَاعِدِ الَّتِي جَاءَتْ مُخَالَفَةً لِقَوَاعِدِ النُّحُوِّينَ، وَكَانَتْ مَبَاحِثُ النُّحُوِّ العَرَبِيِّ

١ - ينظر: رسائل جامعة البصرة وأطاريحها لنحو القرآن ١٩٩٨-٢٠١٢ نقد وتقويم (رسالة): ٥.
٢ - ينظر: النحو القرآني في شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير بحسب مفهوم عبد العال سالم مكرم (رسالة): ٥٠ ، النحو القرآني نحو رؤية دلالية (رسالة): ٣-٢.
٣ - ينظر: مباحث النحو القرآني في كتاب الأمالي الشجرية لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) (رسالة): ١١-١٢.
٤ - نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة): ٤-٥ ، النحو القرآني في شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير بحسب مفهوم عبد العال سالم مكرم (رسالة): ٥٠ ، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ١٤ ، مباحث النحو القرآني في كتاب الأمالي الشجرية لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) (رسالة): ١١ ، النحو القرآني نحو رؤية دلالية (رسالة): ٣-٢.

متضمنة مباحث النحو القرآني وهي جزء منه، وغير منفصلة عنه^(١) ويزعم دعاة النحو القرآني أن نظرية النحو القرآني لم تكن وليدة عصرها الحديث، بل سبقتها إرهابات ولامح عند القدامى، وإلى ذلك أشارت الرسائل الجامعية، فقد ظهرت ملامح هذه النظرية في مرحلة متقدمة، وأن النحو القرآني كان معروفاً ضمناً لا تصريحاً، فبعض القواعد النحوية استنبطت من النصوص القرآنية^(٢) إذ بدأت ملامحه مع نشوء النحو، وكانت الخطوة الأولى مع ابي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) ومن جاء بعده من النحويين: كعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ)، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)^(٣).

ويعترض أحد الباحثين على هذا الكلام ويرى أن بداية النشأة الأولى لمسائل النحو القرآني ((عندما نضجت قواعد النحو، وحصل اتفاق عليها في الأقل بين أبناء المدرسة الواحدة، وحين ظهر بعض النحويين النابهين مثل : الفراء والأخفش الأوسط، ثم أخذت مسائل النحو القرآني طريقاً إلى القبول عند المحققين من النحويين من أمثال ابن مالك ورضي الدين وابن هشام))^(٤).

١- الفراء (٢٠٧هـ):

وهو أول من ظهرت عنده ملامح نظرية النحو القرآني^(٥). وهذا ظاهر في منهجيته في تحكيم النص القرآني في تحري أساليب العرب و الفصاحة، وهو أقوى حجة من الشعر وأصدقها عربية^(٦). و يُعدّ الفراء من بُناة اعتماد الشاهد القرآني في تععيد القواعد

١ - ينظر ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ١، النحو القرآني في شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير بحسب مفهوم عبد العال سالم مكرم (رسالة): ٥٥، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة): ١، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ١٤

٢ - ينظر: النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية (رسالة): ١٠-١١.

٣ - ينظر النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٥٩.

٤ - ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ٣٣

٥ - ينظر: الوظيفة التفسيرية للنحو القرآني (رسالة): ٥١-٦٠، ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ١.

٦ - ينظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٤، نظرية النحو القرآني: ٣٦، الوظيفة التفسيرية للنحو القرآني (رسالة): ٣٠.

العربية، ووضع الأسس لتعديل منهج النحاة لتأسيس نحو قائم على النصّ القرآني، فهو يستشهد بالنصّ القرآني، ثمّ يردفه بالشاهد الشعري، و يعلق أنّ القرآن أقوى حجّة، فهذه ردّة فعلٍ معاكسة لاتجاهات النحويين من رواة الشعر الذين غفلوا عن استقراء نصوص القرآن الكريم لتفعيد القواعد^(١).

وكان الفراء في مؤلفاته يعمد إلى النصّ القرآني لا من باب التفسير بالمعنى العرفي، وإنّما كان يعتقد أنّ النحو تأسّس لفهم القرآن و صون اللسان^(٢).

ويظهر ذلك من إيمانه بتحليل النصّ القرآني وفق اتصال الكلام ببعضه، فجاء تفسيره منسجماً مع مفهوم نظرية النصّ، كما في تفسيره لقوله تعالى ((... ﴿ ذَلِكْ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾ [يوسف: ٥٢] قال ذلك يوسف لما رجع إليه الساقى فأخبره ببراءة النسوة إياه. فقال يوسف: ﴿ ذَلِكْ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾، وهو متصل بقول امرأته: ﴿ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوِدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ [يوسف: ٥١]، وربّما وصل الكلام بالكلام، حتى كأنه قول واحد وهو كلام اثنين))^(٣)

ويختلف النحويون في تعاملهم مع أصل النحو السماعي، فمنهم من يرى قبول كلّ ما ورد عن العرب، وعلى القوانين أنّ تخضع للمسموع من كلامهم، ومنهم من يتوقف مع المسموع ويجعله تحت التحقيق والتدقيق والقياس، وفيما كان الفراء يتوسع في السماع^(٤)، دلّ على ذلك كثرة روايته عن العرب وقبائلها^(٥). وهذا دليل توسّعه في السماع كما هو نهج النحو القرآني. وتظهر استعانتة بالقراءات في كتابه (معاني القرآن) في أكثر من موضع، وكان يقيس القراءة على كلام العرب.

وهو من النحاة الذين اعتنوا بالقراءات واستشهدوا بها، ووجهها توجيهاً لغوياً ومعنوياً، على الرغم من مخالفتها لقراءة الجمهور كما في قوله تعالى (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ

١ - ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٤/١.

٢ - ينظر: دروس في المذاهب النحوية: ٩٣.

٣ - معاني القرآن للفراء: ٤٧/٢.

٤ - ينظر: السماع اللغوي عند الفراء من خلال كتابه (معاني القرآن): ٨٢٠، المدارس النحوية: ٢١٤.

٥ - ينظر: معاني القرآن للفراء ١٢١-٩١-٦٧-٣٤/١.

كَلِمَاتٍ ﴿البقرة: ٣٧﴾، يقول الفراء ((ف(آدَمُ) مرفوع والكلمات في موضع نصب. وقد قرأ بعض الفراء ((فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ)) فجعل الفعل للكلمات والمعنى - والله أعلم - واحد لأن ما لقيك فقد لقيته وما نالك فقد نلته))^(١). وكان يتوسع في القراءات بحسب ذوقه النحوي وما يجيزه القياس^(٢).

ويرى الفراء أنَّ الحروف تتناوب فيما بينها توسعاً كمجيء (أو) بمعنى (بل)، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَمْرُسَلْنَا إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَرْبُدُونَ﴾ [الصفافات: ١٤٧] ^(٣). وهذا يدخل في مفهوم التضمين النحوي.

وأشار الفراء إلى قضية تتردد كثيراً في القرآن الكريم وهي مسألة حذف المبتدأ بعد القول، حيث أشار إلى قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتْ عَيْنِي لِي وَلَكَ﴾ [القصص: ٩] فذكر ((رُفِعَتْ فُرَّةٌ عَيْنٍ بِإِضْمَارٍ (هو) ومثله في القرآن كثير يرفع بالضمير))^(٤).

٢- ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

ولا ريب أنَّ ابن مالك من أشهر علماء النحو وأئمة اللغة، وعارف بالقراءات، وفي أغلب مدار البحوث النحوية تجد له أثراً فيها، وآراء مبنوثة في مصنفات العلماء الأخرى^(٥)

وكان مطلعاً وعارفاً ومولعاً بالشواهد الشعرية و يستعين بها ويعثر عليها مستشهداً، وحيّر معاصريه في عثوره على الشواهد الشعرية التي كان يستشهد بها.

وعلى الرغم من معرفته بالشعر لكنّه أكثر استشهاده بالقرآن الكريم، وأول ما يبحث عن الدليل القرآني، فإن لم يجد عدل إلى أشعار العرب^(٦). فجاء الشاهد القرآني في مقدمة شواهده الأخرى. وخالف ابن مالك جمهور النحويين في بعض مسائل النحو استناداً إلى الشاهد القرآني،

١ - معاني القرآن ٢٨/١ ، ينظر : موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن : ٢٥
٢ - ينظر: معاني القرآن للفراء ١٢/١-٤٦ ، ١٣/٢-٣٠-٣٢ ، ٦/٣-١١-١٣-٣٨ ، موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن: ٣٣
٣ - ينظر: معاني القرآن ٧٢/١، الشاهد الشعري النحوي عند الفراء: ص ٣٢٠
٤ - معاني القرآن ٣٠٢/٢.
٥ - ينظر : كتاب الوافي بالوفيات : ١٦٥/١.
٦ - ينظر: نفع الطيب من غصن الأندلس الرطب : ٢٢٣/٢.

كما في قضية تعدية الفعل (استغاث) بنفسه فيقول ((... والمعروف في اللغة تعدي فعله بنفسه نحو: استغاث زيدٌ عمراً... فالداعي مستغيث، والمدعو مستغاث. والنحويون يقولون: استغاث به، فهو مستغاثٌ به، وكلامُ العرب بخلاف ذلك))^(١). فيما ذهب سيبويه ومن خلفه من الجمهور إلى تعديته بالباء^(٢)، ومنه قول الشاعر:

حتى استغاثتُ بماءٍ لا رشاءَ له * * من الأباطحِ في حافاته البُرْكُ^(٣)

وذكر ابو حيان(ت ٧٤٥هـ) رأي ابن مالك وسيبويه بقوله: ((... واستغاث يتعدى بنفسه كما هو في الآية، ويتعدى بحرف جرّ كما جاء في لفظ سيبويه في باب الاستغاثة، وفي باب ابن مالك في النحو المستغاث ولا يقول المستغاث به، وكأنّه لمّا رآه في القرآن تعدى بنفسه قال: المستغاث، ولم يعدّه بالباء كما عدّاه سيبويه والنحويون، وزعم أنّ كلام العرب بخلاف ذلك، وكلامه مسموع من كلام العرب فما جاء مُعدّى بالباء قول الشاعر:

حتى استغاثتُ بماءٍ لا رشاءَ له من الاباطحِ في حافاته البُرْكُ^(٤).

ولم يقبل ابن مالك قول النحويين وانتقد قولهم بتعديته بالباء؛ لأنّه لم يجيء في القرآن إلّا متعدياً بنفسه^(٥). ومن أدلة ابن مالك على رأيه قوله تعالى ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ مِنْكُمْ فَأَسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٩]. وانتقد بعض المفسرين والنحويين رأي ابن مالك، فذكر الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ): ((...ولم يتعدّ في القرآن إلّا بنفسه...وقد يتعدى بالحرف...وكذلك استعمله سيبويه فلا عبرة بتخطئة ابن مالك للنحاة في قولهم المستغاث له وبه))^(٦). ويستشف بعض الباحثين من رفض النحويين لرأي ابن مالك المستند إلى النصّ القرآني أنّهم جعلوا الشاهد الشعريّ ندأً للشاهد القرآني^(٧). وهذا ما أشارت إليه بعض الرسائل الأكاديمية حين تساءلت عن منزلة الشاهد القرآني من

١ - شرح التسهيل: ٤٠٩/٣.

٢ - ينظر: الكتاب ٢/٢١٥.

٣ - البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: ٤٣.

٤ - البحر المحيط: ٤٥٩/٤، وينظر: روح المعاني: ١٧٢/٩.

٥ - ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٤٥٩/٩-٤٦٠.

٦ - تاج العروس: ٣١٤/٥.

٧ - ينظر: النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ٢٨.

أصول النحو السماعية ((في العصر الحديث تساءل اللغويون المحدثون عما إذا كان القرآن هو المصدر الأول في السماع أم المصدر التالي لكلام العرب، واختلفوا في ذلك على رأيين: الرأي الأول:.... يذهبون إلى أن القرآن الكريم يُعدّ المصدر الأول من مصادر السماع في وضع قواعد النحو... الرأي الثاني: يرى فريق من الباحثين أن القرآن الكريم لم يكن المصدر الأول الذي اعتمد عليه النحويون في وضع قواعد اللغة العربية الفصحى... وفي الحقيقة أن النحويين قد نظروا إلى القرآن الكريم وكلام العرب بعين واحدة، أي أنهم عدّوا مصدرًا واحدًا، ولم يميزوا في الاستشهاد بين مدونة مغلقة من عند الله، وهو القرآن الكريم، ومدونة مفتوحة من صنع البشر، وهو كلام العرب))^(١).

والحق ما أشارت إليه تلك الرسائل الجامعية، فالواقع النحوي يخبر أن النحويين طبقوا على هذين المصدرين: القرآن الكريم وكلام العرب من الشعر والنثر منهجهم في الاعتماد على المشهور الكثير المطرد والغالب من الكلام، أي أنهم ((أقاموا قواعدهم على الأفشى والأشيع مما جاء في القرآن وكلام العرب))^(٢).

ومن المسائل الخلافية التي استند فيها إلى الشاهد القرآني هي مسألة تعدية الفعل.(سَمِعَ) إلى مفعول أو مفعولين، وملخص القول في هذه المسألة ((وأما سمعت فلا يخلو أن يكون الواقع بعدها مما يسمع أو قبيل ما لا يسمع...فإن كان من قبيل المسموعات تعدت إلى واحد باتفاق...وإن كان من قبيل ما لا يسمع... فإن ذلك خلافاً بين النحويين، فمنهم من جعلها مما تتعدى إلى اثنين ك(ظننت)، وحجته أن (سمعت) لما دخلت على ما لا يسمع أتيت لها بمفعول ثان يعطي معنى المسموع...ومنهم من جعلها متعدية إلى مفعول واحد...فلو كانت مما يتعدى إلى مفعولين لم تخل أن تكون من باب (اعطيت)، أو من باب (ظننت) فباطل أن تكون من باب (اعطيت)، وباطل أن تكون من باب(ظننت)، فثبت أنها تتعدى إلى واحد))^(٣) .

ومن النحويين من قال بمجيء مفعول واحد للفعل، وما بعدها في محل نصب على الصفة إذا

١ - النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ٢-١٠

٢ - ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين(رسالة): ج

٣ -ينظر: شرح الجمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٢٧٦، شرح التسهيل ٢/٨٤.

كان المفعول نكرة، وعلى الحال إذا كان المفعول معرفة، وهذا توجيه الزمخشري لقوله تعالى ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا قَتِي يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ [الانبيا: ٦٠] فقال ((هما صفتان لفتى إلا أن الأول وهو "يذكرهم" لا بُدَّ منه لسمع؛ لأنك لا تقول: سمعتُ زيداً وتسكت، حتى تذكر شيئاً ممّا يسمع، وأمّا الثاني: فليس كذلك))^(١). واعترض ابو حيان على توجيه الزمخشري و إعراب جملة (يذكرهم) صفة فلا وجه له، ويصح أن يكون مفعولاً ثانياً للفعل^(٢). فيما ذهب بعضهم إلى أن الفعل متعد إلى مفعولين وجملة (يذكرهم) مفعول ثان للفعل وهو قول الاخفش^(٣).

وأما رأي الجمهور فيذكره صاحب ارتشاف الضرب بقوله: ((وأما (سمع) فإن دخلت على مسموع تعدت إلى واحد... وإن دخلت على غير مسموع، فمذهب الجمهور أنها تتعدى إلى واحد ويكون ما بعدها حالاً، نحو : (سمعت زيداً يتكلم) أي في حال التكلم، وهو على حذف مضاف، أي صوت زيد في حالة تكلمه))^(٤).

وذكر ابن مالك رأيه المخالف للجمهور بقوله ((والحقّ الأخصّ والفارسي بعلم ذات المفعولين سمع الواقعة على اسم عين ولا يكون ثاني مفعوليها إلا فعلاً دالاً على صوت))^(٥). واستدل بقوله تعالى ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا قَتِي يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ [الانبيا: ٦٠]، وذكر جواز حذف المفعول الثاني إذا دلّ عليه دليل^(٦). وقوله تعالى ﴿ هَلْ يُسْمِعُونَكُمُ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ [الشعراء: ٧٢] والمعنى (هل يسمعونكم تدعون إذ تدعون؟).

وأشار الألويسي (ت ١٢٧٠هـ) إلى رأي ابن مالك من غير اعتراض، وهو علامة على قبول ما ذهب إليه، فقال: ((فذهب الأخفش والفارسي في الإيضاح وابن مالك وغيرهم أنه إن وليه ما يُسمع تعدّى إلى واحد كسمعت الحديث وهذا متفق عليه، وإن وليه ما لا يُسمع تعدّى إلى اثنين ثانيهما ممّا يدلُّ على صوت))^(٧).

١ - الكشاف: ١٥٢/٤.

٢ - ينظر: البحر المحيط: ٣٠٢/٦.

٣ - ينظر: خزانة الأدب: ١٦٩/٩.

٤ - ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢٢٠٦/٣.

٥ - شرح التسهيل: ٨٤/٢.

٦ - ينظر: شرح التسهيل: ٨٤/٢.

٧ - روح المعاني: ٦٣/١٧.

وذكر السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) وجوهاً للآية الكريمة، منها أن الفعل (سمع) تعدى لمفعولين الأول (فتى)، وجملة (يذكرهم) في محل نصب مفعول ثانٍ (١)

وذكر أحد الباحثين وجوب أن تدرج مثل هذه القاعدة واعتمادها لأنها مستندة إلى الشاهد القرآني (٢). والحق ما ذهب إليه الباحث.

وابن مالك متفرد بمنهجه الذي سلكه في آراءه؛ إذ سلك بين طريقين : طريق البصريين في اتباع التأويلات المخالفة لظاهر النص، وطريق الكوفيين القائم على القياس على الشاذ، فهو لم يكن حبيس مذهب من مذاهب النحو المعروفة، و يخضع لسلطان منهجهم، أو يميل لهم كل الميل كما يفعل غيره من النحويين؛ لأنه آثر أن ينقاد للمسموع والمنقول عن العرب، دون اللجوء لمعارضة ظاهر النص، وهي طريقة المحققين الصحيحة (٣).

فالسماح مقدم على كل أصل، وحجة على كل الأصول ويُعدّ المصدر الأقوى والرئيس للنحو العربي لاستنباط القواعد معتمد على مستند من السماع بما فيها الأصول الأخرى كالقياس والإجماع (٤).

وهو مقدم على كل أصل، ولا ((يدفع المسموع وما عليه اللفظ إلا بدليل)) (٥)، وإنّ المسموع من العرب لا مجال فيه للاجتهاد والرأي، وينبغي الأخذ به على صورته ولا مسوغ لردّه (٦). ومن منهجه اعتماده القراءات لتقرير القاعدة، كما في بناء صحّة جواز الحاق التاء بالفعل مع وجود الفصل ب (إلا) في النثر فقال: ((وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بالآ إلا في الشعر كقول الراجز :

ما برئت من ريبة وذمّ * * في حربنا الا بناتُ العم (٧)

١ - ينظر الدر المصون ١٧٥/٨.

٢ - ينظر: النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ٢٧.

٣ - منهج ابن مالك في الاستدلال بالقراءات القرآنية : ١٨٧-١٨٩.

٤ - ينظر: في أدلة النحو: ٢٢.

٥ - الاقتراح ٥١/١، وينظر: شرح المفصل: ٩٧/٢، ١٤٠/٣.

٦ - ينظر: شرح المفصل ٤٣/٦.

٧ - البيت في الكافية الشافية ٧٢٨/٢، اوضح المسالك ٢٥٩/١.

والصحيح جوازها في غير الشعر، ولكن على ضعف. ومنه قراءة مالك بن دينار وأبي رجاء والجدري بخلاف عنه" فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنهم "ذكرها أبو الفتح بن جني وقال إنها ضعيفة في العربية))^(١).

ويتبين موقف ابن مالك من الاستشهاد بالقرآن الكريم لتقرير ما غفل عنه النحويون^(٢)، كما في إفادة (إذ) للاستقبال وإفادة (إذا) للمضي، فتكون (إذ) موافقة لإفادة الاستقبال مثل (إذا). وأشار ابن مالك إلى صحة التناوب بينهما وصحة الاستعمال وقد وردت نصوص قرآنية تفيد استعمال (إذ) بموضع الاستقبال ومنه قوله تعالى ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [مريم: ٣٩]، وقوله تعالى ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَنْزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨].

واستعمال (إذا) بمعنى (إذ) ومنه قوله تعالى ﴿وَإِذَا مَرَأُوا تُجَارَةً وَهُوَ أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [ال عمران: ١٥٦]^(٣).

وذكر الدماميني (ت ٨٢٧هـ) أن الجمهور لا يثبتون مثل هذا، ولا يثبتونه، و الآيات عندهم متأولة^(٤). فالنحاة لم يتعافلوا عنه، بل منعه وتأولوا ظاهر الآية.

و(إذ) ظرف مبني الأصل فيها للمضي، لكنّها قد تخرج لتدل على الاستقبال، و(إذا) ظرف للمستقبل، وقد تخرج عن هذا الأصل فتدل على المضي، كما أجازه ابن الأنباري^(٥)، وابن مالك^(٦)، ومنعه مذهب الجمهور^(٧). قال أبو حيان ((والصحيح أنه لا يقع (إذ) موضع (إذا) ولا (إذا) موضعها))^(٨).

١ - شرح التسهيل ١١٤/٢

٢ - ينظر: مشكلات صحيح البخاري النحوية والصرفية بين ابن مالك وشراح الصحيح : ٢٥.

٣ - ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح : ٦٢.

٤ - ينظر: مصابيح الجامع ٤٢/١.

٥ - ينظر: التبيان للعكبري ٣٥٩/١.

٦ - ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح: ٦٣.

٧ - ينظر: معني اللبيب ١٨٤، همع الهوامع ١٧٢/٣.

٨ - البحر المحيط ٦٢٨/٧-٧٩/٤.

وموقف ابن مالك من الضرورة الشعرية يختلف عن موقف الجمهور، فالجمهور يراها ما وقع في الشعر. سواء كان للشاعر. عنه مندوحة أم لا، وهذا القول جواز للشاعر لأن يقع في شعره ما لا يقع في كلام العرب، والخروج عن انظمة الكلام وقواعده، وأمّا على رأي ابن مالك فإنّه اضطرار حين لا يجد الشاعر بديلاً، أو بدأً منه^(١).

وإذن هو يقدر بالشاهد الشعري ويتهم الشعراء بخروجهم على نظم النحو، ويذهب إلى اعتماد الشاهد القرآني لخلوه من هذا الاضطرار.

٣- ابن هشام (ت ٧٦١هـ)

في منتصف القرن السابع الهجري وعلى يد العالم النحوي ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ظهرت ملامح قوية لنظرية النحو القرآني على يديه، وإشادات بعض الدراسات بتوجهات ابن هشام في مؤلفاته^(٢).

وبرع ابن هشام في علوم اللغة والنحو وتفوق في مجاله وعُدّ من شيوخ النحو^(٣). وقام مذهبه على الانتخاب والاختيار فلم يقلّد مذهباً نحويّاً في آرائه النحويّة وكان يستعرض آراء النحويين السابقين بمختلف توجهاتهم ومدارسهم، ويوازن بينها، ثم يذكر رأيه في المسألة^(٤). فهو قليل التعصب في آرائه النحويّة، وتتسم بالدقة والموضوعيّة^(٥).

وعرف ابن هشام بعنايته بالنصّ القرآنيّ، وتوظيفه في دراسته للنحو، وعلى وجه الخصوص مخالفته للنحو العربي الذي بُني على كلام العرب إذ جعل من الشاهد القرآنيّ مصدره الأساس في استنباط القواعد النحوية واستقرائنها، وربط النحو بمصدره الأوّل وهو القرآن الكريم^(٦). كما في حديثه عن حرف النداء (يا) واعتراضه على قول الفرّاء في احتساب الهمزة للنداء في قوله تعالى ﴿أَمْ نُهَوِّقُ أَنْتُمْ أَنْتُمْ أَلَيْلٍ سَاجِدًا﴾ [الزمر: ٩] فيقول ((إنّه ليس في التنزيل نداء بغير

١ - ينظر : شرح التسهيل: ٢٠٢/١

٢ - ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة): ١٨، مباحث النحو القرآني في كتاب الأمالي الشجرية لابن الشجري (رسالة): ١١، النحو القرآني عند ابن هشام الأنصاري في ضوء مراعاة المعنى : ١٥٠

٣ - ينظر: البحث الصرفي عند ابن هشام الأنصاري: ٦.

٤ - ينظر موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة): ١، ينظر ابن هشام النحوي: ٨٧-٨٨.

٥ - ينظر موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة): ١٣٧.

٦ - ينظر: النحو القرآني عند ابن هشام الأنصاري في ضوء مراعاة المعنى: ١٤٥.

((يا...))^(١). وفي موضع آخر يقول ((هي اكثر حروف النداء استعمالاً؛ ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها... ولا ينادى اسم الله عزوجل والاسم المستعاث وأيتها، وإلا بها، ولا المندوب إلا بها ، أو ب(وا)...))^(٢). وهو قول صريح في الاستعمال القرآني للأدوات إنه هو الأصل.

ومن المسائل الخلافية التي استند فيها إلى القرآن لإقرارها مخالفاً رأي الجمهور مسألة مجيء (الكاف) للتعليل، فالمشهور بين النحويين أنها تدل على التشبيه، فيما أجاز بعضهم دلالتها على التعليل^(٣).

وعرض ابن هشام الرأيين فقال ((التعليل: أثبت ذلك قوم ونفاه الأكثرون، وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بـ(ما)، كحكاية سيبويه: كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه. والحق جوازه في المجردة من (ما)، نحو: ﴿وَيَكَاَنَهُ لَأُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي أعجب لعدم فلاحهم، وفي المقرونة بـ(ما) الكافة كما في المثال وبـ(ما) المصدرية نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٥١ الآية]^(٤)، فقال بمجيئها للتعليل مخالفاً رأي الجمهور مطلقاً، سواء اتصلت بـ(ما) الكافة أم لم تتصل. فيما اشترط من قال بجواز مجيئها للتعليل اتصال الكاف بـ(ما) الكافة ومنهم ابن مالك والآخرش الأوسط^(٥).

كما في قوله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٨]، وقوله تعالى ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٥١]. وعدل ابن مالك عن رأيه المشروط فقال بقول ابن هشام بمجيئها للتعليل بدون

١ - مغني اللبيب ٧١/١.

٢ - مغني اللبيب : ٤٤٧/٤.

٣ - ينظر علل النحو، أبو الحسن الوراق: ٢٠٩، وحروف المعاني، الزجاجي: ٣٩، شرح الرضي على الكافية: ٣٢٣/٤.

٤ - مغني اللبيب: ٧/٣ - ٨.

٥ - ينظر : شرح التسهيل: ١٧٣/٣، معاني القرآن، الآخرش الأوسط: ١٦٣/١.

قيد أو شرط^(١)، واستشهد بقوله تعالى ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفْضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴾ [البقرة: ١٩٨]، وقوله تعالى ﴿ وَيَكُنَّ لَهُ الْيُفُوعُ الْكَافِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٢].

وتجد معايير القصدية والإفهام والترابط النصي ومراعاة المعنى وأحوال المخاطب والمقام، وهي مرتكزات نحو القرآن النصي ظهرت جلية في دراسات ابن هشام القرآنية^(٢)، وقد حاولت بعض الرسائل الجامعية المختصة بدراسة النحو القرآني أن تأطر نظرية النحو القرآني وفق معايير نظرية النص^(٣). وهذا ما سيتم دراسته في الفصل الرابع تحت عنوان التضمين النحوي.

وتظهر عبارات مراعاة المعنى في كلامه كقوله ((واعلم أن لفظ (كل) حكمه الأفراد والتذكير، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه، فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها؛ فلذلك جاء الضمير مفرداً مذكراً في نحو ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِيهِ الزُّمُرُ ﴾ [القمر: ٥٢]، ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ لِرَبِّهِ طَائِرَةٌ فِي عُنُقِهِ ﴾ [الأسراء: ١٣] (...))^(٤).

ومن جملة مراعاته المعنى رأيه في تفسير قوله تعالى ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِي مِنْ مِرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَكِيًا ﴾ [مريم: ٥] فيقول ((فإن المتبادر تعلق (من) ب(خفت)، وهو فاسد في المعنى، والصواب تعلقه بالموالي؛ لما فيه من معنى الولاية، أي خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافهم، أو بمحذوف هو حال من الموالي، أو مضاف اليهم، أي: كائنين من ورائي، أو فعل الموالي من ورائي، وأما من قرأ (خفت) بفتح الخاء وتشديد الفاء، وكسر التاء ف(من) متعلقة بالفعل المذكور))^(٥). ومن المسائل التي وقف فيها ابن هشام مع النص القرآني وخالف رأي الجمهور القول بمجيء الحال

١ - ينظر شرح الكافية الشافية: ٨١١ / ٢.

٢ - ينظر: النحو القرآني عند ابن هشام الأنصاري في ضوء مراعاة المعنى: ١٥٥.

٣ - ينظر: النحو القرآني اتجاهاته وخصائصه (رسالة): ١١٠، النحو القرآني في ضوء لسانيات النص ٢٨٢، النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية (رسالة): ٦٨.

٤ - مغني اللبيب ٩٥/٣.

٥ - مغني اللبيب: ١٦/٦.

جامدة غير مشتقة^(١) . فجمهور النحويين منع أن تكون الحال جامدة، وذهبوا الى تأويلها^(٢)، فشرط الحال أن تكون مشتقة. وهو الغالب عند النحويين؛ لأنَّ الحال في حقيقتها صفة، والصفة لا بُدَّ أن تكون مشتقة^(٣) وذكر ابن هشام وقوع الحال جامدة غير مشتقة ولا مؤولة بمشتق، وذكر لها أكثر من موضع في القرآن الكريم، وهي لا تحتاج إلى تكلف التأويل^(٤). كقوله تعالى: ﴿فُرْأْنَا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] فقد نصبت كلمة (قرانا) على الحال من الهاء في (انزلناه)^(٥)، وقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] وموضع الشاهد (بشرا) حال من الضمير المستتر في (فتمثل) ، وقوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الاعراف: ١٤٢] وموضع الشاهد كلمة (اربعين) نصبت على الحال^(٦)، وقوله تعالى: ﴿وَنَحِثُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾ [الاعراف: ٧٤] وموضع الشاهد (بيوتا) حال من (الجبال)^(٧)، وقوله تعالى: ﴿الْأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الاسراء: ٦١] موضع الشاهد (طينا) حال من (لمن)^(٨).

وذكر ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) أنه: ((لا حاجة إلى هذا التكلف لأنَّ الحال هو المبين للهيئة... وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق))^(٩). فالحال عنده ((كل ما دل على هيئة، صح أن يقع حالا، نحو: هذا بשרاً أطيب منه رطباً))^(١٠)، فكل ما يدل على وصف الهيئة صح وقوعه حالا ولا داع للتكلف واستدعاء التقدير أو التأويل^(١١). وذكر الرضي (ت ٦٨٦هـ) قول ابن الحاجب: ((هذا ردُّ على النحاة فإنَّ جمهورهم اشتروا اشتقاق الحال، وإن كان

١ - ينظر: ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ٦٦ ، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة): ١٠٧، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ٤٠
٢ - ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢٠٧/١، شرح ابن عقيل: ٢٤٨/٢.
٣ - ينظر: همع الهوامع : ١ / ٤٦٢ .
٤ - ينظر أوضح المسالك: ٢٩٧/٢-٢٩٩
٥ - ينظر: اعراب القرآن، النحاس: ٣٠٩/٢ ، البيان في غريب القرآن: ٣٢/٢
٦ - ينظر: تفسير الرازي : ١٣٦/١٤، التبيان في اعراب القرآن: ٢٨٤/١
٧ - ينظر: تفسير الرازي ١/١٧١، و تفسير البيضاوي ٣/٢١
٨ - ينظر : اعراب القرآن الكريم وبيانه: ٨/١٣
٩ - شرح الرضي على الكافية: ١/٢٠٧ .
١٠ - المصدر نفسه ٢/٣٢
١١ - ينظر: الكافية في النحو، لابن الحاجب: ٣٢.

جامداً تكلفوا ردهً بالتأويل إلى المشتق، قالوا : لأَنَّها في المعنى صفة، والصفة مشتقة، أو في معنى المشتق، وهو الحق، لا حاجة إلى هذا التكلف؛ لأنَّ الحال المُبين للهيئة كما ذُكر في حدِّه، وكلُّ ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يختلف تأوُّله بالمشتق))^(١)

وذكر ابن مالك ان الحال تأتي جامدة غير مؤولة بمشتق^(٢). ومن النصوص القرآنية التي استشهد بها بعض الباحثين^(٣) قوله تعالى ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ﴾ [الأعراف: ٧٧] وموضع الشاهد كلمة (آية) نصبت على الحال والعامل فيها معنى الفعل الذي أشار إليه. اسم الإشارة والمعنى يكون: أشير إليها آية^(٤).

والرأي الذي تبناه ابن هشام قد جاء موافقاً لرأي معظم النحويين كما تقدم ومنهم ابن مالك، وذهبت الرسائل الجامعية التي تناولت هذه المسألة إلى القول بصواب رأي من قال بمجيء الحال جامدة^(٥). وهو مذهب صائب لأنَّه مستند إلى الشاهد القرآني المؤيد لمجيء الحال جامدة.

ولقيت النيابة في حروف الجر خلافاً بين النحويين، فمذهب يجيز النيابة، وآخر لا يجيزه، وهو رأي جمهور النحويين.

ويزعم أنَّ لكل حرف معنى أصلي وحقيقي، وكلَّ خروج عن هذا الأصل فهو محمول على التضمين أو الشذوذ^(٦).

فيما رجَّح ابن هشام رأي الكوفة في نيابة الحروف فيقول: ((مذهب البصريين، أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمَّا مؤول تأويلاً يقبله اللفظ، كما قيل في ﴿

١ - شرح الرضي على الكافية: ٣٢/٢.

٢ - ينظر شرح التسهيل: ٣٢٢/٢

٣ - ينظر: ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ٦٦

٤ - ينظر: الكشف ٤٦٢/٢ ، البحر المحيط ٣٣١/٤

٥ - ينظر: موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة): ١١٢، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ٤١، ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ٦٦.

٦ - ينظر: تناوب حروف الجر في لغة القرآن: ٧.

وَأَصَابَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴿[طه: ٧١] إِنْ (فِي) لَيْسَتْ بِمَعْنَى (عَلَى) وَلَكِنْ شَبَّهَ المصْلُوبَ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْجُذُوعِ بِالحَالِ بِالشَّيْءِ، وإِما عَلَى تَضْمِينِ الفِعْلِ مَعْنَى فِعْلٍ يَتَعَدَى بِذَلِكَ الحَرْفِ... وَهَذَا الأَخِيرُ هُوَ مَحْمَلُ البَابِ كُلِّهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الكُوفِيِّينَ وَبَعْضِ المُتَأَخِّرِينَ، وَلَا يَجْعَلُونَ ذَلِكَ شَاذًا وَمَذْهَبَهُمُ أَقْلُ تَعْسُفًا))^(١).

والحق أن ابن مالك من هؤلاء الثلاثة كان ((أكثر النحويين تمسكاً بالشاهد القرآني، بل إنه بنى أكثر آرائه النحوية بالاعتماد على القرآن الكريم))^(٢). في الوقت الذي كان ابن هشام يرفض بعض المسائل النحوية التي وردت لها شواهد في القرآن الكريم مثل مجيء الحال معرفة^(٣).

فلم يتخذ ابن هشام من تلك المسائل موقفاً واحداً ((فهناك مسائل وردت في القرآن الكريم، واتخذ منها موقف الرفض المنكر، مؤيداً في ذلك رأي جمهور النحويين، وهناك مسائل قد وصفها بالضرورة أو القلة والضعف))^(٤).

ثانياً - مفهوم النحو القرآني عند المحدثين

استعرضت معظم الرسائل الجامعية آراء المحدثين لنظرية النحو القرآني وكانت معظم تلك الآراء لا تخرج من دائرة التأصيل^(٥).

يعد مفهوم النحو القرآني من أبرز ملامح حركة إصلاح النحو وتيسيره في العصر الحديث، وظهر المصطلح بوصفه علاجاً لظواهر الاختلاف والإسراف في الخلافات كأحد السبل لتقويم الدرس النحوي القديم في محاولة لضبط قواعد اللغة ووضع ضوابط التقعيد عبر النص القرآني والأساليب التي نزل بها القرآن حفظاً من كل فسادٍ وتيسيراً على المتعلمين.

١ - مغني اللبيب: ١/١١١.

٢ - النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ١٤٥.

٣ - ينظر: الجامع الصغير لابن هشام: ١١٩، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته: ٥٥-٥٩.

٤ - موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته(رسالة): ١٣٧.

٥ - ينظر: البحث النحوي القرآني عند العلماء المصريين المحدثين(رسالة): ٦-١٦، النحو القرآني في الكتب والرسائل الجامعية عند الباحثين العراقيين من ١٩٦٨ إلى ٢٠٠٠م(رسالة): ٩-١٥، ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين(رسالة): ٧-٣٠.

وحاول بعض المحدثين أن يتعرض لمشاكل النحو ومحاولة التقليل منها ، وخلق نظام خاص بها عبر الاعتماد على القرآن الكريم، واستتباط القواعد والأساليب منه مع وجود نظام مشترك لا يمكن التغافل عنه وهي اللغة التي نزل بها النصّ القرآنيّ ويتحدث بها العرب؛ لأنّ تلك الصعوبات والمشاكل ليست في حقيقتها جوهرية وإنما هي طارئه عليه بسبب منهجية عمل النحاة^(١). وارتبطت نظرية النحو القرآنيّ بدعوات التيسير التي نادى بها المحدثون^(٢).

وبدأ المحدثون يتحدثون عن النحو القرآنيّ وإن لم تكن التسمية حاضرة في أذهانهم أوّل الأمر إلا أنّ الحديث لا يتجاوز إحساسهم وتعاطفهم بأهمية النصّ القرآنيّ في النحو^(٣). وللوقوف على حدود هذا المفهوم وبداياته عند المحدثين كان لا بُدّ من الرجوع إلى مؤلفاتهم أو إشاراتهم في ذلك.

أشار الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) إلى صعوبة النحو بعد أن دخل مزلق فلسفة الكلام ودهاليز المناطقه وتجاوز النصّ القرآنيّ. ويرى أنّ النحاة لو صرفوا اهتمامهم إلى النصّ القرآنيّ لوجدوا المدد الوافر فيه، واستمدوا منه القواعد السليمة والأساليب المعتمدة، وكان الأولى بهم أن يعتمدوه بقراءته ورواياته، فربما يكون الشاذ منها أسلم مما رووه من الشعر وأوثق^(٤).

ومن الصعوبات التي تجسدت في النحو القديم: اضطرارهم إلى التقدير الذي يُزرع زرعاً غريباً في جسد التركيب لتصحيح الإعراب، أو ما يُسمى التقدير الصناعي بما يناسب قواعدهم التي وضعوها، ((ومن أمثلة ما يقدرّون: ب ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] إن استجارك أحد من المشركين استجارك))^(٥).

وحين يفاضلون بين لغة وأخرى من لغات العرب ويجعلون لغة تميم أقيس من لغة الحجاز في أعمال (ما)، فالحجازيون يعملونها عمل (ليس)، ومنه قوله تعالى: ﴿ما

١- ينظر: في إصلاح النحو: ٣٢.

٢- ينظر: نحو التيسير: ١٢.

٣- ينظر: نظرية النحو القرآني: ٤٦.

٤- ينظر: إحياء النحو: ١٩٧.

٥- ينظر: إحياء النحو: ٣٤.

هذا بَشْرًا ﴿[يوسف: ٣١] ، وهي عند بني تميم مهملة، وبحسب أقيستهم فإنَّ (ما) تكون غير عاملة في الأسماء، ولا تختص بالدخول عليها فتكون لغة تميم أقيس من غيرها^(١).

ودعا الأستاذ عباس حسن في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) إلى الاحتجاج بالقرآن من دون النظر إلى قلة أو كثرة لأنَّ القرآن فوق مستوى التأويلات، ويرى أنهم فتحوا أبوابًا لأحكام نحوية أسرفت كثيرًا في التفريع والاستدلال في تلك الأحكام جاوز حدَّ الإبانة وأرهقت الفكر في إيضاح الحقائق حتى عاد الغارًا يضيق الصدر بها، عسيرة الفهم^(٢).

ويضع منهجية قرآنية لاستنباط القواعد؛ فإنَّ القواعد قبل أن تُقر يجب أن ينظر إلى النصَّ القرآنيَّ فإنَّ لم يجد نظيره أو ما يخالفه رجع إلى كلام العرب الذي نال شهرة وكثرة وذيوعًا فيستنبط الحكم من المشاع موافقًا لأغلبية القبائل ومشاركًا بينها من دون أن ينظر إلى واحدة من القبائل من دون أخرى لوضع القاعدة^(٣).

وتظهر بشكل صريح دعوة الشيخ عضيمه إلى النحو القرآنيَّ في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، حيث جعل من القرآن الكريم وآياته مادة نحوية صنف على أثرها الشاهد القرآنيَّ على أبواب النحو؛ لأنَّ ((القرآن الكريم حجة في العربية بقرآته المتواترة، وغير المتواترة))^(٤).

ومنع القدامى قضايا نحوية ورد نظيرها ومثيلها في القرآن الكريم، ومن ذلك ما ذكره سيبويه من (قبح "كل" المضافة إلى نكرة في أن تلي العوامل)، فنقل أنَّ الخليل قال: ((أكلتُ شاةً كلَّ شاةٍ حسنً، وأكلتُ كلَّ شاةٍ ضعيفً))^(٥). إلا أنَّ الاستعمال القرآنيَّ خرق ما وضعه الخليل وسيبويه لها ووردت في القرآن مفعولاً به ومجرورة بحرف متأخر عن فعلها سنًا وثلاثين مرة^(٦).

١- ينظر: المصدر نفسه ٢٩، ٣٠.

٢- ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٢٢-٢٣.

٣- ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٠٩.

٤- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/١.

٥- الكتاب: ١١٦/٢.

٦- ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٦/١.

ومنع السهيلي أن تلي (كلّ) المقطوعة عن الإضافة العوامل فتقول: ضربت كلاً، ومررتُ بكلّ، وأنْ يرد خبرها جمعاً^(١).

ويذكر الشيخ عضيمه أنّها جاءت مقطوعة عن الإضافة مفعولاً به، وجاءت مجرورة بالحروف تلي فعلها في آيات قرآنية^(٢).

ولكي يكون للنحو القرآني منهجاً للتعامل مع قواعد النحو والأحكام النحويّة يقول الشيخ عضيمه: ((ولست أقول بأنّ القرآن لكريم قد تضمن كلّ الأحكام النحويّة، فالأساليب التي لم يرد نظيرها في القرآن لا يلتفت إليها، ولا يعمل بها، وإنما أقول: ما جاء في القرآن كان حجة قاطعة، وما لم يقع في القرآن نلتّمسه في كلام العرب))^(٣).

ويرى الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري في كتابيه (نحو القرآن)، (نحو التيسير) أنّ النحو لا بُدّ أن يُقرأ بأسسه المعنوية؛ لأنّها أسّ النحو وصورته الحقيقية، وعند التعامل مع النصّ القرآني لا يُتغافل عن هذه الأسس؛ لأنّها أساليب وتراكيب وميزان لوضع النحو^(٤). وعدم افتراض تقديرات لا وجود لها، قد تحرف النصّ عن قصد صاحب النصّ، فقد وضعوا قاعدة تقوم على المنطق تشترط وجود ركني الجملة (المسند والمسند إليه) فإن اختلف أحدهما من الجملة وجب تقديره وجرى الأمر على ذلك،

ويشير إلى خصوصية النحو القرآني التي تفرّد بها في وضع النحو وأساسياته، أنّ في الفعل من القوّة أن يُستعمل وليس به حاجة إلى فاعل، وقد يكون الفاعل غير مخصوص، مطلقاً ليس بمقيد، ويصلح لكل من يقوم به، فلا حاجة لذكر الفاعل ولا حاجة لتقديره بكائن أو موجود، كما في قوله تعالى: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْهَا ﴾ [النور: ٤٠] ^(٥).

و يرى الدكتور أحمد مختار في كتابه (البحث اللغوي عند العرب) أنّ النحو في حقيقته نحوان؛ الأوّل نحو اللهجات وخصائصها النحويّة وقواعدها التي تميزت بها عن

١- نتائج الفكر في النحو: ٢١٦.

٢- ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٧/١.

٣- ينظر: المصدر نفسه ١٢/١-١٣.

٤- ينظر: نحو القرآن: ٩-١٠.

٥- ينظر: نحو القرآن: ٣٣.

غيرها من اللهجات الأخرى، فهو نحو قائم على دراسة ما نطقت به العرب وما جرى على ألسنة قبائلها من شعر ونثر^(١). والثاني هو نحو قائم على اللغة النموذجية والذي يمثل لبّ العربية وبها يحفظ اللسان ويصان عن اللحن والخطأ والذي يمثله القرآن الكريم، وكان من الصواب الاستعانة بالشاهد القرآني وإسقاط اللهجات^(٢)؛ لأنّ كلّ قبيلة لها طريقتها في التعامل مع التراكيب اللغوية كما ورد حين اختصم أبو عمرو بن العلاء وهو يجيز الرفع في قولهم: (ليس الطيب إلا المسك) وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) ينكر عليه وتحتاجا في ذلك، فردّ عليه ((ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا تميمي إلا وهو يرفع))^(٣).

ودعا الدكتور كاصد ياسر الزيدي في كتابه (دراسات نقدية في اللغة والنحو) إلى اتباع منهج علمي في دراسة النحو يقوم على استقراء المادة أولاً، ثم البحث في جهة الشراكة بينها، لا أن توضع قاعدة أولاً ومن ثم البحث لها عن نماذج لغوية^(٤).

ويرى أنّ النحاة لو التفتوا لأساليب القرآن لما تضاربت قواعدهم في كثير من المواضع، ومنه منعهم استعمال صيغة أفعل التفضيل بين المتضادين من جنس واحد، إلا أنّ الاستعمال القرآني أجازه في قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]^(٥). وقد أشار الفراء لخطأ النحاة في منعه^(٦).

ويحدد الدكتور خليل بن بيان الحسون في كتابه (النحويون والقرآن) مسارات النحو القرآني ومنهجه، وعلى النحاة أن يتخذوا أحد مسارين^(٧):

-الأول: أن يتعاملوا معه كمُدونة مغلقة، فيستخلصون قواعده وضوابطه منه، وأنّه قياس كلّه وإليه يرد كلام العرب متفق عليه أو مختلف فيه.

١- ينظر: البحث اللغوي عند العرب: ١٤٦.

٢- ينظر: المصدر نفسه: ١٤٦-١٤٧.

٣- من تاريخ النحو: ٣٦، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٦٢.

٤- ينظر: دراسات نقدية في اللغة والنحو: ٦٧-٦٨.

٥- ينظر: دراسات نقدية في اللغة والنحو: ٩٠.

٦- ينظر: معاني القرآن: ٢/٢٦٧، البحر المحيط: ١٧٤/٢.

٧- ينظر: النحويون والقرآن: ٢٩٥.

-والثاني: أن يفرقوا بين دراستهم لكلام العرب وكلام الله، فيصفون الأول بمعزل عن الثاني تنبيهاً لخصوصية أسلوب النصّ القرآنيّ حتى يجدوا عذراً لما ورد في القرآن ليس له مقيس عليه في كلام العرب .

وهذه المسارات لتجنب الوقوع فيما وقع فيه قبلهم من اتهام بعض تراكيب القرآن بالقلّة أو الندرة أو الشذوذ، كما فعل ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) مع قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ مَرَدِّفًا لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي سَتَعْبِلُونَ ﴾ [النمل: ٧٢] ، أي ردّكم^(١). إذ وصفه بأنه نادر يحفظ ولا يقاس عليه، في معرض كلامه عن اللام الزائدة تأتي لتقوية عمل العامل الضعيف وتقديم معموله، كقولك: (لزيد ضربت) ولا تدخل على المفعول إلا في ضرورة إذا كان متأخراً كما في ضرورات الشعر نحو:

فلما أن توافقنا قليلاً * * أنخنا للكلالِ فارتَمينا^(٢)

أي أنخنا الكلال، يقول الدكتور الحسون معلّقاً على كلام ابن عصفور: ((وهذا الذي حمله ابن عصفور على الضرورة ووصفه بأنه نادر لا يُقاس عليه قد جاء في القرآن في مواضع أخرى، منها قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ ﴾ [الحج: ٢٦] ، بدليل قوله تعالى في موضع آخر: ﴿ وَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مَبَآءَ صِدْقٍ ﴾ [يونس: ٩٣] ^(٣).

وانطلقت دراسة الدكتور الهادي الجطلاوي في كتابه (قضايا اللغة في كتب التفسير المنهج - التأويل - الإعجاز) من توظيف اللغة لتفسير النصّ القرآنيّ وتأويله وبيان إعجازه والخوض في مسأله النحويّة، ويختص النحو القرآنيّ بحسبه بالمسائل التي جاءت بخلاف ما وضعه النحاة من قواعد^(٤)، مع إشارته إلى التصاق المعنى بالنحو فقد اختلف في: ((وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ)) في قوله تعالى: ﴿ لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ ﴾ [البقرة: ١٦٢]. في تعدي الفعل نفسه أو وبحسب الحرف الذي يتعدى به،

١- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٠٨/١، ٥١٥.

٢- لم ينسب لقائل معين. ينظر: المقرب: ١/ ١١٥، رصف المباني في شرح حروف المعاني: ١١٦، الدر المصون: ٤٤/١.

٣- النحويون والقرآن: ١٣٧.

٤- ينظر: قضايا اللغة في كتب التفسير: ١٢٥.

فمنهم من نظر إلى ظاهر النصّ رافضاً التقدير والحذف، فكان المعنى مبنياً على الإمهال والتأجيل، وكان الفعل متعدياً بنفسه، ومنهم من ذهب إلى التأويل وأن الفعل متعدٍ بحرف الجر المحذوف (إلى) فيكون المعنى لا ينظر اليهم نظرة رحيمة^(١).

ويظهر من مراجعة تلك الرسائل الجامعية والدراسات الاكاديمية أنّها أبرزت ثلاثة اتجاهات مختلفة لمفهوم نظرية النحو القرآني:

١-الاتجاه الاول ويمثله الدكتور عبد العال سالم مكرم في كتابه (القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية)^(٢)،

يعرّف الدكتور مكرم النحو القرآنيّ بأنّه نحو القرآن الذي قامت على أساسه قواعد، وبنيت على نهجه أصول، وقد تكون معه شواهد أخرى تدعم هذه القواعد وقد لا تكون، وقد تتفق هذه الأصول مع أصول النحاة وقد لا تتفق؛ ذلك أنّ القرآن بقرائته المتعددة أغنى قواعد النحو^(٣).

ودعا إلى أن تقوم المسائل النحوية على القرآن الكريم وحده، ولو قامت لأغنتنا عن الجدل والمناقشة، ولما وقع الاضطراب في قواعد النحو بسبب اعتمادهم على الأقيسة، وكان من المفترض تركها والركون إلى القرآن الكريم^(٤).

ومن ذلك أنّ جمهور النحاة يقيسون (ليس) على (عسى) والمشارك بينهما الجمود؛ ولذا منعوا تقدم خبر (ليس) عليها قياساً على خبر (عسى) ، وكان من الواجب ترك القياس في هذا الموضع لوروده في قوله تعالى: ﴿الْأَيُّومَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، ولذا أجاز ذلك بعض النحويين مثل الفراء (ت٢٠٧هـ) والزمخشري (ت٥٣٨هـ) وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) وغيرهم^(٥). ويقرر أنّ النصّ القرآنيّ المصدر الأوّل للنحو العربي، لا يخضع لأقيسة النحاة، وهو الأصل في القياس، يُبنى

١- ينظر: قضايا اللغة في كتب التفسير: ٢٦٧.

٢- ينظر على سبيل المثال: رسالة ماجستير (النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري)، اطروحة دكتوراه (النحو القرآني اتجاهاته وخصائصه)، رسالة ماجستير (النحو القرآني في شرح اللمع في النحو للواسطي الضربير بحسب مفهوم عبد العال سالم مكرم)

٣- ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٠٦.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣.

٥- ينظر: شرح التصريح: ١٨٨/١.

ويُقاس عليه، لأنَّه الأصل والباقي فروع تتبعه؛ لأنَّ قياس النحاة بُني على مادة مضطربة ولغات واضحة التباين مختلفة الخصائص والصفات، ولا بد من احترام السماع ويقصد به المصدر الأوّل للسمع وهو القرآن الكريم، والعدول من القياس الذي يحتم به المنطق إلى السماع^(١)؛ لأنَّ اللغة في الأصل ((رواية ونقل لا منطق ولا عقل))^(٢).

ومن الأمثلة التي ساقها مسألة حذف (أن) المصدرية وإبقاء عملها^(٣)، فقد أيد الدكتور جواز حذفها وإبقاء عملها في الفعل أكان على الرفع أم النصب، ورفض رأي من منع حذف (أن) المصدرية^(٤).

وظواهر التركيب القرآني - كما يرى الدكتور مكرم - تغني في وضع القواعد النحوية وإيجاد الحلول بدلاً من وضع المقاييس التي أريكت النحو وتصادمت مع النصّ القرآني وتعارضت مع المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصفافات: ١٤٧]، فاختلفت النحاة في معنى (أو) فمنهم من قال إنها بمعنى (الواو أو بل)، وجمهور النحاة أبقاها على أصلها المبني على أنها لأحد الشئيين المبني على الإبهام، وليست بمعنى الواو ولا بمعنى بل؛ لأنَّ الأصل في حروف المعاني أن تدل على ما وُضعت لها، إلا أنَّ المعنى القرآني يرفض أن تكون بمعناها الأصل، فكيف يمكن قبول الإبهام أو الإيهام على الله عزوجل^(٥). ولا يمكن قبول هذا التخريج بأيّ حالٍ من الأحوال؛ فما وضعه النحويون من وجوه إعرابية مخالفة للمعنى ينبغي أن تُصحح بحسب ما وضعه علماء اللغة^(٦).

والنحو القرآني من وجهة نظره أن يعرض المفسرون للقرآن من جهة الإعراب، فلا بدّ أن يتفق الإعراب مع المعنى لا كما يفعل صنّاع النحو من النحويين.

١- ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٢٩.

٢- المنصف: ٢٧٩/٢.

٣- ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣١٤.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ٣١٤.

٥- ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ١١٠.

٦- ينظر: الخصائص: ٢٨٤/١.

وتتعارض الآراء بين النحوي والمفسر^(١) كما في قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنِ طَلَّعْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]، فقد رأى ابن مالك أن (ما) شرط ظرف زمان، وقد رفض أبو حيان هذا الرأي فقال إنها ظرفية مصدرية تقتضي التعميم، نحو: أصحبك ما دمت لي محسنًا، وتقدير الآية كل زمان عدم المسيس^(٢).

ويمكن تلخيص هذا الاتجاه الذي يمثله مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم للنحو القرآني أنه ((كل القواعد النحوية التي تأثرت بالقرآن الكريم أو القواعد التي نشأت منه، وبشكل أوسع من ذلك هو كل الكلام النحوي الذي دار في كتاب الله تعالى وفي ضوء أصوله ومقاييسه فيمكن أن نلتبس النحو القرآني فيه، ونكتشف عن مدى توافق القاعدة النحوية مع القرآن الكريم بقراءته المختلفة))^(٣). فالنحو القرآني عنده لا يعتني بكلام العرب من الشعر والنثر، بل يعتمد النصّ القرآني والقراءات القرآنية فقط.

٢- الاتجاه الثاني ويمثله الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه (نظريّة النحو القرآني)^(٤)

انتقد متناولو مفهوم النحو القرآني منهج النحاة في وضع قواعدهم النحويّة، وانصرفهم إلى الشعر وكلام العرب كشاهد على تلك التراكيب النحوية، وتركهم الاستشهاد بالقرآن كأصل رئيس من أصول السماع، وكانت لهذه المنهجية آثار سلبية عادت على النحو المألوف بالقصور، وعلى هذا الأساس أَلَفَ الدكتور الأنصاري نظريته بالاعتماد على القرآن الكريم بقراءاته المتواترة، ليتم بناء نحوٍ متين وقوي يعتمد على أصل موثوق بفصاحته، متين في أساليبه.

وقدّم الدكتور الأنصاري رؤيته للنحو القرآني عبر كتابه (نظريّة النحو القرآني)، وجعل القرآن الكريم إطارًا وميدانًا ومحورًا وعمودها الفقري للبحث والتفعيد، منطلقًا من

١- ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٢٤١.

٢- تفسير البحر المحيط: ٢/٢٤٠-٢٤١.

٣- النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): ١.

٤- ينظر على سبيل المثال: رسالة ماجستير (النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري)، ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ١٨.

حقيقة التصادم بين قواعد النحو والنصّ القرآنيّ، وكل موطن يتم فيه التصادم تعد فقرة من فقرات برنامجه في النظرية حيث ترتكز نظريته على جانبيين من جوانب النحو؛ الأوّل جانب الاتفاق، والثاني جانب الاختلاف وهو ما ترتكز عيه النظرية^(١). فكانت نظريته تقوم على قسمين^(٢) :

- الأوّل توافق قواعد النحو المتألف مع النصوص القرآنيّة، وهو يمثل الأكثرية.

- والثاني مخالفة القواعد للنصوص القرآنيّة، وهو أقل من الأوّل في مواضعه.

ويتم النظر إلى مفهوم النحو القرآنيّ عبر جانب التصادم والاختلاف بين قواعد النحو والقرآن الكريم، وعرض تلك القواعد على النصوص القرآنيّة، ويجري التعامل معها على ضوء القراءات المتواترة وتصحيح تلك القواعد، لا كما جعل القدامى القراءات مادة لتوافق قواعدهم، وإن خالفتها تأوّلوا فيها أو أسقطوها^(٣). وفي الجانب التطبيقي من نظريته أجرى دراسة على قواعد النحو وعرضها على نصوص القرآن الكريم، فما وافقت تلك القواعد النصوص القرآنيّة أثبتتها واستغنى بالشاهد القرآنيّ، أما إن خالفتها وهو مدار النظرية فيتم تعديلها والاستعانة بالقراءات القرآنيّة المعتمدة الموثوق بها^(٤). وبنى نظريته على مفهوم التوسّع في القاعدة النحويّة، وهذا التوسّع مبني على عدم تخطئة قواعد النحاة القدامى، بل يسمح للقاعدة أن تأخذ مساحة أكبر من الشمول اعتمادًا على القراءات، فكانت الشواهد عنده تنقسم على الكثرة والقلّة^(٥). ومن الأمثلة التي قدّمها في هذا الشأن أنّ جمهور النحاة منعوا إضافة (إذا) الشرطية إلى الجمل الاسمية وجعلوها مرتبطة بالجمل الفعلية^(٦).

وقد ورد التركيب القرآنيّ بخلاف ما أقرّه الجمهور، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] مما جعلهم يلجؤون إلى التأويل والتقدير، وأكثر ما يرفضه أصحاب نظرية النحو القرآنيّ مبدأ التأويل والتقدير؛ لأنها مخالفة لظاهر النصّ القرآنيّ الذي يجب أن يعتمد في إقرار

١- ينظر: نظرية النحو القرآني: ١٦.

٢- ينظر: المصدر نفسه: ٤٩.

٣- ينظر: المصدر نفسه: ٥١.

٤- ينظر: نظرية النحو القرآني: ٧٥.

٥- ينظر: المصدر نفسه: ٧٥-٧٨.

٦- ينظر: الكتاب: ٢٣٢/٤، مشكل إعراب القرآن: ١٤٦/١، مغني اللبيب: ٢٣٧/٢، شرح ابن عقيل: ٧١/٣.

القواعد النحوية؛ فالتقدير حيلة وضعها النحاة القدامى ليوافقوا بين قواعدهم ومخالفة النصّ القرآنيّ لها فقالوا إنّ الاسم الواقع بعد (إذا) الشرطية فاعل لفعل محذوف تقديره: (إذا انشقت السماء انشقت)، وبحسب مفهومه في التوسع فإنّ الدكتور الأنصاري يضع اقتراحاً بتوسيع القاعدة لتشمل جواز إضافة (إذا) الشرطية إلى الجملة الاسمية، وإنّ كانت أقلّ وروداً منها مع الجمل الفعلية^(١).

وهذا الاتجاه يرى أنّ النحو القرآني ينقسم على قسمين: الأول هو النحو المألوف وهذا النوع من النحو لا يتعارض مع النصّ القرآني وعليه شواهد قرآنية وكان من المفترض تقديم الشاهد القرآني على بقية الشواهد من كلام العرب من شعر أو نثر، أما القسم الثاني فهو القواعد النحوية التي جاءت مخالفة للنصّ القرآني، وهذا النوع من القواعد تتم معالجته بالنصّ القرآني بقراءاته المختلفة. فالنحو القرآني يتكون من النحو المألوف المتفق مع الاستعمالات القرآنية زائداً القواعد النحوية التي استتبعت من الشواهد القرآنية وجاءت مخالفة لقواعد النحويين وأصولهم^(٢).

وقد سجلت بعض الرسائل الجامعية اعتراضها على هذا الاتجاه لأنه عدّ القواعد النحوية التي اتفق عليها النحويون من باب النحو القرآني والصحيح أنّه من باب النحو المألوف، والنحو القرآني الصحيح هو القواعد النحوية التي جاءت مخالفة للنحو المألوف ولها شواهد قرآنية^(٣). والبحث يؤيد أن يكون النحو القرآني في القضايا النحوية التي وقف منها النحويون موقف الرفض ووصفوها بالقلّة والضعف والشذوذ، وذهبوا إلى تأويلها لتتفق مع قواعدهم وأصولهم .

٣-الاتجاه الثالث ويمثله الدكتورة هناء محمود إسماعيل في كتابها (النحو القرآني في ضوء لسانيات النصّ)^(٤)

١- ينظر: نظرية النحو القرآني: ٧٤.
٢- ينظر: نظرية النحو القرآني: ٤٩، مفهوم النحو القرآني عند الدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري(رسالة): ٨.
٣- ينظر: مفهوم النحو القرآني عند الدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري: ١٠، ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين(رسالة): ٤-٥
٤- ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين(رسالة): ٣١، النحو القرآني اتجاهاته وخصائصه(رسالة):

سعت الدكتوراة إلى أن تُظهر مفهوم النحو القرآني النصي الذي يتجاوز حدود الجملة إلى ما هو أكبر منها، مع مراعاة كل ما يحيط النص من أحوال تتعلق بالنص نفسه، وتحليل البناء الداخلي و ربط هذا التحليل بخارج النص من قضايا تتعلق بأحوال المتكلم والمخاطب لاستكشاف المعاني ومن ثم القاعدة^(١).

وعدت القراءات ركناً مهماً من أركان النحو القرآني، والتعامل معها تعاملًا نصياً يراعي ترابط عناصر النص مع المعاني، فيتم التعامل معها على هذا الأساس^(٢)، كقراءة ابن أبي إسحاق (ت ١١٧هـ) لفظة (أظهر) منصوبة على الحال، في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ هُوَ لَا بِنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]^(٣)، وقرأها الجمهور بالرفع، وأنَّ (هُنَّ) فصلاً وليست ركناً في الجملة. ودافع ابن جني عن هذه القراءة، وذكر أنَّ لها وجهاً صحيحاً، فجعل (هُنَّ) أحد أجزاء الجملة الاسمية، وتكون خبراً لـ(بناتي) و(أظهر) حالاً من (هُنَّ) أو (بناتي)^(٤).

ولا يقتصر الأمر في التواصل النصي في النص القرآني عند النظر في القراءات وصحتها، بل يمتد إلى أسلوب الخطاب القرآني، ففي قوله تعالى: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] ترك الأوّل وأخبر عن الثاني، و(خاضعين) صفة للقوم، وكناية عنهم، وليست صفة للأعناق، وهو أسلوب تعارفت عليه العرب في أساليبها^(٥)، كقول الشاعر:

طول الليالي أسرع في نقضي * طويّن طولي وطويّن عرّضي^(٦)

فحول الخبر من طول الليالي الى الليالي^(٧).

٢٨٢، النحو القرآني نحو رؤية دلالية (رسالة): ١٠٨، النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية (رسالة): ٦٨.

١- ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ١٢- ١٩.

٢- ينظر: المصدر نفسه: ٣٦.

٣ ينظر: الكتاب: ٣٩٦/٢-٣٩٧، ٤٤/٣، كتاب السبعة: ٧٩ طبقات النحويين واللغويين: ٣٢، تفسير البحر: ١٨٧/٦.

٤ ينظر: المحتسب ٢٣٥/١.

٥ ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٣٨.

٦ البيت للعجاج الديوان: ١٣٨. وينظر: الكتاب: ٥٣/١، خزنة الأدب: ٢٢٤/٤.

٧ ينظر: مجاز القرآن: ٨٣/٢.

فالنحو القرآني - كما تراه الدكتورة هناء محمود - نحو خاص بالنص القرآني مستنبط من النحو المألوف، فإذا تعارض القياس مع القرآن أو تعارضت القاعدة مع القرآن فإن هذا التعارض سينسحب لصالح النص القرآني، وهذا النحو لا يفرض هيئته على النحو المألوف، بل يتخصص بالقرآن فحسب؛ لأنَّ للقرآن خصوصية تختلف عن غيره من أساليب الخطاب، وهذه الخصوصية تفرض علينا أن يكون له نحوًا خاصًا به^(١).

وبعد بحوث استعراضية في مفهوم النحو القرآني قدّمت الباحثة تعريفًا للنحو القرآني بقولها: ((النحو القرآني: مصطلح معاصر لما عرف عند القدامى بمجموعة الأنظمة والقواعد والأحكام التي تستنبط من النص القرآني الكريم، والقائمة على أساس من الفهم الصحيح والسليم للغة القرآن الكريم ومعانيه وأساليبه، مع الأخذ بالقراءات القرآنية متواترة أم شاذة وتوجيهها بحسب أسس النحو القرآني المعنوية والفكرية، مع مراعاة المعنى وقواعد التأليف والربط وما يطرأ على النظم من تغيير، كالحذف والذكر والتقديم والتأخير والفصل والوصل، مع مراعاة مقتضى الحال وأحوال المخاطب والمتكلم))^(٢).

وهو نحو لا يعني كثرة الاستشهاد بالنص القرآني فحسب، وإنما الأصل فيه المنهج المتبع لتوثيق القاعدة النحوية والأسس المتبعة للاستدلال عليها، وهذا يفسر تداخل العلوم اللغوية والقرآنية بصورة شاملة في النحو القرآني، لتكون هناك نظرة تكاملية، ويقوم على رفض الانفصال بين النحو ومعانيه.

وهو منهج شمولي يوظف النحو والصرف والدلالة وغيرها من علوم لغوية وقرآنية، والاستفادة من العلوم والنظريات اللسانية في خدمة النحو القرآني كأسلوبية والتداولية ونظرية النص^(٣).

وما ذهب إليه الدراسات السابقة في مفهوم نظرية النحو القرآني يضع بين أيدينا ثلاثة مفاهيم له :

١ ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٦٧.
٢- ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٦٩.
٣- ينظر النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ١٥٢-١٥٣.

-الأوّل قائم على التركيز على النصّ القرآنيّ بقواعده واصوله مع الاستشهاد بالشاهد القرآنيّ بدلاً من الشاهد الشعري.

- الثاني يركز على مواضع الخلاف بين قواعد النحو المألوف والنصّ القرآنيّ.

- الثالث يذهب إلى إنشاء نظريّة للنحو القرآنيّ قائمة على دمج النحو مع النظريات اللسانية الحديثة كنظريّة النصّ أو الأسلوبية أو التداولية^(١).

ثالثاً : إشكالية التأسيس للنحو القرآني عند المعترضين عليها ومحاولة هدم أسسها المعرفية:

إنّ النحو المألوف يمثل الجهد المعرفيّ التراثيّ الذي يدلّ على رُقيّ العقل النحويّ لوضعيه من علماء النحو، في محاولة لتنظيم اللسان العربي وتقويمه وفق أصول وأسس ومفاهيم سطرّتها مؤلفاتهم.

ولم تخلُ الساحة النحوية من محاولات إعادة قراءة هذا التراث، وتقويمه وفق معطيات البحث العلمي والدرس اللسانيّ، وهي دعوة تتوافق مع المنهج العلمي للعلوم وفق التطور والتغير المنظور في الساحة المعرفية.

وهي محاولة للتحوّل في المنهج وفق هذه نظريات، منها نظرية النحو القرآنيّ، وإنّ هذا التحوّل ((مشروط بوعي الذات القارئة بالأسس المعرفية، التي تحكم العلاقة بين العلم وموضوعه))^(٢) لكي يُضمن له النجاح.

و بحسب مفهوم المحدثين؛ فالنحو القرآنيّ مفهوم حديث اخترعه المعاصرون ليكون النصّ القرآنيّ المستند الأوّل في الدرس النحوي، استشهاداً واستدلالاً بدلاً من النصوص الأخرى من شعر وأمثال وخطب وأمثلة صناعية^(٣). وأما النحو المألوف فهو قوانين النحو وأصوله التي استنبطت من كلام العرب وأساليبيهم، وعليها يقيسون

١- ينظر على سبيل المثال رسالة الماجستير (الظواهر النحوية القرآنية في دراسات المحدثين دراسة وتقويم).

٢- النحو القرآني وإشكالية التصنيف: ١٥٧.

٣- ينظر: نظرية النحو القرآني: ١٤، نظرية النحو القرآني دراسة تطبيقية على نائب الفاعل في القراءات المتواترة: ١٦٠.

الكلام^(١). إنَّ انطلاق البحث في مفهوم النحو القرآنيّ جاء وفق الدعوة إلى اعتماد النصّ القرآنيّ لوضع النحو؛ لأنَّ أصحاب النظرية وجدوا اصطدامًا بين الموروث النحوي والنصّ القرآنيّ في بعض مواضعه، وهو يمثل خطأ منهجيًّا في طرح القضايا النحويّة بعيدًا عن المستند القرآنيّ وقراءاته المتعددة^(٢)

ويعترض بعضهم على دعوة التحول في المنهج؛ لأنَّ نظرية النحو القرآنيّ ((لا تزيد عن كونها مجرد صيغة انتقائية تُلْفِيقيّة، طرحها بعض الباحثين بغرض تجديد النحو العربي وتيسيره، ولا تتمتع بمحتوى معرفي متماسك يؤهلها لحيازة مصطلح (النظرية)؛ ولذلك لم يكن لها نصيب من الرّواج والقبول العلمي))^(٣).

ذلك أنّ بعض الإشكاليات المحيطة بنحو القرآن ستظهر، ولا بدّ أن يسبق التحول طرح الأسس التي تتبني عليها هذه النظرية، وهذه الأسس كفيلة بوضع المبادئ الرئيسيّة لإنشاء نظرية تريد أن تحل بديلاً عن تراث نحوي كبير ومنها:

أولاً - يجب أن تتوضّح طبيعة العلاقة بين النحو والنصّ القرآنيّ في ضوء مفهوم النحو القرآنيّ.

ثانياً - هل تؤثر المرجعية الدينية في الممارسة الإجرائيّة لصناعة النحو باعتبار القرآن الكريم النصّ المقدّس؟.

ثالثاً - هل يستطيع النحو القرآنيّ الدمج بين النحو وحقول معرفية أخرى مثل البلاغة والتفسير؟

رابعاً - هل تستطيع نظرية النحو القرآنيّ تقليل الفوارق وتقريب المسافات بين اختلاف العقول والمشارب التي أنتجت النحو العربي المألوف؟ وكيف؟

خامساً - هل يُعدُّ القرآن الكريم مثلاً لتقرير أصول للنحو؟ وما هو موقع أصول النحو من نظرية النحو القرآنيّ؟

١- ينظر: مقدمة ابن خلدون: ٥٩٩.

٢- من أسرار اللغة: ٩.

٣- النحو القرآني وإشكالية التصنيف: ٢٧٤.

سادساً - أيّ اتجاه من اتجاهات النحو يمكن استنثاره لفهم النصّ القرآنيّ؟ وهل يمكن أن نصل لجانب ومفهوم قريب وسطي بين النحويين (النحو القرآنيّ والنحو المألوف).

سابعاً - هل تصلح الإجراءات النحوية التي يمارسها النحويون على كلام العرب أن تُمارس على النصّ القرآنيّ المقدّس؟ وهل هي نفسها أم يمكن اختراع ممارسات تليق بالنصّ القرآنيّ لاختلاف المستند والشاهد النحوي (الشاهد القرآنيّ والشاهد الشعريّ)؟

ثامناً - تحديد الهدف من وجود النحو القرآنيّ، هل هو بديل للنحو العربي المألوف أم هو نحو للنصّ القرآنيّ، أم لتصحيح بعض الانحرافات التي أصابت النحو القديم وتقويمه بضابط النصّ القرآنيّ؟

تاسعاً - من يمتلك القدرة التفسيرية، نحو الجملة أم نحو النصّ^(١)؟ بعبارة أخرى من يمتلك القدرة التفسيرية لتفسير النصوص القرآنيّة: النحو القرآنيّ ، أم النحو المألوف؟ كل هذه الإشكاليات وغيرها ستكون موضع الدراسة لتبيان رأي المعترضين على وجود نظرية النحو القرآنيّ في التراث النحوي عند العرب التي تبدأ من حدود المصطلح والمفهوم.

١- إشكالية مفهوم النحو القرآنيّ :

أشارت معظم الرسائل الجامعية التي تناولت نظرية النحو القرآنيّ الى وجود اختلافٍ واضحٍ في تحديد مفهوم واضح ودقيق لنظرية النحو القرآنيّ^(٢).

وكل دراسة تبنت احد هذه المفاهيم وسارت عليه في خطة البحث، فبعض الباحثين يستشهد بقواعد النحو المألوف وأساليبه بشواهد قرآنيه، ويسمي هذا نحواً قرآنيّاً^(٣).

ومنهم من توسّع في مفهومه فضمّن الدراسات النصيّة و الأسلوبية والدلالية والبلاغية من أسس النحو القرآنيّ وأصوله^(٤)، وقدم تعريفا له : ((أنّه مصطلح معاصر

١- النحو القرآني وإشكالية التصنيف: ١٥٧-١٥٨.

٢- مباحث النحو القرآني في كتاب الأمالي الشجرية لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) (رسالة): ٩ ، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة): ١٣٧ ، البحث النحوي القرآني عند المصريين (رسالة): ٧ ، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ١٤٣ .

٣ - ينظر: البحث النحوي القرآني عند العلماء المصريين المحدثين (رسالة): ٧ ، الشاهد النحوي القرآني بين سيبويه والرضي (رسالة): ١٩ .

لما عُرف عند القدامى بمجموعة الأنظمة والقواعد والأحكام التي تُستنبط من النص القرآني الكريم، والقائمة على أساس من الفهم الصحيح والسليم للغة القرآن الكريم ومعانيه وأساليبه، مع الأخذ بالقراءات القرآنية متواترة كانت أم شاذة، وتوجيهها بحسب أسس النحو القرآني المعنوية والفكرية من مراعاة المعنى، وقواعد التأليف والربط، وما يطرأ على النظم من تغيير كالحذف والذكر، والتقديم والتأخير والفصل والوصل، مع مراعاة مقتضى الحال وأحوال المخاطب والمتكلم^(٢).

وهذا التعريف ينظر الى النحو القرآني على أنه نحو شمولي بمنظور نصي يرتبط بمجال الدراسات القرآنية من منظور مفهوم نحو النص وهو مختص بالنص القرآني، مستنبط من النحو المألوف لكيلا يجعلوه نحواً منفصلاً، ويدمج المعارف الأخرى مثل علم المعاني مع النظام النحوي. فواحد من أسسه هي أسس معنوية، وتقرير القواعد يكون عبر هذه المنظومة المتكاملة وبالتالي فنحو القرآن وفق هذا المفهوم هو نحو يقتصر على النص القرآني ويهمل النصوص الأخرى^(٣).

فيما يذهب بعض الدارسين إلى أبعد من ذلك؛ فالنحو القرآني ((ليس هو مجرد المخالفات النحوية القرآنية للاستعمال النحوي العربي، ولا هو ما يتشابه مع ذلك الاستعمال، وليس هو نحو القراءات القرآنية. إنما النحو القرآني هو ما استعمله القرآن من نحو، سواء أتوافق مع الاستعمال اللغوي في العربية أم اختلف^(٤)). فهو نحو خاص بالقرآن الكريم ولا علاقة له بكلام العرب وأشعارهم.

ووظيفة النحو القرآني وأصل وجوده تفسير القرآن، فهو نحو خاص بالمدونة المغلقة -المدونة القرآنية- تستنبط منه القواعد لأجل تفسير نصوصه، ويؤسس لمباحث تفسيرية خاصة بالقرآن وأول هذا التأسيس إيجاد قواعد نحوية مستنبطة من القرآن الكريم؛ فالنحو أول الإجراءات المتبعة لتفسير القرآن^(٥). ويعترض بعضهم على هذا المفهوم؛ لأنه

١ -ينظر: النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (٥١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية(رسالة): ٣٩١ ،
الظواهر النحوية القرآنية في دراسات المحدثين دراسة وتقييم(رسالة): ٢٥٩
٢- النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٧٩.
٣- ينظر: النحو القرآني نحو رؤية دلالية: ٢٠، الوظيفة التفسيرية للنحو القرآني(رسالة): ٤٠.
٤- النحو القرآني في ضوء منهج جديد (المدونة المغلقة): ١٠٦.
٥ - ينظر: النحو القرآني نحو رؤية دلالية(رسالة): ١٠٠-١٠١

اقتصر على القرآن الكريم فحسب، وأقصى النصوص العربيّة الأخرى مثل الشعر، والمفترض أن يتمثّل المادة اللغوية بكل أنواعها في النحو، وعلى هذا التعريف سيكون هناك نحوًا قرآنيًا خاصًا بالقرآن، ونحوًا يمثل تراثًا لغويًا ضخمًا متمثلاً بالنحو المألوف، فإذا كان الهدف مراجعة قواعد النحو العربي، فلا بُدَّ أن يكون النصّ القرآنيّ والنصّ الشعري في دائرة الاستتباط، وفق أسس تضع القرآن أولًا، أمّا إذا كنّا نريد أن نبعد القرآن الكريم عن توجّهات النحويين التي تعامل النصّ القرآنيّ معاملة النصوص الأخرى، وربما أقل منه، فإننا سنضع نحوًا خاصًا بالقرآن^(١).

ورأى آخرون أنّ النحو القرآنيّ هو الاستشهاد بالنصّ القرآنيّ وأساليبه على قواعد النحو المألوفة وقد يلجأ إلى توسيع القاعدة بناءً على الاستعمال القرآنيّ ليضمن عدم انفصال النحويين في بناء القواعد ويسمّى هذا الصنيع نحوًا قرآنيًا، فهو ((تطبيق قواعد النحو على القرآن، واستتباط قواعد نحوية منه، وتقويم قواعد نحوية وفق تحليل تراكيبي))^(٢). فهو يتبنى المسائل النحوية التي اصطدمت أصولها وقواعدها مع النصّ القرآني .

واعترض بعض الباحثين على تلك المفاهيم السابقة للنحو القرآني؛ لأنّ الباحثين في رأيه لم يكونوا يميزون بين مصطلحات النحو المألوف والنحو القرآنيّ والنحو في لغة القرآن الكريم.

وللتخلّص من هذه الإشكالية، ذهب إلى تبني مفهوم آخر للنحو القرآنيّ، حيث وقف عند مسائل النحو الخلافية التي سكت عنها النحاة ولم يذكرها^(٣).

والصحيح الذي يحق لنا تسميته بالنحو القرآنيّ هي المسائل النحوية التي وردت شواهدا في القرآن الكريم ووقف النحويون منها ولم يرتضوها، أو حملوها على الضرورة

١- ينظر: النحو القرآني وإشكالية التصنيف: ١٥٩.

٢- مفهوم النحو القرآني ومجالاته وتطبيقاته دراسة في كتب النحو القرآني المعاصرة: ٩.

٣- ينظر: النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ١١ ، ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري – المنصوبات والجملة الشريطية مثالين(رسالة): ١٧٣.

و رفضوها ،أو ردّوها ووصفوها بالضعف والقلة والشذوذ وعدم القياس عليها، أو لجأوا لتأويلها^(١).

وهذا الحد من مفهوم النحو القرآني لتقليل مساحة الخلاف بين النحو المألوف والنحو القرآني لأن الأخير جزء من الأوّل. فنحو القرآن يمثل مرحلة مكملة لعمل النحويين، و يسهم في توسعة الظواهر النحوية، وتضمن النحو العربي نحواً قرآنياً غابته؛ أن تكتمل صورة النحو ويصبح أكثر نضوجاً وثباتاً^(٢).

أنّ مفهوم النحو القرآني يجب أن يبنى على إقامة نحو للعربية، يراعي فيه خصوصية القرآن في تقييم القواعد، ويجعل القرآن حاكماً وحكماً على التراث القواعدي، وتقييمها أو توسيعها أو نقضها، ويكون مكملاً للنحو المألوف، يحكم في قضايا الاختلاف التي ضعفتها النحاة أو اتهموها بالشذوذ والقلة والضعف، وبعبارة أخرى إقامة قواعد كلية للغة العربية وفق الوقائع اللغوية القرآنية والوقائع اللسانية الأخرى للعرب، وأن يكون الاستعمال القرآني هو الحاكم في فصاحتها. وأما قضية تفسير النصوص القرآنية فهذه مسألة أخرى تتضافر فيها جهود علوم القرآن للوصول الى معنى النص وأولها النحو؛ فالنحو جزء من هذه العلوم.

٢- إشكالية أسس نظرية النحو القرآني وإطارها العام:

وبجمع الرسائل الجامعية تصور مشترك لتأطير نظرية النحو القرآني ذكرها الدكتور أحمد مكي الأنصاري^(٣)، يتكون من مجموعة عناصر، و أهمّ عنصرين هما:

- الأوّل هو الإطار العام (النصّ القرآني) والاعتماد على القرآن الكريم في استنباط القواعد النحوية.

١- ينظر: النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته: ١٤٣، ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين(رسالة): ١٧٣، النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري: ب، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته: ١٠

٢- ينظر: النحو القرآني في شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير بحسب مفهوم عبد العال سالم مكرم(رسالة): ١٨٣

٣- ينظر: نظرية النحو القرآني، د. أحمد مكي الأنصاري: ٥٠-٥١

- الثاني يمثل العمود الفقري لهذه النظرية، ويستند على مواضع التصادم بين قواعد النحو المؤلف و النصوص القرآنية.

فنظرية النحو القرآني نشأت من التضارب بين القواعد النحوية والآيات القرآنية، ومن تلك المسائل النحوية التي تصطدم بالنص القرآني، قامت نظرية النحو القرآني لمعالجة مواطن الاختلاف برؤية قرآنية^(١).

أن العمود الفقري لهذه النظرية لا يقف عند مواضع الاصطدام فحسب، بل يذهب إلى قواعد مستنبطة من الاستعمالات القرآنية وخصوصية النص القرآني التي تختلف عن غيره من أصناف الكلام؛ فالتركيب التي يصوغها القرآن الكريم تختلف عن غيره من أنواع الخطاب، فالخبر القرآني صدق كله، والإنشاء من تمنٍ وترجٍ واستفهام في الكلام ليس في القرآن كذلك.

فلو وقفنا إزاء (لعل) و(عسى)، وهما للتمني والترجي، والأولى للمستحيل والثانية لما لا يقطع بوقوعه، فهل يتمنى الله إذا قال: ﴿ وَمَا يُدْمِرُكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى: ١٧] ، أو: ﴿ لَا تَدْمِرْ لَعَلَّ اللَّهُ يُخْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق: ١] ، أم أن الله يرتجى إذا قال: ﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفُ بِأَسَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [النساء: ٨٤] ^(٢).

فالنحو لا ينحصر في القضايا التي لم يتفق فيها النحو المؤلف مع النص القرآني، بل تتعداه إلى مساحة أوسع من ذلك، فإن أساليب العرب أفادت في (قد) أنها تفيد التقليل إذا دخلت على المضارع، فهل يتحقق التقليل في قوله تعالى: ﴿ قَدْ تَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ﴾ [الانعام: ٣٣] ، وهو داخل في علم الله عزوجل؟^(٣).

أو الحكم على بعض الألفاظ بالزيادة في القرآن، فوجودها في التركيب زيادة في الدلالة ولها وظيفة في التركيب، فحكموا بـ(من) في بعض الآيات بأنها زائدة، كما في

١ - النحو القرآني في الكتب والرسائل الجامعية عند الباحثين العراقيين من ١٩٦٨ إلى ٢٠٠٠م (رسالة): ١٥

٢- ينظر: المفسر ومستويات الاستعمال اللغوي: ٦٦.

٣- ينظر: المصدر نفسه: ٦٦.

قوله تعالى: ﴿لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [البقرة: ٢٦٦]. مع أنهم يشترطون لزيادتها دخولها على المنكر مسبوقه بنفي أو نهي أو استفهام وهو غير متحقق في الآية^(١).

٣- إشكالية مصادر النحو القرآني:

وتعرّضت بعض الرسائل الجامعية الى مصادر النحو القرآني التي تضمّنت ملامح النحو القرآني عند القدامى وكشفت عن أصول هذا النحو وأساسه وهي كتب النحو والتفسير وكتب تفسير مشكل القرآن وغريبه ومعاني القرآن ومجازه و إعرابه وكتب الأشباه والنظائر في القرآن الكريم وكتب القراءات وكتب البلاغة^(٢).

ويرى بعض الباحثين أنّ تنوّع مصادر النحو القرآني التي اعتمدها نظرية النحو القرآني، بين كتب النحو والبلاغة والتفسير وكتب تفسير مشكل القرآن وكتب إعراب القرآن ومعانيه والقراءات، تشكّل مصادر هذا النحو^(٣)، وهذا التنوّع ((يؤدي غالباً إلى عدم مراعاة الهيئة التي يحضر بها النحو العربي في كل حقل ممّا سبق؛ فالنحو في كتب النحو يختلف عن النحو في كتب التفسير، وهما يختلفان عن النحو في كتب البلاغة وفي غيرها من الكتب التي تمثل حقولاً معرفية مختلفة))^(٤).

فالمعطيات والتقنيات التي يقدمها كل اختصاص تختلف عن الأخرى في المقاربات وتفسير الظواهر اللغوية، والنحو عند النحويين يُدرس لأجل النحو.

إنّ هذه النظرة في بعض جوانبها تفقد الواقعية؛ لأنّ النحو في كتب التفسير وإعراب القرآن لا يختلف عن النحو في كتب النحو، فأغلب من كتب في التفسير من المفسرين كان يعتمد على أقوال النحاة في المسألة ويستعرض آراءهم المتعددة والمختلفة

١- ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن: ٦٣/١.

٢- ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النصّ: ٦١، النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري(رسالة): ٣، النحو القرآني في شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير بحسب مفهوم عبد العال سالم مكرم(رسالة): ٦٧.

٣- ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النصّ: ٦١-٦٤، النحو القرآني في شرح اللمع في النحو الواسطي الضرير بحسب مفهوم عبدالعال سالم مكرم(رسالة): ٥٠.

٤- ينظر: النحو القرآني وإشكالية التصنيف: ١٦٤.

ويوازن بينها بما يناسب النصّ القرآنيّ، ومهمة تفسير القرآن تضطلع فيها جميع العلوم، والنحو جزء منها^(١).

والعلاقة بين القرآن الكريم ونشوء علم النحو لخير دليل على أن أغلب قواعد النحو التي يتناولها المفسرون متفقة مع الأساليب القرآنيّة^(٢).

ومثال ذلك ما يستعرضه صاحب تفسير الدر المصون من آراء النحويين في تفسيره للنصوص القرآنيّة ومنها مسألة تمييز العدد (اثنا عشر)^(٣)، فالأصل فيه أن يطابق بجزيئه المعدود في التذكير والتأنيث و معدوده يكون مفرداً منصوباً^(٤)، و الجمهور يمنع مجيء تمييز العدد جمعاً°. نحو قوله تعالى ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الاعراف: ١٤٢]، ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً﴾ [ص: ٢٣].

وقد ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] بخلاف رأي الجمهور فجاء تمييز العدد جمعاً منصوباً مذكراً واختلفت آراء النحويين في توجيه الآية.

فالقرآن وابن مالك يذهبان إلى أنّ (أسباطا) تمييز بحكم المؤنث بدليل قوله تعالى (أمما) الواقعة صفة مؤنثة وهم يجيزون وقوع تمييز العدد (اثنا عشر) جمعاً^(٥).

وفسر الزمخشري مجيء العدد جمعاً على المعنى، وذهب إلى تأويل الكلمة لتناسب التركيب، فجعل كلمة (أسباطا) متضمنة معنى (القبيلة) ويكون المعنى (قطعناهم اثنتي عشرة قبيلة)^(٦).

١- ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ٩ / ١.

٢- ينظر: نظرية النحو القرآني: ٤٩.

٣- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤٨٤/٥، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة: ٤٨، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ١٣.

٤- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٥٧٥/٢، ٥٧٦، شرح المفصل: ٦/٤.

٥- ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٦ / ٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤ / ٢٥٦ - ٢٥٧.

٦- ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٧/١، شرح الكافية الشافية ١٦٦٤/٣.

وقال ابن هشام بالحذف للتمييز وتقديره (فرقة) وجعل كلمة (أسباطا) بدلا من العدد (اثنتي عشرة) وهو رأي الجمهور^(٢).

٤ - إشكالية الدعوة إلى النحو القرآني:

وقبل الخوض في هذه الإشكالية لابد أن ننوه الى مفهوم النموذج أو المثال أو المستند لاستنباط القواعد ؛ النموذج هو النصّ أو الوسيلة التي تحاكي الأصل (القاعدة)^(٣).

والنحو المؤلف اشتغل على ملاحظة تلك النصوص والنماذج؛ ليستخرج القاعدة التي تحكم اللسان العربي، ومنها استخراج علل النحو، فهي غير ظاهرة ولكن مستتبطة، ولفهم المظاهر النحويّة يلجأ النحويون إلى النموذج، التي هي النصوص لغرض استنباط الأصول والأحكام والقواعد منها^(٤).

فواقع اللغة ونظامها مصطنع من شيء خفيّ لم يكشف عن نفسه إلا بهذه الصور من النماذج، وقد يدركه النحوي ويصيبه، وقد يخطئ فيه، وبعبارة أخرى الواقع خفي والاستنباط مصطنع^(٥).

وهذا ما أشار إليه الخليل في معرض حديثه عن العلل النحوية، إذ يقول ((إنَّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنّه علة لما علته منه. فإن أكنّ أصبت العلة فهو الذي التمس))^(٦).

ونظام النموذج يجب أن يقوم على فكرة التواصل والمحاكاة فليست هي صور جامدة وهذه هي حقيقة اللغة التواصلية. ويطرح الباحثون أسباب الدعوة إلى نظرية النحو القرآني، ونتائج الدعوات تدعو إلى نحو قرآني يجب أن يحلّ محلّ النحو غير

١ - ينظر: الكشف ٥٢٠/٢

٢ - ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ٢٥٧/٤، شرح شذور الذهب: ٤٦٤ - ٤٦٥

٣ - ينظر: مفهوم النموذج اللساني شروطه وبنائه: ٩٤.

٤ - ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤-٦٦.

٥ - ينظر: نحو قراءة ابستمولوجية معرفية للتراث النحوي العربي: ٤٠٣.

٦ - الايضاح في علل النحو للزجاجي: ٦٥-٦٦

القرآنيّ (النحو المألوف)^(١). ويمكن تقسيم الإشكاليات على ثلاث فئات، ومع كلّ فئة تتولد إشكالية :

الفئة الأولى: ما يتعلق بالنموذج والمستند للدرس النحوي، وهو القرآن الكريم بدلاً من الشعر وصناعة الأمثلة؛ لبناء منهجية معرفية ، وإيجاد حلّ لمشكلات النحو عن طرق تقرير القواعد النحويّة القرآنيّة، التي لم يحلّها النحو المألوف المعتمد على الشاهد الشعري.

فكانت الدعوة إلى نحو مستنبط من النصّ القرآنيّ، مرتبط ببدعوات تيسير النحو بعد التخلّص من عوامل التشدّد والمنطق من الدرس النحوي، وعدم إخضاع النصّ القرآنيّ لذلك التشدّد والتقيّد بقوالب النحو، الذي جعل النحو يقصّر في وظيفته التواصلية. جاءت هذه الإشكالية من طرح بعض الرسائل الجامعية سؤالاً مفاده: هل كان القرآن الكريم المصدر الأوّل للنحو؟^(٢)

وأما الإشكالية المتولّدة من هذه الإشكالية؛ فتتعلّق بالسؤال الآتي: القرآن أم النحو؟ وبعبارة أخرى: ((هل استعمل النحو بوصفه وسيلة لدراسة النصّ القرآنيّ، أم أنّ النصّ القرآنيّ استعمل نموذجاً لعرض القضايا النحويّة التي أثارها النحويون في مناقشاتهم؟))^(٣).

وهذه الإشكالية تتجسّد في بناء منهجية نحويّة مغايرة للنحو المألوف، لتفسير القرآن وفهمه والتعرّف على لغة القرآن وأساليبه من القرآن الكريم؛ لأنّ الأصل في وجود النحو هو فهم القرآن الكريم، وهذا الإشكال يعطي لنظريّة النحو القرآنيّة شرعية لظهورها؛ فالنموذج الأوّل (النحو المألوف) استبعد النصّ القرآنيّ، وأثر أن يتمسك بالقاعدة النحويّة على حساب النصّ القرآنيّ. إنّ هذا السؤال أو الإشكال هو تفريق بين الاستنباط والاستشهاد؛ فالاستنباط هو مجال للنحو العلمي؛ لأنّه نشاط ذهني للوصول

١- ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٢٨-٢٩.

٢- ينظر: موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته(رسالة): ٤ ، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ٢

٣- ينظر: النحو القرآني وإشكالية التصنيف: ١٦٦.

إلى القاعدة، والاستشهاد هو نشاط تعليمي لتثبيت القاعدة المستنبطة. فالقرآن الكريم مستند جاهز عربي فصيح، يغني عن بناء القواعد وجمعها من هذه القبيلة أو من تلك، ومن أعرابي في الجنوب أو الشمال، ومن شعر مجهول النسب، وطريقة جمع المادة النحوية في أحسن أحوالها ستجد فيها ثغراً عديدة واستقراء ناقصاً^(١).

ويشرعون الأساليب للعرب قياساً على فلسفتهم، مخالفة لما ورد في القرآن، فهم يختلفون في تقدم خبر (ليس) عليها من عدمه؛ فقوم يجيزونه لأنه ورد في القرآن الكريم ويصح تقدمه كما في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، ويمنعه آخرون؛ لأنّ (ليس) غير متصرف وعامل ضعيف لا يتقدمه معمول^(٢). ويقرر منهج النحو القرآنيّ تصحيح المسار، وعرض مسائل النحو على القرآن. وأمام هذه المنهجية نجد قواعد متطابقة مع الاستعمال القرآنيّ وأخرى مخالفة يلجأ فيها إلى التعديل على أساس قرآنيّ^(٣).

الفئة الثانية: تتعلق بالمظهر النظريّ لنظرية النحو القرآنيّ الذي استثمر لفهم النصّ القرآنيّ؛ ف((ظهور الحاجة المتزايدة في الدراسات الأدبية والنقدية المعاصرة إلى التمييز بين النحو الذي يهدف إلى توظيف القواعد والأحكام الإجرائية لبناء الخطاب الأدبي وضمان صحته وسلامته، وبين النحو النصّي الذي يهدف إلى الدراسة العميقة لبنية النصّ))^(٤).

والإشكالية التي تتولد من هذه الدعوة في السؤال الآتي: ((أي شكل من أشكال

النحو يمكن استثماره في مقارنة النصّ القرآنيّ؟))^(٥).

وبعبارة أخرى: ما النموذج اللساني النحوي ليكون صالحاً لفهم النصّ القرآنيّ، لو وضعنا في الحسبان وجود دراسات أدبية ونظريّات لسانية تهدف إلى بناء خطاب سليم

١ - في أصول النحو، د. سعيد الافغاني: ٣١. الوظيفة التفسيرية للنحو القرآني (رسالة): ٢٩، النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية (رسالة): ١٣
٢ - ينظر: إحياء النحو: ٣٠، ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ١١١
٣ - ينظر: النحو القرآني نحو رؤية دلالية (رسالة): ٥
٤ - النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٢٨-٢٩.
٥ - ينظر: النحو القرآني وإشكالية التصنيف: ١٦٧.

من جهة التركيب النحوي؟ لأننا نجد أن بعض الدراسات النحوية القرآنية تحاول أن تصوغ من نظرية نحو النص أو نظرية النص قالباً لفهم النص القرآني، وبعضها يحاول أن يدمج العلوم القرآنية والبلاغية والأسلوبية والدلالية والنحوية في نظرية النحو القرآني، لتفسير القرآن الكريم واستنباط القواعد والأحكام^(١).

وبعضها يريد أن يجعل النحو القرآني جزءاً من النحو المألوف ويذهب إلى دراسة المسائل النحوية التي وقف النحويون منها موقف الرفض ولم يرتضوها، أو حملوها على الضرورة ورفضوها أو ردوها ووصفوها بالضعف والقلة والشذوذ وعدم القياس عليها، أو لجأوا لتأويلها^(٢).

وقد تجد هذه الدراسات الأكاديمية مبرراً لطرح مفهومها واستثمار النظريات اللسانية الحديثة على الساحة النحوية وعلى وجه الخصوص في معالجتها للنصوص القرآنية؛ لأن النص القرآني يختلف عن النصوص الأخرى؛ فالنحو المألوف هيكله قام في إطار الجملة وحدودها وهذا لا يتناسب مع واقع الكلام الذي يتجاوز حدود الجملة إلى مستوى النص فنحو الجملة يبتز النصوص ويجعل الجمل منفردة أما النص فيعتمد آليات تربط بين الجمل والتراكيب وينظر إلى النص بحجمه لاستخراج القواعد^(٣).

ومن هذه المسائل التي تعتمد السياق في كشف القواعد قول النحويين في فعل الشرط يأتي مضارعاً وماضياً^(٤). كقوله تعالى ﴿إِنْ شِئْتُمْ لَنُرْسِلَنَّ عَلَيْكُمْ طَائِفًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ بَالِغَاتٍ فِي الْبُرُوقِ يَتَّبِعُهُنَّ الْمَلَائِكَةُ وَيَطْرُقُنَّ الْعُرُوقَ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُم مَّا تُكْفِرُونَ﴾ [البقرة: ١٩] ورأوا أن الفعل الماضي قد يتضمن الاستقبال في أسلوب الشرط^(٥)، وكقوله تعالى ﴿فَإِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] والمعنى (يقاتلونكم) والغرض من

١ - ينظر : النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية (رسالة): ٣٩١- مباحث النحو القرآني في كتاب الأمالي الشجرية لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) (رسالة): ٢٩٠، النحو القرآني نحو رؤية دلالية (رسالة): ٦

٢ - ينظر : النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته: ١٤٣ ، ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ١٧٣ ، النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري: ب، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته: ١٠

٣ - النحو القرآني نحو رؤية دلالية: ٣٣

٤ - ينظر: شرح ابن عقيل ٣٧١/٢ ، نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة): ١٣١

٥ - ينظر: شرح المفصل ٣/٩

هذا الأسلوب إنزال غير المتيقن وغير الواقع منزلة المتيقن والواقع^(١) . كقوله تعالى ﴿وَفُتِحَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف: ٩٩] يقول ابن جني ((وكذلك قولهم إن قمت قُمتُ، فيجئ بلفظ الماضي والمعنى المضارع وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى، ف جاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقرّ؛ لا أنه متوقع مترقب))^(٢).

والفئة الثالثة مراعاة الجانب الديني والقدسي عند التطبيق والممارسة النحويّة على النصّ القرآنيّ وإعادة العلاقة بين النحو وعلم المعاني.

ومن هذه الدعوة يتولّد إشكال إجرائي: إنّ القرآن الكريم شاهد نحويّ من نصّ مقدس، فهل يمكن تطبيق الإجراءات والممارسات النحويّة عليه مع مراعاة قدسيّته؟ وقد تعامل النحويون معه من الجانب النحويّ؛ لأنهم كانوا ينظرون إلى الشعر والقرآن الكريم نظرة واحدة، من دون تمييز في الممارسة، باختلاف المادة والنصّ، فالنصّ الشعري يقبل التعديل؛ لأنّه صناعة بشرية، لكن ذلك لا يمكن تطبيقه على الشاهد القرآنيّ^(٣). ويزيد البحث إشكالات أخرى بها حاجة إلى توضيح وإجابات:

١- كيف سنتعامل مع القواعد المستتبطة من القرآن الكريم؟ ومدى ملاءمة هذه القواعد للمادة النحويّة الأخرى من الشعر والنثر من كلام العرب، فقد تختلف الممارسات النحويّة باختلاف المادة النحويّة؟

٢- كيف سنتعامل مع الكمّ الهائل من الأصول والقواعد التي تراكمت عبر عصور من الزمن، وجهد كبير من الأوّلين؟ فهل هي قابلة للتعديل أو الردّ أو التقويم والتطوير والتوسعة، بوصفها صناعة بشريّة، وهل يمكن أن تدخل العلوم الجديدة مثل علم النصّ والأسلوبية في صناعة القواعد؟

أن هذه الإشكالات لا حظّ لها من القبول؛ لأنّ القرآن الكريم وإن كان نصّاً مقدساً لكنه نزل وفق الأصول والأحكام النحويّة العربية بلسان عربيّ مبين، يؤيده قول علماء

١- ينظر: شرح الرضي ٢٥١/١

٢- الخصائص: ١٠٥/٣

٣- ينظر: النحو القرآني وإشكالية التصنيف: ١٦٧.

النحو في معظم مسائل النحو كانت متوافقة مع النصوص القرآنية، إلا في بعض المسائل التي قرر فيها النحو القرآني الرجوع إلى القرآن الكريم للفصل فيها، أمّا لماذا القرآن الكريم؟ لأنه مبرأ من الشواذ والضرورات واختلاف اللهجات التي حفل بها الشاهد الشعري^(١).

وفيما يخص التراث النحوي الكبير فلم تحدثنا كتب المحدثين عن ترك هذا التراث، بل الاستعانة به لتحديد مسارات منهج البحث في نظرية النحو القرآني يؤيده استعانة المؤسسين بمذاهب النحو ومدارسه القديمة، وكل ما يفعله البحث النحوي القرآني يتمثل في عرض المسائل على النصوص القرآنية لاعتمادها أو تعديلها^(٢).

ويرى بعضهم إن الدعوة إلى النحو القرآني مرتبط بمفهوم استقلال العلوم، ودعائه يأملون بإقامة نحو مستقل مستنبط من النص القرآني، يعتمد التركيب القرآني بعيداً عن النحو الموروث المستند على الشاهد الشعري، ويرى المعترضون أن الدعوة إلى الانتقال من النحو المألوف إلى النحو القرآني يكون عادة استجابة لاكتشافات ظهرت كعيوب في النحو القديم، أو تغير ظهر في النحو القديم، والحق أن لا تغييراً طرأ على النسق القديم يمكن أن يكون محسوباً أو معتداً به يبرر ظهور مثل هذه الدعوة. وأن هذا الطرح في استعمال النحو الجديد لا يأتي بتصوير مغاير ومناقض للنحو المألوف، وإنما هو ((مجرد عنوان جديد لمحاولة انتقائية من موروث نحوي ضخم له نسق مغاير، وهذه الانتقائية توسع المسافة بين النسق القديم والنسق الحديث إلى حد التناقض، وتجعل النحو القرآني مفارقاً للنحو الموروث))^(٣).

ولعل ما يؤيد جانباً من هذا التصور استعانة دعاة النحو القرآني بأراء نحاة الكوفة في توجهاتهم فقد اتفقت معظم الدراسات أن الكوفيين أوسع أفقا في مجال الاستشهاد لإقرار القواعد واقلهم تعصباً للقياس^(٤). وللتسيق بين المصطلح والنسق، يضع بعضهم آلية العمل التي كان من المفترض أن يعمل عليها دعاة النحو القرآني، فيقول: ((فلو

١ - ينظر: البحث النحوي القرآني عند العلماء المصريين المحدثين (رسالة): ٧.

٢ - النحو القرآني في الكتب والرسائل الجامعية عند الباحثين العراقيين من ١٩٦٨ إلى ٢٠٠٠م (رسالة): ١٥

٣ - ينظر: النحو القرآني وإشكالية التصنيف: ١٦٩.

٤ - ينظر: الشاهد النحوي القرآني بين سيبويه والرضي (رسالة): ١٩

أن دعاة النحو القرآني حافظوا على النسق التراثي، من خلال مراعاة مرجعيته المعرفية، ومنطلقاته النظرية، ومفاهيمه الإجرائية، ووضع آراء البصريين والكوفيين موضعها الصحيح من هذا النسق، وقاموا بعرض معطيات النظرية التراثية على النظر اللغوي الحديث، أقول لو فعلوا ذلك، لكان من الممكن أن نتفهم دعوتهم إلى إقامة نحو مواز للنحو التراثي، ولكن ذلك لم يحدث على أي حال^(١).

إن وجود مصطلحين متشابهين في العلاقة ومختلفين في المنهج في آن واحد يسبب اضطراباً وتغيراً داخل البناء والمنهج وتناقضاً، وهو تصور يصعب معه الإبقاء على الأصول والثوابت، وربما إلى الخطأ^(٢).

ويحاول النحو القرآني أن يتكئ على النحو الكوفي في المرجعية النحوية، مع الاعتماد على المعطيات اللسانية الحديثة كنحو النص، ويقف بإزاء النحو البصري أو نحو الجمهور، مع أن التراث النحوي بكل اتجاهاته ومذاهبه تحكمه أصول نظرية واحدة.

والنحو مجموعة من القواعد والأصول استتبتها العلماء بعملية الاستقراء من كلام العرب، وقد استند النشاط النحوي عند النحويين على كلام العرب والقرآن الكريم ولو بنسب متفاوتة.

وهذه النسبة متفاوتة لم تعجب الداعين لنحو القرآن، وهي من أحدثت المفارقة بين النحويين إن صح التعبير، إلا أن النحو القرآني يريد أن يقيم بناءه وأصوله على القرآن الكريم، وهذا يؤسس للتناقض بين النحويين على مستوياته في المفهوم والغاية والوسيلة بحسب ادعاء بعض الباحثين^(٣).

إن كثرة هذه الإشكالات وتعددتها والتعمق فيها يُريك التأليف فيها ويجعلها في ضبابية غير واضحة الملامح كالطفل في نشوئه، وتحمله ما لا يطيق من الأحمال، وتطلب منه الإحاطة بكل الأمور؛ لأن مفهوم النحو القرآني وإن كانت له جذور في

١- ينظر: النحو القرآني وإشكالية التصنيف: ١٦٩.

٢- ينظر: البلاغة العربية أصولها وامتدادها: ١٦.

٣- ينظر: نظرية النحو القرآني دراسة تطبيقية على نائب الفاعل في القراءات المتواترة: ١٦٠.

التراث النحوي، إلا أنه يبقى وليد العصر ومن المفاهيم الحديثة التي تحتاج بطبيعتها الى مدة من الزمن لتتوضح معالمه^(١).

وبطبيعة المفاهيم الجديدة فإنها متَّهمة بقلّة التنظير والممارسات الإجرائية لعملية التأسيس لذلك المصطلح أو المفهوم^(٢). وتلك الاتهامات الموجهة لنظرية النحو القرآني لا تقف عائقاً امام وجود النظرية بل يمكن توجيه تلك النقود وجعلها نقوداً تقويمية لمعالجة الخلل الذي قد يصيب نشأتها، بدلا من استهلاك الأقلام في نقد التراث النحوي المؤلف وإبراز عيوبه.

٥ - إشكالية اختلاف مفهوم الفصاحة بين النحو القرآني والنحو المؤلف:

إنّ مفهوم الفصاحة عند النحويين مبني على كثرة الاستعمال والشائع وما وافق القياس، وأما إذا خالف الشائع والمشهور وخالف القياس فهو غير فصيح وهو قليل وشاذ لا يقاس عليه؛ فمدار الفصاحة يدور على الكثرة والغلبة في الاستعمال^(٣). واقرت قواعد النحو من مفهوم الأشيع والأفشى والمطرّد من كلام العرب والغالب في استعمالها^(٤).

وطبّق النحويون هذا المفهوم على النصّ القرآنيّ والشعريّ دون أن يفرّقوا بينهما، و أقاموا قواعدهم^(٥).

ويمكن أن نلتمس مفهوماً آخر للفصاحة من كلام السيوطي (ت ٩١١هـ) إذ يقول ((ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظاماً، ونثراً))^(٦). فهو لا يعتني بالشائع والمشهور من كلام العرب؛ فكل ما تحدث به العرب فهو فصيح إلى أن افسدته كثرة المولدين؛ ويظهر عدم اتفاق العلماء في تحديد

١- ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ٢٨.

٢- ينظر: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة: ١٢.

٣- ينظر: المزهر: ١/ ١٨٨.

٤- ينظر: الأعراب في جدل الأعراب ٤٥، لمع الأدلة ٨١.

٥- ينظر: ينظر النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ١١.

٦- الاقتراح: ١٧.

مفهوم الفصاحة ، ويرى بعض النحاة القدماء أن الحكم بخلاف مذهب الجمهور هو حكم خارج الفصاحة^(١).

والحكم على بعض الأساليب القرآنية بالقلة والشذوذ والنادر، وأنه يحفظ ولا يقاس عليه، مُتأتً من منهج النحاة حين نظروا إلى الشاهد الشعري والشاهد القرآني بنظرة واحدة، فحكموا على بعض الأساليب العربية أنها قليلة أو شاذة، وحينما وجدوا أن هذا التركيب والاستعمال موجود في القرآن الكريم لم يتغير حكمهم على هذا الأسلوب.

ويذكر بعض الباحثين واقع المنهج المعتمد عند النحويين وهو إيراد الشواهد الكثيرة من كلام العرب مع الآيات القرآنية لتقرير القواعد والحكم بفصاحتها لكثرة تداولها وشيوعها في كلام العرب.

وأما القول عن بعض التراكيب بالشذوذ فهذا من قبيل قلة الاستعمال وليس الخروج عن الفصحى وهذا المنهج لتكون صورة النحو أوضح ولتحقيق الغاية التعليمية، ويذهب الباحث إلى تطبيق مفهوم الاطراد والشيوع حتى في القرآن الكريم ، كما في رسم قاعدة أن لكل فعل فاعلاً واحداً وهو ما يشهد له القرآن كله باستثناء آيتين ورد فيها للفعل فاعلان وهما ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] و ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الانبياء: ٣]^(٢).

ولكن هل ينطبق مفهوم الكثرة والقلة على أساليب القرآن؟ وكيف يمكن أن نفهم ذلك؟ فيما يذكر بعض الباحثين أن الشاهد القرآني الواحد يكفي دليلاً لإثبات الحكم^(٣).

وهنا يُطرح إشكال مضمونه: هل القرآن الكريم مشمول بهذا النظام؟ وبعبارة أخرى كيف يمكن أن نبني القواعد من النص القرآني على مفهوم الكثرة والشائع؟ فهذا الأمر لا يمكن قبوله مع الشاهد القرآني، فلو وردت آية واحدة منه لكانت تكفي لإقامة الحجة. ولا يشترط كثرة الآيات لإثبات القاعدة كما يُصنع مع الشاهد الشعري من كلام العرب.

١- ينظر: الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين: ٢٩.

٢- ينظر ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ١٢-١٣

٣- الشاهد النحوي القرآني بين سيبويه والرضي (رسالة): ٢١.

يذكر الدكتور تمام حسّان أن اللغة تواصلية اجتماعية يتشارك بها مع المحيط بالأخذ والعطاء والتأثر، فإذا فالعربية إما أن تتكيّف وتتلاءم وتتغير مع المحيط المتجدد والمتغير، أو تبتعد عن ذلك ولا يلحقها أي تغير وتطور، فتكون هناك لغتان؛ الأولى فصحي بعيدة عن الاستعمال اليومي، وأخرى فصيحة تستعمل في الكتابة، وتكون بعيدة عن حياة المجتمع.

وهذا الكلام مقدمة للقول باعتبارات النص القرآني المكتوب، ليمثل الفصحى لأن اللغة المستعملة في التعامل اليومي لا تكون مؤولة بشكل كامل وواضح لتمثّل الفصحى بسبب تأثرها بمحيطها^(١).

واستقصاء اللغة وقواعد النحو من كلام العرب تأثر أيضاً بمحيطه، ولم يكن خالصاً تماماً كالقرآن الكريم؛ فـ((النحو واللغة من طبيعتهما أنهما يعملان في اتجاهين متعاكسين؛ فاللغة متطورة والنحو يكبح جماح هذا التطور))^(٢).

٦- قدرة النحو القرآني على تفسير القرآن الكريم

من له القدرة على تفسير النصّ القرآنيّ: النحو المألوف أم نحو القرآن؟ وهل يمكن أن نقول إنّ النحو القرآنيّ لديه قدرة تفوق قدرة النحو المألوف؟ والقدرة التفسيرية إحدى وسائل التقييم للنموذج النحوي المطروح^(٣).

فبعض الباحثين يربط بين النحو القرآني وقدرته على تفسير القرآن الكريم^(٤). فالنصّ القرآنيّ من النصوص اللغوية، وهو واقع لغوي، وبه حاجة إلى أن يُفسّر، فبأيّ نموذج يمكن أن نفسر ظواهره وأساليبه النحويّة، وهل النحو القرآنيّ بوصفه النموذج استطاع أن يغطي كل الوقائع اللغوية ليكون مؤهلاً لتفسير القرآن الكريم^(٥)؟ وهل ستعمل القاعدة القرآنيّة في الوقائع اللغوية الأخرى من كلام العرب مثل الشعر، أم أنّ لها قواعد تخصّها؟

١- ينظر: منهج النحاة العرب: ٤١-٤٢.

٢- النحو القرآني وإشكالية التصنيف: ٢٣٢.

٣- ينظر: الأسس الأبيستمولوجية للنظرية اللسانية: ٥٨.

٤- ينظر: النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية (رسالة): ١٥.

٥- النحو القرآني وإشكالية التصنيف: ٢٦٤.

وعند متابعة دعاء النحو القرآني نجدهم يضعون قاعدة قرآنية مهمتها تفسير القرآن، ولا يعنيه غير، وإن اتفقت هذه القاعدة مع شواهد شعرية أخرى أو اختلفت^(١). و((الحقيقة أن استبعاد بعض الوقائع من المدونة أو المفاضلة بينها، يطعن في القدرة التفسيرية للنموذج، و يُضعف من قدرته على التنبؤ كذلك. وهذا ينسحب على النحو القرآني؛ من حيث إنه جعل الاستنباط عامة موقوفاً على القرآن الكريم، واستبعد بالتبعية بقية الوقائع مثل الشعر، أو على الأقل جعلها في ذيل المدونة. وهذا من شأنه أن يجعل القواعد النحوية المستنبطة مرتبهة بوقائع معينة؛ ومن ثمة لا يمكن التنبؤ بسلوك الظاهرة المدروسة، وفق ما ستؤكد الملاحظة والتجربة الجديدة))^(٢).

إن علاقة النحو القرآني بالنص القرآني علاقة تفسير، وهي دعوة لوجود نحو خاص بالقرآن تحت تفسير القرآن بالقرآن، وهي منهجية تعتمد على استقراء النصوص القرآنية، ومن ثم تحديد الوظائف النحوية والمعنوية للأسماء والأفعال والحروف، وعدم الالتفات إلى ما أهمله القرآن من الاستعمالات العربية، فالنحو القرآني ما استعمله القرآن فحسب، وهذه المنهجية انتقاد لما طرحه آخرون ممن كتب في النحو القرآني، وحاول أن يعرف مفهوم النحو القرآني، إنه نحو خاص بالقرآن ومستنبط من النحو المؤلف، وإبعاد النص القرآني عن القوالب الجاهزة، والنظر إلى النص القرآني على أنه منجز لغوي مستقل بذاته، ومنفصل عن المنجز اللغوي القائم على الشعر وغيره^(٣). إن علاقة النحو القرآني بالتفسير تظهر في أقوال الباحثين حين يشيرون إلى ملامح النحو القرآني في كتب النحو والتفسير، و تفسير مشكل القرآن ومعان القرآن وغيره ومجازه و أعرابه، وكتب القراءات وكتب الأشباه والنظائر في القرآن الكريم، وكتب البلاغة.

كل هذه المصادر تدخل في تفسير القرآن الكريم ولا تدخل في تقرير القواعد النحوية. فالنحو القرآني خرج من بطون هذه المصنفات التي اهتمت بتفسير النص القرآني.

١- ينظر: النحو القرآني في ضوء لسانيات النص: ١١٥.

٢- النحو القرآني وإشكالية التصنيف: ٢٦٥.

٣- ينظر: النحو القرآني في ضوء منهج جديد(المدونة المغلقة) : ١٠٦.

ولو حاول بعض الباحثين أن يحتكم للنحو المؤلف لمعرفة أسلوب القرآن فلن يستطيع إلى ذلك سبيلاً^(١)؛ لأنَّ القدامى نهجوا نهجاً قدّم أسساً للنحو بعيدة عن القرآن.

ولو أنَّهم قلبوا المعادلة فجعلوا القرآن محوراً لقواعدهم ثم أعرضوا عما يخالفه من كلام العرب لكان النحو أفضل حالاً^(٢)، وكان بالإمكان التخلص من صعوبات النحو عبر القرآن ودراسة النحو القرآني؛ لأنَّه المفتاح لمغاليق النحو وصعوباته وخطوة نحو تيسيره وتهذيبه^(٣). وإذن لا يمكن اللجوء إلى النحو المؤلف المحكوم بمقاييس الشعر لتفسير القرآن والشعر خطاباً تلجئه الضرورات إلى خرق القواعد، أمّا القرآن فأسلوب مُحكم بالغ القوة والانسجام وكان عليهم أن يلجؤوا إليه ويذروا الشعر^(٤). ويظهر ذلك من المسائل النحويّة التي جاء القرآن بخلاف ما وضعه النحاة^(٥)، ومنه عمل اسم الفاعل حين يكون نكرة ومشتق من فعل متعدٍ، فإنه على زعم الجمهور لا يعمل النصب في الاسم الواقع بعده إذا دلَّ على المضيّ، بل يُضاف إلى معموله، إلّا أن التركيب القرآنيّ جاء بخلاف قاعدتهم في قوله: ﴿وَكَلْبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] ، فنصب (ذراعيه) باسم الفاعل (باسط) وعمل عمل فعله المتعدي، إلّا أنَّ النحاة تأولوا في الآية نزولاً عند قاعدتهم، ومنعوا هذا الخروج وقالوا إن اسم الفاعل حكاية عن حال ماضية^(٦).

وتتابعت اعتراضات المحدثين ومنهم الدكتور مهدي المخزومي على النحاة القدامى حين صنّف نوعين من النحو لا يتشابهان في كثير من الأوجه؛ لأنَّهما يختلفان في مصدر الاستقراء؛ الأوّل النحو المؤلف الذي تستنبط قواعده من كلام العرب ولهجاتها، والثاني النحو القرآنيّ الذي تستنبط قواعده من التركيب القرآنيّ^(٧). ورفض الدكتور كاصد الزبيدي أن يتعامل مع النصّ القرآنيّ إلّا بحسب ظاهره، ويرفض

١- ينظر: الوظيفة التفسيرية للنحو القرآني(رسالة) : ٢٩

٢- ينظر: تيسير النحو وبحوث أخرى: ١٣.

٣- ينظر: نظرية النحو القرآني: ٦.

٤- ينظر: نحو التيسير: ١٢.

٥- ينظر: نظرية النحو القرآني: ٧٧.

٦- ينظر: الأصول في النحو: ١/١٢٥، شرح المفصل ٤/٨٤، همع الهوامع: ٣/٧٠، شرح التصريح على التوضيح: ١١/٢.

٧- ينظر: قضايا نحوية: ٥.

التقديرات التي لجأ إليها القدامى بسبب ما قرروه من قواعد تلوي عنق النص لتوافق ما ذهبوا إليه، غير أبهين باختلاف المعنى، مما سبب انحرافاً عن قصدية النص^(١)، ومن ذلك أنهم يقدرّون بعد (لو الشرطية) فعلاً في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحجرات: ٥]، تقديره: (ثبت)، ويكون المصدر المؤول من (أنّ وصبر) فاعلاً للفعل المحذوف^(٢)؛ لأنّ أدوات الشرط لا تدخل إلّا على الأفعال.

ومن خصوصية النصّ القرآنيّ التي يميّز بها عن أنواع الخطاب، ينطلق الدكتور علي كاظم أسد إلى مفهوم النحو القرآنيّ، فيتساءل: هل حقاً نزل القرآن على أساليب العرب أم أنّ له أساليبه وخصوصياته؟ ومن هذا التساؤل الذي يعطي للقرآن خصوصية تختلف عن فنون القول عند العرب،

و يذهب إلى أنّ القرآن ليس كتاب لغة لنعامله معاملة لغويّة، وليس فيه ذلك الكمّ الكبير من أساليب العرب؛ لذا غابت بعض أساليبهم وأبوابهم النحوية عن القرآن، إنّما خصوصية القرآن تكمن في استعماله الصفوة المختارة من تلك الأساليب في صورة إعجازية، وأنّ وجود أبواب النحو في القرآن كثرتها أو قلتها أو انعدامها، ليس دليل إعجاز على القرآن، فضلاً على وجود صور من التراكيب ليست خاضعة للقياس عليها^(٣).

فهو يرى أنّ كلّ ذلك يستدعي أنّ يكون للقرآن نحوًا خاصًا، به تستنبط قواعده وتستقرأ أساليبه؛ لأنّ القرآن شيء وكلام العرب شيء آخر، و يكون لكل فن من فنون الكلام نحوًا خاصًا به، فللشعر نحو؛ لأنّ لغته خاصة بالشعراء لا يقدر غيرهم على تنظيمه، فهم يعانون في معالجة القول لا بسبب قلّة الرصيد اللغوي، بل بسبب طرق التنظيم للوصول إلى غاية التأثير، وللكلام المستعمل في الحياة اليومية نحو خاص به؛ لأنّ لغته بنيت على المحاكاة^(٤). والدكتور أسد من دعاة النحو القرآنيّ، فهو يرى أنّ

١- ينظر: دراسات نقدية في اللغة والنحو: ٦٧-٦٨.

٢- ينظر: المصدر نفسه: ٦٨-٦٩.

٣- ينظر: المفسر ومستويات الاستعمال اللغوي: ١٨-٢٣.

٤- ينظر: المفسر ومستويات الاستعمال اللغوي: ٢٤-٢٦.

النحاة المتقدمين لم يقيسوا على بعض استعمالات القرآن؛ لأنَّ هذه الاستعمالات بنظرهم خروج وتحول عن الأصل و القرآن الكريم موصوف بالإبداع والإعجاز والبيان والتأثير.

وهذا النوع من الخطاب البليغ يمر عبر التحول والانحراف عن أصل التعبير والتركيب إلى مرتبة أعلى من التأثير الذي يلجأ فيه صاحب النصّ إلى التقديم والتأخير والذكر والحذف وغيرها من الأساليب الإبداعية، فالمتحدث إنما أراد التأثير بهذا التحول، وهذا الانحراف سيكون خاضعاً بلا شك إلى التقدير والتأويل، يمارسه النحاة على النصّ لإرجاع التركيب إلى الأصل.

وتجري عليه عمليات التأويل والتقدير ليتسق مع قواعدهم، وقد يؤدي ذلك التأويل إلى التعسف والتكلف مما يرهق النصّ فوق طاقته أو الذهاب به بعيداً عن القصد من النصّ، كلّ هذه المخاوف من التحرش بالنصّ القرآني جعلت القدامى يستعينون بالشاهد الشعري على الشاهد القرآني؛ لأنَّ الأخير له نظامه الخاص المعجز في الاستعمال اللغوي والتحكم بالتركيب^(١). ويقسم الدكتور أسد مناطق الخطاب وعمل النحاة على ثلاث:

-الأول: الكلام الهادف قصد الإبلاغ، وفيه قدر بسيط من التحولات.

-والثاني: الخطاب المؤثر البليغ، تزداد فيه التحولات وهي منطقة البلاغيين.

-والثالث: منطقة الإعجاز حول الكلام المعجز المتحول عن الأصل إلى أقصى حدوده : نحوياً وبلاغياً، مستعملاً اللغة والتراكيب التي يستعملها المتكلم العادي والبليغ؛ ليدخل في حيز خرق القواعد أو اللغة.

والخطاب القرآني يقع بلا شك في المستوى الثالث فإنه يستعمل القواعد والتراكيب والأساليب ليحولها إلى كلام معجز حيّر العرب وأدهشهم في استعمالاته، غير أنّ النحاة لم يقيسوا عليها، وقالوا تحفظ ولا يُقاس عليها؛ لأنَّ هذه الإجراءات القرآنية في استعمال البنى تحولات معجزة وأنَّ القواعد العامة لا تقعد على المعجزات^(٢). فالنحو

١- ينظر: المفسر ومستويات الاستعمال اللغوي: ٣٠.

٢- ينظر: المفسر ومستويات الاستعمال اللغوي: ٣١-٣٨.

القرآنيّ عنده نحو خاص بالقرآن، هو غير النحو المألوف الذي استقرّاه النحاة من كلام العرب واستعمالاتهم، والهدف منه تفسير النصوص القرآنيّة.

والنحو القرآنيّ كما يراه لا يقتصر على علوم النحو، بل هو علوم ممزوجة؛ علوم لغوية، كالصوت والصرف والدلالة، وعلوم قرآنية، كعلم المناسبة، والفاصلة القرآنيّة، وغيرها، والفكرة المركزية التي يدور حولها مفهوم النحو القرآنيّ أنّ القرآن استعمل لغة العرب بحروفها وكلماتها إلّا أنّ أساليبه المعجزة في تنظيمه للتراكيب النحوية تختلف عن أساليب العرب العادية فهو يختلف عن نظمهم^(١).

ويرى بعض الباحثين أنّ لغة القرآن فوق حدود اللهجات، وحتى لا تضيق الدلالة القصديّة عند تفسير القرآن الكريم يجب الاهتمام بنحو القرآن^(٢)؛ لأنّ أوّل وظائفه هو التقييد من القرآن الكريم، والتي تفتح الطريق للوظيفة الثانية وهي التفسير وبيان معاني القرآن^(٣).

ولذا فإنّ أصحاب نظرية النحو القرآنيّ يتطلعون الى القرآن الكريم قبل اقرار القواعد النحوية، حتى لا تتناقض القاعدة الشاهد القرآنيّ، ومن ثمّ يضطرون إلى ليّ عنق النصّ وتضيق قصديّة النصّ ومعناه، فهناك علاقة بين عناصر النصّ ومكوناته ومن ذلك عود الضمير^(٤).

ومثال ذلك ما ذكر النحويون أن الأصل في الضمير ((عوده إلى أقرب مذكور إلا أن يكون مضافاً ومضافاً إليه فحينئذٍ الأصل عوده إلى المضاف لأنه المحدث عنه))^(٥). قال ابن مالك ((إذا ذُكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعداً جعل لأقرب، ولا يُجعل لغيره إلا بدليل من خارج))^(٦)، أي إن الضمير يعود لأقرب مذكور إذا تعدد الأفراد وهو رأي الدكتور عباس حسن^(٧). كما في قوله تعالى ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلا ذُرِّيَّةٌ مِنْ

١- ينظر: المصدر نفسه: ٨٦ - ١٢٠.

٢- ينظر: الوظيفة التفسيرية للنحو القرآني (رسالة): ١٠٤.

٣- ينظر: الوظيفة التفسيرية للنحو القرآني (رسالة): ٢٠٨.

٤- ينظر: البحث النحوي القرآني عند العلماء المصريين المحدثين (رسالة): ١٨.

٥- الكليات ٥٦٩.

٦- شرح التسهيل: ١/١٥٧.

٧- ينظر: النحو الوافي ١/٢٥٥.

قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ ﴿[يونس: ٨٣] وقد اختلف العلماء في عود الضمير في كلمة (وملئهم) وفيه أوجه، وأقوى الوجوه هو أن يعود على الذرية، ويكون المعنى أنه خوف من ملاء الذرية، أي الخوف من كبراءهم وأشرفهم^١ - وهم الأقوياء والأغنياء والأشراف من قوم موسى - بسبب تقرب هؤلاء لسلطان فرعون، ويكونون عوناً لفرعون على أبناء جلدتهم، وأمّا الذرية فهم بعض الضعفاء من قوم موسى، والسنن التاريخية تخبرنا بحدوث مثل هذه الحالات وهي إيمان الشباب وخوف المنتفعين من اصحاب المقامات والاموال^(١). فعود الضمير للأقرب ليس بمطرد وقول الجمهور قد يسقط بحكم الترجيح والقرائن^(٣).

ويتبين أن رأي الدكتور تمام حسان هو الأصوب في رسم القاعدة إذ يقول: ((فالاعتبارات الأسلوبية تحول دون ارتباط عود الضمير بقاعدة معينة... إذ قد يتطلب الأسلوب والمعنى عوده إلى أبعد مذكور))^(٤). فالسياق والمقام هو من يحدد عود الضمير^(٥).

١ - ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢٥٥ / ٦
٢ - ينظر: آليات الاتساق والانسجام في القرآن الكريم قصة النبي موسى أنموذجاً: ١٦٢
٣ - ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣٦/٤-٣٧
٤ - خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم: ١٣
٥ - ينظر: البحث النحوي القرآني عند العلماء المصريين المحدثين (رسالة): ٢٠

الفصل الثاني

مسائل النحو القرآني في الرسائل الجامعية

- أولاً- أثر النحو القرآني في توسعة القواعد النحويّة
- ثانياً- أثر النحو القرآني في نقض القواعد النحويّة
- ثالثاً- أثر النحو القرآني في تعديل القواعد النحويّة
- رابعاً- أثر النحو القرآني في تقييد القواعد النحويّة
- خامساً- أثر النحو القرآني في استحداث القواعد النحويّة

الفصل الثاني: مسائل النحو القرآني في الرسائل الجامعية

القرآن الكريم العامل الأساس في تكوين المادة النحوية، وله الأثر الواضح في مبنى القاعدة، ولم يقتصر على ((إنشائها واستحداثها، بل تجاوز هذا إلى تثبيتها حيناً ونقضها حيناً آخر كما وجدناه، كذلك عاملاً قوياً في تفريعها وتوسعة جزئياتها))^(١).

وتناولت الرسائل الجامعية مجموعة من المسائل النحوية ، وتنوع منهجها في طرح تلك القضايا النحوية وفق نظرية النحو القرآني بين التوسعة في قواعد النحويين أو نقضها أو تعديلها أو استحداثها من النصّ القرآني ويمكن تصنيف مظاهر هذا الأثر:

أولاً - أثر النحو القرآني في توسعة القواعد النحوية

١- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر^(٢):

القاعدة : منع جمهور النحويين تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر^(٣).

قال الشجري (ت ٥٤٢هـ): ((وقاس النحويون الخافض على الرفع والناصب، فلما خالفهما ألزموا حال المخفوض التأخير، وذلك أنّ الرفع والناصب يتقدم الحال عليهما؛ لأنّ المرفوع والمنصوب يجوز تقديمه عليهما...، ولا يمكن تقديم المخفوض على الخافض، فامتنع لذلك تقديم الحال على ذي الحال المخفوض))^(٤).

وذكر ابن مالك أنّ اغلب النحويين منعوا تقدم الحال إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف الجر^(٥).

وعلة المنع عندهم أنه ((لا يجوز تقدم حال المجرور عليه؛ لأنّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال، والعامل في صاحبها هو الحرف المعلق بالفعل، فصار كالشيء الواحد، فتقديمهما على الجار يفصل بين الفعل والحرف، ولأنّ حرف الجر لا

١ - أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: ١٩٤.

٢ - ينظر النحو القرآني في فكر ابن مالك غير مؤلفاته(رسالة): ٤٤، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة): ٧٩.

٣ - ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٦/٢. اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٩٢.

٤ - الأمالي، الشجري: ١٥/٣ - ١٦.

٥ - ينظر شرح التسهيل: ٣٣٦/٢.

تصرف له، وهو العامل في صاحب الحال، وليس له معنى يعمل به^(١). والفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، ولمنع اللبس التزموا برتبة الحال وهي التأخير عن صاحبها وجوباً وعدم تقديمها^(٢)، فنقول: (مررت بهند جالسةً) ولا يصح: (مررت جالسةً بهند).

رأي القدامى

ظهر الخلاف بين المنع والجواز عند تناولهم قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]، فقد عدّه المجوزون شاهداً قرآنياً على جواز التقديم خلافاً لمن قال بالمنع

فجوزه جملة من العلماء لوروده في القرآن وكلام العرب^(٣). وجوزه ابن مالك ودليله من القرآن الكريم^(٤)، وموضع الشاهد (كافة) حالّ تقدم على صاحبها (للناس) ثم أردفه بالشواهد الشعرية، واحتج بقول الشاعر:

فإن تك أذوادُ أصيبنَ ونِسوةٌ * فلنَ يذهَبُوا فرعاً بقتلِ حِبَالِ^(٥)

تقدّم الحال (فرعاً) على صاحبها (قتل) المجرور بحرف الجر. ولخص ابن عطية (ت ٥٤٢هـ) والسمين الحلبي الآراء في هذا التركيب القرآني، و منها^(٦):

الوجه الأول: تكون (كافة) حال من الكاف في (أرسلناك)، وبه قال جماعة من العلماء^(٧).

الوجه الثاني: أنّ (كافة) حال من (الناس)، وقال به جمع من العلماء^(٨).

١ - اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٩١/١
٢ - ينظر: شرح التسهيل ٣٣٦/٢.
٣ - ينظر: كشف المشكل في النحو: ١/ ٤٨١، ارتشاف الضرب: ٢٦٧/٢.
٤ - ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٦/٢ - ٣٣٧، ٣٦٦.
٥ - البيت لطليحة بن خويلد الأسدي. ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٨/٢، شرح ابن عقيل: ٦٤٢/١.
٦ - ينظر: المحرر الوجيز: ٣٤٩/١٣، الدر المصون: ٨٦/٩.
٧ - ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٩٦/٢٢، معاني القرآن للزجاج: ٢٥٤/٤، إعراب القرآن للنحاس: ٢٣٧/٣، مشكل إعراب القرآن: ٥٨٨/٢، تفسير الرازي: ٢٥٩/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٦٦٣.

وذكر الزمخشري أنّ (كافة) نعت لمحذوف وليست حالاً، وأخرجها من الحالية، والتقدير عنده ((إلا إرساله عامة لهم محيطية بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم))^(٢)؛ لأن تقدمها بمنزلة تقدم المجرور على الجار، و بهذا التأويل قال بالمنع كما ذهب إليه الجمهور.

وأنهم ابن هشام الزمخشري بالوهم فيما ذهب إليه، ورأى أنّ (كافة) حال من الضمير في (أرسلناك)^(٣)، فالزمخشري يرى (كافة) نعتاً لمصدر محذوف، فيما يرى ابن هشام أنّها حال من المفعول به في (أرسلناك).

وذهب ابن هشام إلى جواز تقدم الحال أو منعه من جهة الحرف، فإذا كان حرف الجر أصلياً فلا يجوز، كقولك: ((مررت بهند جالسة))، وإذا كان زائداً كقولك: (ما جاء من أحد ركباً)، فلا إشكال في تقدمها، واستشهد بقول الشاعر:

تَسَلَّيْتُ طُراً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ * بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي^(٤)

فقد تقدم الحال (طُراً) على صاحبها وهو الضمير في (عنكم)، وعد تقدم الحال بهذه الصيغة من الضرورات والنوادر ومخالف للأكثرية.

رأي المحدثين

يتمثل برأي دعاة النحو القرآني، وهو رفض التقدير أو التأويل والأخذ بظاهر النص، ويتجلى هذا القول في ما ذكره الدكتور عباس حسن بقوله: ((أمّا إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جر أصلي؛ فالأحسن الأخذ بالرأي القائل بجواز تقدمها؛ لورود أمثلة كثيرة، ومنها في القرآن الكريم وغيره تؤيده، ولا داعي للتكلف والتأويل والتقدير، فإن كانت مجرورة بحرف جر زائد جاز التقديم))^(٥). وذهب أحد الباحثين إلى القول بجواز تقدم الحال على صاحبه الجار والمجرور وهذا الجواز

١- ينظر: شرح اللمع: ١٣٣/١، المحرر الوجيز: ١٨٦/٧، شرح الكافية الشافية: ٧٤٣/٢ - ٧٤٤، الجامع

لأحكام القرآن: ٣١٥/١٧، تفسير البحر المحيط: ٢٧٠/٧.

٢- تفسير الكشاف: ١٢٣/٥.

٣- ينظر: مغني اللبيب: ١٤٦/٦.

٤- لم ينسبه ابن هشام إلى قائل معين. ينظر: أوضح المسالك: ٣٢١/٢.

٥- النحو الوافي: ٣٧٩/٢.

هو أثراء وتوسع في القواعد النحوية وتخليص النحو من الجمود^(١). ويمكن القول بجوازه، والدليل الآية المباركة، على أنّ ما نجده من التراكيب القرآنية وصياغاتها المتعددة يعطي أكثر من معنى في تركيب واحد؛ فلو كان التركيب القرآني يقتصر على قالب واحد معروف لما جاء بالمعاني المتعددة، ولو كان التركيب القرآني: (وما أرسلناك إلا للناس كافة)، بدلاً من قوله تعالى: ((وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ)) ، لأعطى معنى واحداً، ولكن حين قدّم الحال على صاحبها تولدت آراء، وكل رأي يستند على معنى ما.

وذكر الإمام الصادق عليه السلام عن الآية الكريمة، إذ يقول: ((إنّ الله تبارك وتعالى أعطى محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم) شرائع نوح وإبراهيم وموسى وعيسى (عليه السلام)... وأرسله كافة إلى الأبيض والأسود والجن والإنس))^(٢).

و من الحديث يظهر معنيان:

- الأول أنّ الله ختم الشرائع والأديان برسالة الإسلام ، وهذا المعنى يتحقق في أن تكون (كافة) حالاً من الكاف في (أرسلناك) العائدة على النبي (صلى الله عليه وآله) وهذا الوجه قال به جمع من العلماء^(٣).

- أمّا الوجه الثاني من التركيب، فهو أنّ تكون (كافة) حال من (الناس)، وقد قال به جمع آخر من العلماء^(٤)، فيتحقق فيه المعنى الثاني من حديث الإمام الصادق عليه السلام أنّ النبي أرسل إلى الناس جميعاً برسالته، و من أخرجها من الحالية جعلها صفة لمحذوف، فلم يخرج من أنّ تكون الرسالة محيطية بالناس وتشملهم كلهم^(٥). وبذلك تتحقق المعاني المتعددة بصياغة وأسلوب قرآني حقق أكثر من معنى في تركيب واحد، ومن ضمنها هذا التركيب القرآني الذي يقول بجواز تقدم الحال على صاحبها المجرور.

١ - ينظر : النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ٤٨

٢- الكافي: ١٧/٢.

٣- ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٩٦/٢٢، معاني القرآن للزجاج: ٢٥٤/٤، إعراب القرآن للنحاس: ٢٣٧/٣، مشكل إعراب القرآن: ٥٨٨/٢، تفسير الرازي: ٢٥٩/٥، التبيان في إعراب القرآن: ٦٦٣، الجامع لأحكام القرآن: ١٧/٣١٥.

٤- ينظر: شرح اللمع: ١٣٣/١، المحرر الوجيز: ١٨٦/٧، شرح الكافية الشافية: ٧٤٣/٢ - ٧٤٤، تفسير البحر المحيط: ٢٧٠/٧.

٥- تفسير الكشاف: ١٢٣/٥.

٢- العطف على اسم إن قبل مجيء الخبر^(١)

القاعدة: منع جمهور النحويين العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر، وجوزه الكوفيون واحتجوا بقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]، وموضع الشاهد رفع (الصابئون) وهي في موضع عطف على اسم (إن) المنصوب^(٢).

رأي القدامى:

ذكر الزجاج (ت ٣١١ هـ) أن جميع البصريين يقولون: ((إن قوله (والصابئون) محمول على التأخير، ومرفوع بالابتداء، والمعنى: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم، والصابئون والنصارى كذلك أيضاً... وأنشدوا في ذلك قول الشاعر^(٣):

وإلا فاعلموا أننا وأنتم * بؤاة ما بقينا في شقاق^(٤)

المعنى: وإلا فاعلموا أننا بؤاة ما بقينا في شقاق، وأنتم أيضاً كذلك^(٥).

وذهب الزمخشري لمذهب الجمهور في منع العطف بالرفع، ووجه الآية السابقة أن (الصابئون) مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف؛ لأنه لا يصح العطف إلا بعد الفراغ من الخبر^(٦). فسيبويه وجمهور النحويين ومعهم الزمخشري قالوا برفع (الصابئون) على نية التقديم والتأخير فابتدأ بها بعد مضي الخبر^(٧).

١ - ينظر: النحو القرآني نحو رؤية دلالية (رسالة): ٥٧، ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ١١٢، النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): ٥٠، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة): ٣١، النحو القرآني بين الفراء والزجاج والزمخشري: ١٥٣.

٢ - ينظر: مشكل اعراب القرآن ٢٣٢/١، الانصاف م ٢٣ ١٨٥/١، التبيان في اعراب القرآن ١٢٨/١، البحر المحيط ٥٣١/٣.

٣ - ينظر: الكتاب ١٥٦/٢، اسرار العربية ٩٥، تخلص الشواهد ٣٧٣، خزانة الادب ٢٩٣/١

٤ - ينظر: ديوان بشر بن ابي خازم ١١٦،

٥ - معاني القرآن واعرابه للزجاج: ١٩٣/٢.

٦ - ينظر: لكشاف ٦٦٠/١.

ووجه الاعتراض أنه لا يجتمع عاملان في اسم واحد، ودليله قولهم ((إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ :
إِنَّكَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ)) يجب أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر
زيد، وتكون (إِنَّ) عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد، فلو قلنا إنه يجوز
فيه العطف قبل تمام الخبر لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك
محال^(٢). ولذا افترض البصريون التقديم والتأخير في الشاهد القرآني، فهم يرون أن
(الصائبون) الذي جاء بعد تمام الخبر هو مبتدأ، وحُذِفَ خبره، أو معطوف على
ضمير الخبر إن كان بينهما فاصل^(٣).

وغلط سيبويه لهجة أناس من العرب يقولون بهذا التركيب النحوي فيقولون: (أَنَّكَ
وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ) أو قولهم (إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ)^(٤).

وذهب ابن هشام إلى رأي الجمهور بقوله ((يعطف على أسماء هذه الحروف
بالنصب: قبل مجيء الخبر، وبعده ... ويعطف بالرفع بشرطين: استكمال الخبر،
وكون العامل (أَنَّ) أو (إِنَّ) أو (لكن...) ^(٥)، كقوله قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ
الْمُشْرِكِينَ وَمَرْسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] واستشهد بقول الشاعر :

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا * يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا^(٦)

وحاول الفراء أن يجد مبرراً لرفع (الصائبون) فذكر: ((إِنَّ رَفْعَ (الصَّابِئِينَ) عَلَى أَنَّهُ
عُطِفَ عَلَى الذِّينِ، وَالذِّينِ حَرْفٌ عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ - أَيْ إِنَّ
الذِّينَ اسْمٌ مَبْنِيٌّ غَيْرٌ مَعْرَبٌ فَلَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ - فَلَمَّا كَانَ إِعْرَابُهُ وَاحِدًا، وَكَانَ نَصَبَ (إِنَّ)
نَصْبًا ضَعِيفًا، وَضَعْفُهُ أَنَّهُ يَقَعُ عَلَى الْاسْمِ وَلَا يَقَعُ عَلَى خَبْرِهِ جاز رفع (الصائبين)
...))^(٧).

١ - ينظر: الكتاب ١٥٥/٢، شرح التصريح ٣٢٠/١.

٢ - الإنصاف: المسألة/٢٣، ١٧٦/١.

٣ - ينظر: أوضح المسالك: ٣٥٨/١.

٤ - ينظر: الكتاب ١٥٥/٢.

٥ - أوضح المسالك ٣٥١/١.

٦ - ينظر: أوضح المسالك: ٣٥٢ /١ و ينسب البيت إلى رؤبة بن الحجاج.

٧ - معاني القرآن للفراء ٣١١/١.

وأجاز الكسائي (ت ١٨٩ هـ) العطف بالرفع قبل تمام الخبر ودليله قولهم فقالوا: ((أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا، نحو (لا رجلَ وامرأةً أفضلُ منك) فكذلك مع (إن)؛ لأنها بمنزلتها، وإن كانت إن للإثبات ولا للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده، كما يحملونه على نظيره))^(١). وقولهم (إنَّ عبد الله وزيدٌ قائمان) على اعتبار أنَّ اسم (إن) كان مبتدأً قبل دخول الحرف عليه^(٢).

وأشار الأخفش الأوسط إلى أنَّ النصَّ القرآني استعمل كلمة (الصائبين) بالنصب والعطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِئِينَ مِنَ آئِمَّةِ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ أَوَّلِهِمْ إِلَىٰ آخِرِهِمْ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢] وهو القياس فيها.

وأما صيغة الرفع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِئِينَ مِنَ آئِمَّةِ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ أَوَّلِهِمْ إِلَىٰ آخِرِهِمْ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] ((كأنَّ قوله (إنَّ الذين آمنوا) في موضع رفع في المعنى؛ لأنه كلام مبتدأ؛ لأنَّ قوله: (إنَّ زيدا منطلقاً) من غير أن يكون فيه (إنَّ) في المعنى سواء، فإن شئت إذا عطفت عليه شيئاً جعلته على المعنى، كما قلت: (إنَّ زيدا منطلقاً)؛ ولكنه إذا جعل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر، وقال بعضهم: لمَّا كان قبله فعل شُبَّه في اللفظ بما يجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله؛ وهو (الذين هادوا) أجراه عليه فرفعه به إن كان ليس عليه في المعنى؛ ذلك أنه تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعنى))^(٣). وقد ذكر الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) الآراء فيها^(٤):

أولاً - وهو قول جمهور النحويين بالتقديم والتأخير، وأنها مبتدأ لخبر محذوف. ثانياً - قول الكسائي وهو العطف على الضمير في (هادوا) فيكون المعنى (هادوا هم والصائبون).

١ - الإنصاف في مسائل الخلاف : المسألة/ ٦٤ ، ١/ ١٨٦ .
٢ - ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣١١، شرح الكافية ١/ ٥١٢ .
٣ - معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٨٥ .
٤ - ينظر: التبيان للطوسي ٣/ ٥٩٢ .

وغلط الرماني(ت٣٨٤هـ) هذا المذهب من وجهين: الأول أنّ العطف يوجب المشاركة بين اليهود والصابئين في اليهودية وهو غير صحيح واقعاً، والثاني ضعف التركيب المبني على عطف (الصابئون) على الضمير المتصل في (هادوا) من غير تأكيد بالمنفصل.

ثالثاً- رأي الفراء وهو جواز العطف. وزاد ابن عطية رأياً فقال: ((قيل: إنّ بمعنى (نعم) وما بعدها مرفوع بالابتداء))^(١)، و هذا من غريب التفسير^(٢).

رأي المحدثين:

ذهب الدكتور أحمد مكي الأنصاري إلى الاستناد إلى السماع والتساهل في القاعدة استناداً إلى الشاهد القرآني، والقول بالجواز على العطف على اسم إنّ بالرفع قبل استكمال الخبر^(٣). واستدل على ذلك أيضاً بإجماع القراء^(٤) على رفع (الصابئون) لتوثيق قاعدته. وأنكر الدكتور إبراهيم مصطفى تخطئة سيبويه لمن يقول (أنّك وزيدٌ ذاهبان)^(٥)، وكلام سيبويه يجافي الصواب، لأنّه قد يستطيع تخطئة ما سمعه من كلام العرب، فماذا يصنع مع الآية الكريمة؟ ولا سبيل إلى الرفض، أو التخطئة إلا بالتأويل^(٦). ولعلّ هذا الكلام يفسّر لنا اعتماد القدامى على الشعر، فلهم الحرية في الرفض والتخطئة، ولا يتوفر هذا المنهج مع الشاهد القرآني. وأيد الدكتور مهدي المخزومي رأي الكوفيين القائل بالجواز^(٧). وتبنى الدكتور عبدالعال سالم مكرم رأي الكسائي بجواز ذلك مطلقاً^(٨)، يؤيده ما قالته العرب وذكره سيبويه (إنك وزيدٌ ذاهبان) ونظيره قول الشاعر:

- ١ - ينظر: المحرر الوجيز ٢٢٠/٣.
- ٢ - ينظر: غرائب التفسير للكرماني ٣٣٥/١.
- ٣ - ينظر: نظرية النحو القرآني ١٥٨.
- ٤ - ينظر: اعراب القرآن للنحاس ٣١/٢، المحتسب ٢١٧/١، الكشاف ٦٦٢/١، البحر المحيط ٥٣١/٣، النحو القرآني بين الفراء والزجاج والزمخشري: ١٥٤.
- ٥ - ينظر: الكتاب ١٥٥/٢.
- ٦ - ينظر: إحياء النحو ٦٦.
- ٧ - ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ٩٥.
- ٨ - ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ٣١٧.

فَمَنْ يَكْ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلَهُ * * فَإِنِّي وَقَّيَارُ بِهَا لَغَرِيبٌ^(١)

وموضع الشاهد عطف (قَيَّار) على الياء في (فإني) قبل تمام الخبر (غريب).

وقال بعض الباحثين بجواز نصب المعطوف على اسم إن، وجواز ارتفاعه ايضاً؛ لأنه مبتدأ محدثاً عنه ومخبراً عنه^(٢).

وتتبعه لهذا المعنى الدكتور فاضل السامرائي إلى وجود معنى لم يذكره النحويون؛ وهو هذا المعطوف قبل دخول (إن) عليها، هو معطوف لا يراد به التوكيد أي إنَّ المعطوف عليه مؤكد بخلاف المعطوف؛ لذلك اختلفت كلمة (الصابئون) عن أختها، فجاءت أقل تأكيداً لأنها أبعداها عن الحق، ويعضد هذا الرأي رفع كلمة (ورسوله) في قوله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، معطوفة على لفظ الجلالة المنصوب لأن براءة الرسول تابعة لبراءة الله وليست بمنزلة واحدة، فهي أقل توكيداً لأنَّ براءة الله هي الأصل وبراءة النبي تبعية لها^(٣).

ولا بأس بترجيح رأي الكوفة الذي يقول بعطف الصابئين على موضع إنَّ واسمها قبل استكمال الخبر وهو قوله: (من آمن بالله واليوم الآخر). ويعضد رأيهم القراءة التي ترفع كلمة (ملائكته) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الاحزاب: ١٥] عطفاً على محل إنَّ واسمها قبل استكمال الخبر، فيما ذهب البصريون لحذف خبرها لدلالة كلمة (يصلون) على الخبر المحذوف^(٤).

فأساليب القرآن الكريم تجوز بعض التراكيب والأساليب لغايات معنوية، والمعنى هو: (إنَّ الله يصلي على النبي، والملائكة تصلي، والمؤمنون يصلون على النبي) و الحال كل صلاة لها معنى، ولها خصوصية؛ فهي لا تتشابه. ولا يمكن أن تكون صلاة الله عزوجل مثل صلاة الملائكة، وليست صلاة الملائكة تشبه صلاة المؤمنين، لكنَّ

١ - ينظر: شرح المفصل ٥٤٢/٤ - خزائن الأدب ٣٢٣/٤.

٢ - ينظر: النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): ٥٥.

٣ - ينظر معاني النحو ٣١٠/١، نظرية النحو القرآني ٨٥.

٤ - ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البيدع ١٢١، الكشاف ٩٢/٥، اعراب القراءات الشواذ للعكبري ٣١٦/٢، البحر المحيط ٢٣٩/٧.

الأسلوب القرآني عطف الملائكة على لفظ الجلالة لغايات معنوية، ومن هذه المعاني أنه أفرد المؤمنين في الذكر، فجمع وأفرد لغايات عديدة تجلب معاني عديدة. والتحول من النصب إلى الرفع في البيت الشعري فيه نكتة مشابهة لما ذكره الدكتور :

فَمَنْ يَكْ أَمْسَى فِي الْمَدِينَةِ رَحْلَهُ * * فَإِنِّي وَقَّيَارُ بِهَا لَغَرِيبٌ^(١)

رفع (قَيَار) يحمل وظيفة معنوية لرفعها بدل نصبها.

أن الرفع بيّن أنّ حسان الشاعر استوحش المكان، وشعر بالغرابة وهو حيوان؛ فكيف بغرابة الشاعر، وهي أشد غربة بالتأكيد، والغاية من ذلك تنبيه السامع لقصد المتكلم.

ومعظم من تناول هذه المسألة من الباحثين ذهب إلى تأييد الرأي القائل بجواز نصب المعطوف على اسم (إِنَّ) وجواز ارتفاعه والعطف على اسم (إِنَّ) قبل تمام الخبر ايضاً ؛ لأنه يمكن أن يكون مبتدأ مخبراً عنه وهو رأي صائب لورود شاهده من القرآن الكريم^(٢).

٣- المسألة الثالثة: الحال المعرفة^(٣)

القاعدة: قال جمهور النحاة أنّ الحال يكون نكرة، وكل ما ظهر منه وهو معرفة فيرمونه بالشذوذ أو يحملونه على التأويل إلى نكرة في المعنى، كما ورد في كلام العرب، كقول الشاعر:

فَأرسلها العراك ولم يَدِّدْهَا * * وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعَصِ الدَّخَالِ^(٤)

١ - ينظر: شرح المفصل ٥٤٢/٤، خزانة الأدب ٣٢٣/٤.

٢ - ينظر ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ١١٥ ، النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): ٥٥. موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة): ٣٤.

٣ - ينظر: ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ٦٢- ٨١ ، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة): ٥٥.

٤ - البيت للبيد بن ربيعة. الديوان: ١٦٢.

فقد أولوا (أرسلها العراك) إلى (أرسلها معتركة)، وقولهم: (مررت به وحده) يؤولونه إلى: (مررت به منفرداً)، وقولهم: (طلبته جهداً) فيؤولونه إلى: (طلبته مجتهداً) (١) .

رأي القدامى

يقول مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٦هـ) : ((قوله ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨] هذا وجه الكلام أن الفعل متعد إلى مفعول لأنه من أخرج. فأما من قرأ : لِيُخْرِجَنَّ بفتح الياء فالفعل غير متعد لأنه من خرج لكنه ينصب الأذل على الحال والحال لا يكون فيها الألف واللام إلا في النادر، يسمع ولا يقاس عليه، حكى سيبويه: ادخلوا الأول فالأول نصبه على الحال. وأجاز يونس: مررت به المسكين. نصب المسكين على الحال، ولا يقاس على هذا الشذوذ وخروجه عن القياس)) (٢)

ووافق ابن هشام مذهب الجمهور في هذه المسألة، وذكر أن وصف الحال بالمعرفة مؤول بنكرة؛ لأنَّ الحال لا بدَّ أن تكون من أوصافها نكرة، كقولهم: جاء وحده، أي منفرداً، أو قولهم: أدخلوا الأول فالأول، أي: مرتين (٣) .

ومذهب سيبويه اشتراط تنكير الحال (٤)، و((مذهب الجمهور اشتراط تنكير الحال، وأجاز يونس، والبغداديون أن تأتي معرفة نحو: جاء زيدُ الراكب، وأجاز الكوفيون أنه إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة، فأجازوا أن تقول : عبد الله المحسن أفضل منه المسمى)) (٥)، فالكوفيون اشتراطوا أن يكون الحال معرفة إذا تضمَّنت معنى الشرط، وإلا فلا يصح تعريفها، مثل: ((زيد الراكب أحسن منه الماشي))، وتقديره (زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى) (٦) .

وقد وردت أحوال معرفة، مرّة بالإضافة ومرّة بال التعريف، كقوله تعالى: ((يَقُولُونَ لَئِن رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ))، وقد ثبت بقراءة الحسن وغيره

١- ينظر: الكتاب: ١/١٨٧-١٨٨، ٣٧٢، شرح التسهيل: ٢/٣٢٦، البسيط في شرح الكافية: ١/٥٢٤.

٢- مشكل إعراب القرآن: ٢/٧٣٦-٧٣٧

٣- ينظر: أوضح المسالك: ٢/٣٠٠-٣٠٤، شرح شنور الذهب: ٢٧٤-٢٧٦، الجامع الصغير لابن هشام: ١١٩.

٤- ينظر: الكتاب ١/٤٤.

٥- ارتشاف الضرب: ٤/١٥٦٢

٦- ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٥٦٢، شرح ابن عقيل: ٢/٢١٢.

(لنُخْرِجَنَّ) بالراء المضمومة وبالنون المفتوحة، ونصب (الأعزَّ) على أنها مفعول به، ونصب (الأذلَّ) على أنها حال (لنُخْرِجَنَّ الأعزَّ مِنْهَا الأذلَّ) (١) .

وأشار إلى هذه القراءة أغلب العلماء كابن عطية وأبي عمرو الداني والكسائي (٢)، وذكر الزمخشري قراءة أخرى بمجيء الحال معرفة: ((لِيُخْرِجَنَّ الأعزَّ مِنْهَا الأذلَّ)) بضم الياء على البناء للمفعول، وتكون (الأعزَّ) مرفوعة نائب فاعل و (الأذلَّ) منصوبة على الحالية (٣) .

ومن الشواهد على وروده معرفًا بالإضافة: ﴿وَلَا تُمَدَّنْ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَنَّابِهِ أَنْزَاجًا مِنْهُمْ نَزْهَرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لَتُفْتَنَّهُمْ فِيهِ وَمِنْ زُفْرٍ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [طه: ١٣١]، ف (زهرة) منصوبة على الحال، كما قال بذلك بعضهم (٤)، وهو مذهب الفراء (٥) .

وقال القرطبي (ت ٦٧١ هـ) إنها حال (٦) . وقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ آيَةٌ لِيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠] [ف (جهد) منصوب على الحال، وقال العكبري (ت ٦١٦ هـ): ((جهد أيمانهم" فيه وجهان: أحدهما أنه حال، وهو هنا معرفة، والتقدير: "وأقسموا بالله يجهدون جهد أيمانهم"، فالحال في الحقيقة مجتهدين، ثم أقيم الفعل المضارع مقامه، ثم أقيم المصدر مقام الفعل؛ لدلالته عليه)) (٧) .

وقال أبو حيان: ((مصدر في موضع الحال من الضمير في (أقسموا)، أي مجتهدين في أيمانهم)) (٨) .

١- ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٦/٢، مع الهوامع: ٢٣٠/٢، دراسات لأسلوب القرآن: ١٠٤/١، الخلاف النحوي في المنصوبات: ١٢٥ .

٢- ينظر: المحرر الوجيز: ٣١٥/٥ .

٣- ينظر: تفسير الكشاف: ١٢٨/٦ .

٤- ينظر: المحرر الوجيز ٧١/٤، مشكل إعراب القرآن ٤٧٤/٢ .

٥- ينظر: معاني القرآن: ١٦٩/٢ .

٦- ينظر: تفسير القرطبي: ١٦٢/١٤ .

٧- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢١٩/١ .

٨- ينظر: البحر المحيط: ٢٠٣/٤ .

وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [الزمر: ٤٥] ، ف(وحده) منصوب على الحال، ذكره القرطبي ونسبه إلى يونس^(١).

ويذهب بعض العلماء إلى أن الحال نكرة، أكثر كلام العرب، وقليل ورد معرفاً، ورفض إطلاقه كما قال البغداديون، على الرغم من وجوده في القرآن^(٢).

رأي المحدثين

ذهب بعضهم إلى الرأي القائل إن: ((ما جاء من الحال معرفة قليل، ويكاد يكون محصوراً، أما ما جاء منها نكرة، فهو أكثر كلام العرب ولا يحصى إطلاقاً، فالغالب في الحال أن تكون نكرة، وقد تكون معرفة في بعض المواضع، ومنها ما ذكره الكوفيون؛ لأنّ الحالية في مثل تركيبهم ظاهرة وواضحة، وأمّا قول البغداديين ويونس وإطلاقهم التعريف مطلقاً فقول فيه بعد، ولاسيما إذا نظرنا إلى أكثر كلام العرب))^(٣).

ومعظم الباحثين الذين ذكروا هذه المسألة في رسائلهم ذكر أنّ مجيء الحال معرفة قليل في كلام العرب وأكثر كلامهم مجيئها نكرة .

والقواعد وأصول النحو تكون على الغالب من كلامهم ، والغالب من كلامهم مجيء الحال نكرة، ولا يمكن اطلاق هذا الحكم لاسيما إذا نظرنا إلى أكثر كلام العرب^(٤).

ولعلّ المسألة بحاجة إلى التوسعة في القاعدة ما دام أنّ هناك نصوصاً قرآنية مؤيدة لها، ولو تحت باب الشرط، فتكون القاعدة: (الحال نكرة ويأتي معرفة بشرطه).

١ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢٨٩/١٨.

٢ - ينظر: الخلاف النحوي في المنصوبات ١٢٦.

٣ - المصدر نفسه: ١٢٦.

٤ - ينظر : ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين(رسالة): ٦٥، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته(رسالة): ٥٩.

ثانياً - أثر النحو القرآني في نقض القواعد النحوية

١- جواز حذف (أن) المصدرية^(١):

القاعدة: منع جمهور النحاة حذف (أن) المصدرية مطلقاً، وأجازه نحاة الكوفة

وابن مالك^(٢).

رأي القدامى

رفض الجمهور حذف (أن) المصدرية أو إضمارها إلا في مواضع وأبواب، كما في باب (حتى)، و(واو المعية)، و(فاء السببية)، و(لام الجود)، و(كي الجارة ولامها)، و(اللام الجارة)، و(أو التي بمعنى إلى أو إلا)^(٣). وفي غيرها يعد انتصاب الفعل المضارع بها شاذاً^(٤). وشدّد النحاة في المنع، فلم يقبلوا بالشواهد المروية إلا ما نقله العدول، وما نقل يخالف القياس فيحفظ ولا يقاس عليه^(٥)، كقولهم (مُرهُ يحفرها) بالنصب^(٦)، وقول بعضهم: (تسمع بالمُعيدي خيرٌ من أن تراه) أي: أن تسمع^(٧). فيما ذهب نحويون آخرون إلى جواز الحذف قياساً، ورفع الفعل بعدها^(٨).

واشترط الأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) لحذفها رفع الفعل بعدها^(٩)، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ [الزمر: ٦٤]، فأضمر أن قبل (أَعْبُدُ)، والتقدير: (أن أعبد)^(١٠)، ومنه قول الشاعر:

- ١ - نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة): ١٢٦، النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): ٨٣.
- ٢ - ينظر: الإنصاف: ٥٣٤/٢، ٥٥٨-٥٥٩، شرح ابن عقيل: ٣٦٢/٢.
- ٣ - ينظر: الكتاب: ٢٥/٣، المقتضب: ٣٢/٢، شرح التسهيل: ٢٢/٤، رصف المباني: ١١٤، شرح التصريح: ٣٩١/٢.
- ٤ - ينظر: شرح ابن عقيل ٣٣٣/٢، شرح الأشموني: ٥٧٢/٣-٥٧٣، شرح التصريح: ٣٩١/٢.
- ٥ - ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٤/٢، شرح ابن الناظم: ٢٧٠، شرح الأشموني: ٥٧٣/٣، شرح التصريح: ٣٩٢/٢.
- ٦ - ينظر: الكتاب ٩٩/٣، شرح الأشموني: ٥٧٣/٣.
- ٧ - ينظر: همع الهوامع: ٢٨٩/١.
- ٨ - ينظر: شرح التسهيل: ٥٠/٤، رصف المباني: ١١٣، شرح الأشموني: ٥٧٢/٣، شرح التصريح: ٣٩٢/٢.
- ٩ - ينظر: شرح الأشموني: ٥٧٣/٣، شرح التصريح: ٣٩٢/٢.
- ١٠ - ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٧٤/٢.

ألا أيُّ هذا اللائمي أحضرَ الوغى * * وأن أشهدَ اللذات، هل أنتَ مُخَلِّدي؟^(١)

وأجاز الكوفيون حذفها مع نصب الفعل بعدها وهو من القياس وليس من الشذوذ عندهم، ومنه قولهم: (خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ)، ومنه قول الشاعر:

ولم أرَ مثلها خُبَاسَةً وَاحِدٍ * * وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ^(٢)

والتقدير: (أَنْ أَفْعَلُهُ)^(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤] أجازوا في

(يريكُم) أن يكون منصوبًا بأن مضمرة ومرفوعًا^(٤).

وذهب الزجاج وابن الأتباري والعكبري إلى رفع الفعل وحذف أن المصدرية^(٥).

فيما ذهب بعض المفسرين إلى إضمار (أن) ويكون الفعل بمنزلة المصدر فيكون التقدير: (ومن آياته إراءته إياكم البرق)، وقد وقعت (من آياته) موقع الرفع خبر مقدم، والمصدر المؤول من (أن والفعل) في محل مبتدأ مؤخر، وقد فسر المثل (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) بالوجهين^(٦).

وذهب القرطبي إلى التقديم والتأخير في الآية السابقة والتقدير: (ويريكُم البرق من آياته)^(٧).

واستعان بعضهم بالقراءات لإثبات صحة مذهبه^(٨) بقوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الانبياء: ١٨]، بنصب (يدمغه)، وقراءة الحسن

١- البيت لطرفة بن العبد. الديوان: ٢٥.

٢- البيت لأمرئ القيس. الديوان: ٤٧٢.

٣- ينظر: شرح التسهيل: ٥٠/٤، رصف المباني: ١١٣، شرح الأشموني: ٥٧٢/٣.

٤- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٨٢/٤، البيان في غريب القرآن: ٢٥٠/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٣٩.

٥- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١٨٢/٤، البيان في غريب القرآن: ٢٥٠/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٢/١٠٣٩.

٦- ينظر: الكشف: ٥٧٢/٤، البحر المحيط: ١٦٣/٧.

٧- ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٤١٤/١٦.

٨- ينظر: إعراب القراءات الشواذ: ١٠٢/٢، معجم القراءات: ١٠/٦.

البصري^(١) قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ [الزمر: ٦٤]، بنصب (أعبد) وإضمار (أن) قبلها، فكل ذلك عند النحاة يدخل في باب الشذوذ^(٢).

رأي المحدثين

يرى الدكتور الحسون أن مذهب الجمهور منتقض بالشاهد القرآني: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الروم: ٢٤] ، فسياق الآية يدل على الحذف، والمعنى: (ومن آياته أن يريكم)، وما يدل على الحذف قوله تعالى في الآية اللاحقة: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ﴾ [الروم: ٢٥] ^(٣).

ويرى أحد الباحثين^(٤) أن الاستدلال السياقي للدكتور الحسون استدلال قاصر؛ لأنَّ المعنى في الآيات لا يثبت نقض القاعدة التي قال بها نحاة البصرة واستشهاده بقوله تعالى: ((وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا))، فلا علاقة له بزمن معين؛ لكي يتوجب تقدير (أنَّ المصدرية)؛ لأنَّ الفعل نزل بمنزلة المصدر، فلا تقدير ولا حذف؛ فالفعل (يريكم) مستمر ويكون اسمًا بصورة الفعل بمعنى (الرؤية) ، فوجود الفعل هنا يقصد به الحال الثابتة، وهذا يفسر لنا عدم اتصال الفعل بأي زمن لا ماضياً ولا مستقبلاً؛ لأنَّه حقيقة كونية ثابتة بكل زمان، كما في قوله تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَشْتَرُونَ ﴾ [الروم: ٢٠]، فالآية لا علاقة لها بالزمن وإنما بماهية خلق الإنسان و(أن) في حقيقتها مخففة من الثقيلة الداخلة على (خلق) وكونها مصدرية فهو تأويل النحاة، والمعنى يدعم أن تكون مخففة من الثقيلة؛ لأنَّ أمر البعث يحتاج إلى التوكيد كونه محلّ تشكيك دائماً؛ ولذلك لا يمكن الاستدلال بهذه الآية وتقدير ضمير الشأن العائد على الله، ويكون اسمًا لـ(أن) مناسب للمعنى وبعده هذا العرض يرى أنه لا

١ - ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٣٢، إعراب القراءات الشواذ: ٤١٣/٢، معجم القراءات: ٣٩٩/٨.

٢ - ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٣٣/٢، شرح التصريح: ٣٩٢/٢.

٣ - ينظر: النحويون والقرآن: ١٠٥.

٤ - ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة): ١٢٧.

تنتقض قاعدة البصرة. فيما يرى باحث آخر أنّ النحويين تناسوا الأمثلة القرآنية التي تشاكل كلام لعرب وقد حذف (أن) المصدرية ورفع الفعل بعدها، وهو يقول بجوا حذفها^(١). وأيد الدكتور عبد العال سالم رأي الكوفيين بإضمار أن ونصب أو رفع الفعل بعدها، وانتقد رأي المانعين وتغافلهم عن الأمثلة القرآنية التي تشاكل كلام العرب^(٢). وذهب باحث آخر إلى أنّ الآيتين فيهما حذف واضح، في إشارة إلى تأييده لقاعدة النحو القرآني^(٣). ويظهر أنّ رأي الجمهور هو الحق؛ لأنّ الحذف إذا لم يكن عليه دليل فلا داعي لتقديره والقول به؛ ولذلك قال الجمهور بمواضع حذف وتقدير (أن) المصدرية أو إضمارها في مواضع محددة، وأنّ القول بالحذف بمجرد أنّ التركيب يحتمله فهذا باب لا يمكن فتحه، وفي غير هذه المواضع يعد انتصاب الفعل المضارع شاذًا.

٢- مجيء الفاعل جملة^(٤)

القاعدة: ومن المسائل التي اشتركت في ذكرها الرسائل والأطاريح، مجيء الفاعل جملة^(٥)، فقد ذهب جمهور النحاة إلى امتناع وقوع الفاعل جملة وحجّتهم أنه لا يجوز إسناد الفعل إلى الفعل^(٦).

رأي القدامى

والمنع مذهب الأغلبية والمشهور^(١). وذكر أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) حكمة المنع بقوله: ((إنّ الفاعل يُكنى عنه، فلا يجوز قيام الجملة مقامه، لأنّك لو فعلت ذلك للزمك إضمارها، وليس لها إضمار))^(٢).

- ١ - ينظر : النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): ٨٧.
- ٢ - ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣١٤.
- ٣ - ينظر: إعراب القرآن وبيانه لمحي الدين: ٤٦/٦.
- ٤ - ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة): ١٤٢ ، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ١٠٨ ، رسائل جامعة البصرة وأطاريحها لنحو القرآن ١٩٩٨-٢٠١٢ نقد وتقويم (رسالة): ٩٤ ، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة): ١٧-٢٠ .
- ٥ - ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة): ١٤٢ ، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ١٠٨ ، رسائل جامعة البصرة وأطاريحها لنحو القرآن ١٩٩٨-٢٠١٢ نقد وتقويم (رسالة): ٤٥ ، ٩٤ ، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة): ١٧-٢٠ .
- ٦ - ينظر ارتشاف الضرب: ١٤٢٠/٣ ، البحر المحيط: ١٠٠/٦ ، مغني اللبيب: ٥٨٠/٢ .

ومنع الجمهور وقوعه جملة مطلقاً^(٣). ووقع الخلاف في جواز مجيء الفاعل جملة من عدمه في نصوص قرآنية استشهد بها المجوزون كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَأ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٥] .

فجعلوا جملة (ليسجننه) فاعلاً لـ(بدا)، وقوله تعالى: ﴿ وَبَيَّنَّا لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الأمْثَالَ ﴾ [ابراهيم: ٤٥] . جملة (كيف فعلنا بهم) فاعلاً لـ(تبين)، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١١] . جملة (لا تفسدوا في الأرض) قائمة مقام فاعل الفعل (قيل)^(٤).

وذهب ابن هشام مذهب من منع مجيء الفاعل جملة^(٥) على الرغم من وروده في القرآن^(٦)، ورفض أن يكون الفاعل جملة (ليسجننه) في قوله تعالى: ((ثُمَّ بَدَأ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى حِينٍ)) ، والفاعل ضمير مستتر تقديره: (ثم بدا لهم بداء) كأنك تقول (بدا لي رأي)، يؤيده قول الشاعر:

لعلَّكَ والموعودُ حقُّ لقاءُهُ * * * بدا لك في تلك القلوصُ بداءُ^(٧)

أو أنه يعود على مكان السجن في قوله تعالى: (لَيْسَجُنَّهُ) يدل عليه قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ [يوسف: ٣٣]. التقدير يكون: (أي وتبين هو، أي التبين)^(٨). ومنع الزمخشري وقوعه، فذكر أن فاعل (بدا لهم) مضمرة يدل عليه ما يفسره في (لَيْسَجُنَّهُ) والمعنى بدا لهم أي ظهر لهم رأي، أي يسجننه والضمير في (لهم) للعزیز وأهله^(٩). ورفض العكبري جوازه^(١٠)، ورفض أبو

١ - ينظر: ينظر مغني اللبيب: ٤٢٨/٢ .

٢ - المسائل البغداديات: ٥٢٥ .

٣ - ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٩٣/١ .

٤ - ينظر: شرح شذور الذهب: ١٩٨ .

٥ - ينظر: شرح شذور الذهب: ١٩٨ .

٦ - ينظر: موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته(رسالة): ١٧ .

٧ - ينظر: الخصائص: ٣٤٠/١ ولم ينسبه ابن جني لقائل . ، شرح شذور الذهب: ١٩٨ . ولم ينسبه ابن هشام .

٨ - ينظر: موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته(رسالة): ١٩٨ — ١٩٩ .

٩ - ينظر: تفسير الكشاف: ٥١٤/١ .

١٠ - ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٥٢ .

حيان مجيئه، وفسر ثم بدا أي ظهر، والفاعل في (بدا) ضمير مستتر يفسره ما يدل عليه المعنى، والمعنى يكون (بدا لهم هو) واستشهد بقول العرب:

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ * * * * * بدا لك في تلك القلوصِ بَدَاءُ

فذهب إلى أن الفاعل ضمير يعود على السجن^(١). ووجه بعضهم الآية إلى أن الجملة في (ليسجنه) مفسرة للضمير في (بدا)، وقد رجع بعضهم أن (ليسجنه) جواب قسم محذوف مقدر^(٢).

ويقابل هذا المنع موقف آخر يقول بالجواز، أمثال هشام بن معاوية (ت ٢٠٩هـ) وتغلب (ت ٢٩١هـ)^(٣)، وحببتهم جملة (كيف فعلنا) في قوله تعالى: ﴿وَبَيِّنْ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] هي الفاعل^(٤).

وذهب ابن مالك إلى جواز مجيئة مطلقاً واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]. وقوله تعالى: ﴿الْمَيَّانِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]، واستشهد لذلك بشواهد من كلام العرب:

مَا ضَرَّ تَغْلِبَ وَإِثْلِ أَهْجَوْتَهَا * * * * * أم بُلْتَ حَيْثُ تَنَاطَحَ الْبَحْرَانِ^(٥)

ومن العلماء من جوزه بشروط، وقد شرط لمجيء الفاعل جملة أن يكون العامل من الأفعال القلبية، وأن تقترن الجملة بمتعلق مثل قولك: (ظهر لي أقام زيد)، واستشهدوا بقول الشاعر:

وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرَ بِشُرْطَةٍ * * * * * وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَسِيرَ بِكَيْرٍ^(٦)

١ - ينظر: تفسير البحر المحيط: ٣٠٦/٥.

٢ - ينظر: مغني اللبيب: ٥٢٤/٢.

٣ - ينظر: الخصائص: ٤٣٥/٢، ارتشاف الضرب: ١٣٢٠/٣.

٤ - ينظر: الدر المصون: ١٢٥/٧.

٥ - البيت للفرزدق. الديوان: ٦٣٩. وينظر: شرح التسهيل: ١٠٤/٢.

٦ - لم ينسبه ابن جني إلى قائل معين. الخصائص: ٤٣٤/٢، وينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠٨-٣٠٤/٦.

ونسب هذا المذهب إلى سيبويه والفراء وغيرهم^(١). واشترط الدماميني جوازه مع الاستفهام فقط من دون سائر المعلقات ويكون الإسناد إلى مضاف محذوف إلى الجملة؛ لأن (ظهر لي) جواب (أقام زيد) وهو جواب قول القائل، ولا بد من تقديره منعاً للتناقض؛ لأن ظهور منافٍ لمفهوم الاستفهام^(٢).

إن جذور هذه المسألة نجدها عند سيبويه وإن لم يصرح بها، وذلك في قوله ((بدا لهم أيهم أفضل، لحسن كُسنه في علمت، كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا))^(٣).

رأي المحدثين

ومال المحدثون للقول بوقوع الفاعل جملة ومنهم الدكتور الجواري^(٤)، وأحمد بروانة^(٥)، وعزيز كعواش^(٦)، وتعليل جوازه إنَّ الفعل والاسم لهما القوة نفسها في القرآن، فهما في العربية من أصل واحد، فكلاهما يدل في نفسه على معنى، ويقع الفعل موقع الاسم، فهو يقع حالاً وصفة وخبراً، ومعنى الزمن يتضمّن الاسم كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، والنحاة يجوزون وقوع الفعل موقع الاسم إنَّ سبقه حرف مصدر^(٧).

وانتقد الدكتور الجواري تأويل الزمخشري (ليسجنّته)، بأن فاعل (بدا) مضمّر لوجود ما يفسره ويدل عليه وهو (ليسجنّته)، والتقدير: بدا لهم بداءً، والمعنى ظهر لهم رأي ليسجنّته^(٨)، فالجواري يرى أنّه تكلف وإسراف في التأويل، يقول: ((ولو قيل في غير القرآن: ثم بدا لهم أن يسجنوه، مع التسليم باختلاف المعنى لما احتاجوا إلى مثل هذا التعسف في التأويل))^(٩).

١ - ينظر: تفسير البحر المحيط: ٤٧/١، مغني اللبيب: ٤٢٨/٢، التذييل والتكميل: ٥٤/١-٥٧، ٦/١٧٣-١٧٤.

٢ - ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢١٨/٤.

٣ - الكتاب: ١١٠/٣.

٤ - ينظر: نظرية النحو القرآني: ٣١.

٥ - ينظر: القرآن والنحو: ١٨٠.

٦ - ينظر: نظرية النحو القرآني بين الدلالة اللغوية والدلالة الدينية: ١٧.

٧ - ينظر: نظرية النحو القرآني: ٣٠.

٨ - ينظر: تفسير الكشاف: ٢٨٢/٣.

٩ - ينظر: نظرية النحو القرآني: ٣٢.

ويرى أحد الباحثين^(١) أن الخلاف بين النحاة وتكلفهم ابتعد عن ظاهر الآية والتفسير الأقرب لها، ويجب الاحتكام للسياق لتقرير المسألة، ومن السياق يتقرر المعنى: بدا لهم أمر السجن الذي توعدوه من قبل، وهو معروف من السياق، والضمير المستتر راجع إلى السجن تفسره الآيات السابقة، ويذهب الباحث إلى أن جملة (يسجننه) جملة قسم مستأنفة لتوكيد الوعد، أما الفعل (بدا) فهو دال على انقضاء مدة زمنية، فلا مسوغ للقول بصحة مجيء الفاعل جملة، ويتساءل: ((ثم لماذا يجوز لزوم التقدير بمصدر الفعل ولا يلزم في غيره؟ إذ لا نقول: ظنه لهم الظهور أو جاءهم المجيء إلا لأجل الصناعة النحوية))^(٢)، فهو يرفض رأي القدماء والمحدثين في جواز مجيء الفاعل جملة ويرفض رأي المحدثين في اختلاق قاعدة جديدة ومذهب مجيء الفاعل جملة مذهب ضعيف.

ويرى محدثون أن مجيء الفاعل جملة غير جائز كما يراه عباس حسن فيذهب إلى أن الفاعل هو الضمير المستتر العائد على المصدر المفهوم من الفعل في حين أن الجواري جوزه^(٣)، ويذهب أحد الباحثين إلى جوازه؛ لأنَّ الفاعل قد يأتي مصدرًا مؤولًا ويؤول بمصدر، ويذهب إلى القول بأنَّ الفاعل هو (بدا لهم سجنه)^(٤).

ورفض عضيمة مجيء الفاعل جملة، وفسر قوله تعالى: ﴿ وَسَكَتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَبَيَّنَّ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ ﴾ [إبراهيم: ٤٥]. [ف (كيف) منصوبة بـ(فعلنا)، ولا تحل أن تكون فاعلاً للفعل (تبين) لسببين؛ الأول: الاستفهام متوقف على ما يأتي بعده لا ما يأتي قبله، والسبب الثاني: أنَّ كيف لا تأتي إلا خبرًا أو حالًا أو ظرفًا^(٥). وذكر الدكتور محمود سليمان ياقوت آراء القول، وهي^(٦):

- ١ - ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة): ١٤٤-١٤٥.
- ٢ - ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة): ١٤٥.
- ٣ - ينظر: النحو الوافي: ٦٦/٢، نظرية النحو القرآني: ٣١.
- ٤ - ينظر: رسائل جامعة البصرة وأطاريحها لنحو القرآن ١٩٩٨-٢٠١٢ نقد وتقويم (رسالة): ٤٦، الفاعل وأنواعه في آيات سورة البقرة: ٦٦.
- ٥ - ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٤٣١/٣.
- ٦ - ينظر: إعراب القرآن الكريم: ٢٢٥٢/٥.

الأول- أن الفاعل مصدر غير موجود دلّ عليه (بدا)، وتقديره (ثم بدا بداء)، ومنه قول الشاعر:

لعلك والموعود حقّ لقاءه * * بدا لك في تلك القلوص بداء^(١)

الثاني . الفاعل مضمّر تقديره (السجن)، دلّ عليه ليسجننه، والتقدير: بدا لهم السجن.

والثالث- الفاعل محذوف، وتقديره (ثم بدا لهم رأي).

والرابع . الفاعل جملة ليسجننه.

واختلف الباحثون في جواز مجيء الفاعل جملة بين رافض ومؤيد، فبعض الباحثين كان من المؤيدين لمجيء الفاعل جملة^(٢) . فيما رفض آخرون القول بمجيء الفاعل جملة^(٣). وأرى أنّ القول بمجيء الفاعل جملة تكلف ظاهر.

١ - ينظر: الخصائص: ٣٤٠/١ ولم ينسبه ابن جني لقائل. ، وكذلك ابن هشام. ينظر: شرح شذور الذهب: ١٩٨ .
٢ - ينظر: موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته(رسالة): ٢٠، رسائل جامعة البصرة وأطاريحها لنحو القرآن ١٩٩٨-٢٠١٢ نقد وتقويم(رسالة): ٩٤، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ١٠٩.
٣ - ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية(رسالة): ١٤٥.

ثالثاً - أثر النحو القرآني في تعديل القواعد النحوية.

١- الاستثناء المفرغ في الموجب^(١)

القاعدة: منع جمهور النحويين أن يكون الاستثناء المفرغ في الجمل المثبتة، ويكون في الجمل المنفية؛ لأنَّ وقوع هذا النوع من الاستثناء يدخله في الكذب^(٢) .

وحجة المانعين أن القول بجوازه يلزم الكذب والمحال^(٣)، فلا يصح قولك: (رأيتُ إلا زيداً)، فهذا بعيد المحال، لأنك قصدت رؤية الناس جميعاً إلا (زيداً)^(٤).

والاستثناء المفرغ هو ما لم يذكر فيه المستثنى منه، مثل: (ما قام إلا زيداً)؛ وسُمِّي بالمفرغ لأنَّ ما قبله لا تفرغ لطلب ما بعد إلا ولم يشتغل عنه بغيره^(٥).

رأي القدامى

قال ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) وابن مالك والشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) إنَّ وقوعه مع الموجب ضرب من المحال؛ لأنه يدلُّ على الاستبعاد^(٦).

واختلف القدماء في امتناع حذف المستثنى منه في الموجب، واختلف في جوازه في النفي، قال الرضي: ((وأما علّة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب، وجوازه في غير الموجب، فلأنَّ المستثنى المتصل...، يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة إلا المبرد، وعند أكثر الأصوليين، أمّا المبرد وبعض الأصوليين فإنَّهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته، حتى أجاز بعضهم جاءني رجلٌ إلا زيداً؛ والأول

١ - ينظر: ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن وإعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ٩٢ ، النحو القرآني نحو رؤية دلالية (رسالة): ١٥٧ ، النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): ٣٨ ، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة): ٥٩

٢ - ينظر: همع الهوامع: ٢٥١/٢ .

٣ - ينظر: المصدر نفسه ١٨٧/٢ .

٤ - ينظر: شرح التصريح: ٥٤٠/١ .

٥ - ينظر: المصدر نفسه: ٥٣٩/١ .

٦ - ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٥٥٤/١ ، شرح الكافية الشافية: ٧٠٨ /٢ ، شرح التصريح على التوضيح: ٥٤٠/١ .

هو الوجه؛ لأن الاستثناء إخراج اتفاقاً، وهو لا يكون إلا بعد تحقق الدخول))^(١). وذكر الصبان (ت ١٢٠٦هـ) ما شرطه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) لجواز مجيء الاستثناء المفرغ في الإيجاب شرطين بقوله: ((جوزه ابن الحاجب فيه إذا كان فضلة، وحصلت فائدة، نحو: قرأتُ إلا يومَ كذا؛ فإنه يجوز أن تقرأ في جميع الأيام إلا يومَ كذا بخلاف ضربتُ إلا زيداً؛ إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيداً. قوله: فلا يجوز قام إلا زيداً لأن المعنى قام جميع الناس إلا زيداً))^(٢).

ويشير أبو حيان صراحة إلى الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب قي قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] ، ((إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ)) فيما قدر مستثنى منه ، وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣] ، وجعله استثناء تاماً^(٣). وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] الاستثناء منقطعاً^(٤) .

ومنع ابن هشام أن يأتي الاستثناء المفرغ في غير الكلام المنفي؛ إذ يقول: ((فإذا استثنى بـ(إلا) وكان الكلام غير تام فلا عمل لـ(إلا)، بل يكون الحكم عند وجوده مثله عند فقدها، ويسمى استثناءً مفرغاً، وشرطه: كون الكلام غير موجب))^(٥)،

وذهب إلى تأويل قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢] إلا أنه محمول على النفي؛ أي لا يريد الله كما في قوله تعالى: ((وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ)) ، فهذه في المعنى محمولة على النفي، فهي لا تسهل إلا على الخاشعين^(٦) وقد ذهب بعضهم إلى تأويل الآيات التي احتج بها النحاة على جواز

١ - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١٠٠/٢ .

٢ - حاشية الصبان: ٢٢١/٢ .

٣ - ينظر: تفسير البحر المحيط: ٣٤١/١ ، ٥٩٩ .

٤ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٧٠/٤ .

٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٥٣ /٢ .

٦ - ينظر: معني اللبيب: ٦٣٤ /٦ - ٦٣٥ .

مجيء الاستثناء المفرغ في الإثبات، ومنها قوله تعالى: ((لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ)). يقول الزمخشري: ((إِنْ قُلْتَ: أَخْبِرْنِي عَنْ حَقِيقَةِ هَذَا الِاسْتِثْنَاءِ فِيهِ إِشْكَالٌ! قُلْتَ: ((أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ)) مَفْعُولٌ لَهُ، وَالْكَلَامُ الْمَثْبُوتُ الَّذِي هُوَ قَوْلُهُ: ((لَتَأْتُنَّنِي بِهِ)) فِي تَأْوِيلِ النَّفْيِ، مَعْنَاهُ: لَا تَمْتَنِعُونَ مِنَ الْإِثْبَاتِ بِهِ إِلَّا لِلِإِحَاطَةِ بِكُمْ، أَنْ لَا تَمْتَنِعُونَ لَعَلَّةَ مِنَ الْعَلَلِ إِلَّا لَعَلَّةَ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ، فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ أَعْمِ الْعَلَلِ فِي الْمَفْعُولِ لَهُ، وَالِاسْتِثْنَاءُ مِنْ أَعْمِ الْعَلَلِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي النَّفْيِ وَحْدَهُ؛ فَلَا بَدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ بِالنَّفْيِ، وَنَظِيرُهُ مِنَ الْإِثْبَاتِ الْمَتَأَوَّلِ بِمَعْنَى النَّفْيِ قَوْلُهُمْ: أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ لَمَّا فَعَلْتُ، وَإِلَّا فَعَلْتُ، تَرِيدُ: مَا أَطْلُبُ مِنْكَ إِلَّا الْفِعْلَ)) (١) .

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصَفْ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، يقول القرطبي إن الاستثناء هنا استثناء منقطع، باعتبار العفو عن النصف ليس من جنس ما أخذ (٢).

وعَلَّ أبو حيان كونه استثناءً متصلًا بأنَّ معناه: ((عليكم نصف ما فرضتم في كلِّ حالٍ إلا في حال عفوهم عنكم، فلا يجب ... وكونه استثناء من الأحوال ظاهر، ونظيره: ((لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ))، إلا أن سببويه منع أن تقع (أن) وصلاتها حالاً، فعلى قول سببويه يكون (إلا أن يعفون) استثناءً منقطعاً)) (٣) . فيما ذهب أبو حيان إلى القول بأنه استثناء مفرغ وقع بعد الإيجاب، بحسب تقدير المعنى في قوله تعالى: ((وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ)) . ويكون المعنى: (إنها لكبيرة على كل أحد) (٤) . لقد تساهل بعض النحاة اعتماداً على المعنى بقوله: ((ولا يقع ذلك في إيجاب جوزه ابن الحاجب فيه إذا كان فضلة، وحصلت فائدة، نحو: قرأتُ إلا يومَ كذا؛ فإنَّه يجوز أن تقرأ في جميع الأيام إلا يومَ كذا بخلاف ضربتُ إلا زيداً؛ إذ من المحال أن تضرب

١ - تفسير الكشاف: ٣٠٥/٣

٢ - ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٧٠/٤ .

٣ - تفسير البحر المحيط: ٢٤٥ /٢ .

٤ - ينظر: المصدر نفسه: ٣٤١/١ .

جميع الناس إلا زيداً. قوله: فلا يجوز قام إلا زيداً لأن المعنى قام جميع الناس إلا زيداً^(١).

رأي المحدثين

أثبت الشيخ عضيمة وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب في مواضع كثيرة من القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمْوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يُعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ، وقوله تعالى: (ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ أَيْنَ مَا تُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ) [آل عمران: ١١٢] ^(٢).

ويرى باحث^(٣) أن قوله: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] هو استثناء مفرغ في الآية الأولى، جاءت الواو حالية وإن واسمها (لكبيرة) واللام فيها المزلقة، وكبيرة خبر (إن)، و(إلا) أداة حصر، (على الخاشعين) الجار والمجرور متعلقان بـ (كبيرة)، فهو استثناء مفرغ؛ لأن ما قبل إلا ليس فيه ما يتعلق بكبيرة لتستثنى منه، فهو كقولك: (هو كبير علي).

و لخص الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد رأي النحاة بقوله: ((وللنحاة في هذا الموضوع مذهبان؛ أحدهما: أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً... وهو مذهب الجمهور، واختاره الناطم، والسر في ذلك أنك لو كنت تقول: ضربت إلا زيداً؛ لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيداً، وهذا مستحيل... والمذهب الثاني: لابن الحاجب، وخلصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين؛ الأول: أن يكون ما بعد (إلا) فضلة، والثاني: أن تحصل فائدة، وذلك كقولك: (قرأت إلا يوم الجمعة)، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز)) ^(٤). وجعل درويش الاستثناء في: ((لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ)) مفرغاً ^(٥).

١ - حاشية الصبان: ٢٢١/٢.

٢ - ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/٢٣٤-٢٦٦.

٣ - ينظر: النحو القرآني نحو رؤية دلالية (رسالة): ١٥٧.

٤ - منحة الجليل: ٥٤٩/١.

٥ - ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١١/٤.

وذكر الدكتور الأنصاري أنه واقع في النصوص القرآنية، واقترح تعديل القاعدة إلى الجواز^(١).
ويعلق الدكتور خليل بنيان على الأمر بالقول: ((ويتبين مما ذكره بعد ذلك أن ما ثبت واستقر من
أصول النحو وأحكامه لا يتزعزع إن جابهه من القرآن ما يخالفه، فلا يُعدّ ما في الآية استثناءً
مفرغاً؛ لأنه لم يسبقه نفي أو شبهه، وإنما سبقه إيجاب، ولما كان ما في الآية ليس كذلك فإنه لا
يرد هذا الثابت المستقر من أحكامهم، وليس وارداً أن تقوم أحكامهم بموجبه))^(٢).

واقترح تعديل القاعدة والقول بوقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب بعد اعتماده عدداً من
النصوص القرآنية، كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُولَّهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَبَاءٌ بَغْضٍ مِنْ
اللَّهِ ﴾ [الأنفال: ١٦] ، فأداة الاستثناء لا عمل لها، و(متحرِّفاً) حال^(٣).

ويرى بعض الباحثين أن القول: (ضربتُ إلا زيدياً)، ويقصد كل الناس، لم يحدث
مطلقاً بين متكلمي إلا من وحي خيال الأمثلة الصناعية، وهذه القواعد من الأمثلة التي
سهلت اختراق النحو المألوف من قبل النحو القرآني، ليقولوا بتخبط النحويين إذ بنوا
أحكامهم بعيداً عن القرآن^(٤).

يظهر أن ما ذهب إليه بعضهم التوسعة في القاعدة مع مراعاة المعنى، ويردّ منه
ما لا يقبل عرفاً كقولك: (ضربتُ إلا زيدياً) وأنت تعني الناس جميعاً، ويصح منه ما
كان معلوماً ومحدوداً، ولا يدخل في المحال أو الكذب، كقولك: (قرأتُ إلا اليوم) فأنت
تقرأ كل أيام الأسبوع ولو حرفاً، فضلاً على أن المتكلم والمخاطب لديهم نقطة اشتراك
في ما استقر في أذهانهم من الحديث وقصده، فلو قال أحد لآخر: (ضربتُ إلا زيدياً)
وأنت تقصد مجموعة معلومة، فإن المخاطب لن يدخلك في الكذب؛ لأنك لا تقصد
جميع الناس، فالقصد هو من يحدد الفائدة^(٥). وحظيت هذه القاعدة بقبول معظم من

١ - ينظر: نظرية النحو القرآني: ٩٦.

٢ - النحويون والقرآن: ٦٦.

٣ - ينظر: نظرية النحو القرآني: ٩٦.

٤ - ينظر ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن
الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ٩٥.

٥ - ينظر: ينظر ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى
نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ٩٣.

تتاول هذه المسألة^(١). يقول أحد الباحثين ((كان على النحويين أن يسلموا بهذه الآيات البيّنات الواضحات، وبيّتعدوا عن هذه التأويلات التي لا طائل منها ولا فائدة ترجى، ونظراً لورود الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب في القرآن الكريم اقترح الدكتور أحمد مكي الأنصاري تعديل القاعدة النحوية التي تقول: ((لا يجوز قوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب)) إلى ((يجوز وقوع الاستثناء المفرغ بعد الإيجاب))^(٢). وهو رأي سديد لقبول هذه القاعدة لما تقدم من توضيح لها.

٢- عطف الظاهر على المضمّر المجرور من دون إعادة الخافض^(٣)

القاعدة: مذهب جمهور النحويين عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجر، فلا يجوز قولك: (مررت بك وزيد) حتى تعيد الخافض، فتقول: (مررت بك وبزيد)^(٤)؛ لأنّ المتعاطفين شريكان يصح لأحدهما ما يصح للآخر^(٥).

رأي القدامى

ذكر أبو حيان أنّ العطف من دون إعادة الجار تجوز في الضرورة^(٦). وذهب السيوطي إلى عدم جواز العطف على الضمير المتصل المجرور إلا بإعادة الجار^(٧). وقال ابن مالك بعطف الاسم الظاهر على المتصل بغير إعادة الجار، وهو قليل في الكلام^(٨). وحجة الجمهور في المنع أمران^(٩):

- ١ - ينظر : ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ٩٥، النحو القرآني نحو رؤية دلالية (رسالة): ١٥٧.
- ٢ - النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): ٤٤.
- ٣ - ينظر : النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ١٢٨، النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): ٥٧.
- ٤ - ينظر: شرح المفصل: ٢٨٢/٢.
- ٥ - ينظر: الإنصاف: ٣/٢، التبيان في إعراب القرآن: ١٧٥/١، شرح المفصل: ٧٨/٣.
- ٦ - ينظر: تفسير البحر المحيط: ١٥٦/٢.
- ٧ - ينظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة: ٢٤٨/٢.
- ٨ - ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٦٥٩/٢، شرح التسهيل: ٣٧٥/٣.
- ٩ - ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٠٧، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٦٦٥/٢.

- الأول: أنهم يشبهون ضمير الجر بالتونين ويعاقبه بالإضافة، ومثلما لا يصح العطف على التونين كذلك لا يصح العطف على الضمير المجرور.

- الثاني: أن صلاحية المتعاطفين أن يحل أحدهما محل الآخر، في حين أن الضمير المجرور لا يصلح إحلاله محل ما يعطف عليه؛ ولذا امتنع العطف إلا بإعادة الجار.

ولم تكن الحجتان قويتان عند ابن مالك، فردّهما وضعّفهما ورفض أن يكون ضمير الجر شبيه التونين لأنّ التونين لا يؤكد ولا يبذل منه بخلاف ضمير الجر فإنه يبذل ويؤكد بالإجماع، ورفض شرط صحة العطف أن يحل المتعاطفان كل واحد منهما محل الآخر، ولو كان هذا الشرط صحيحاً لم يجز قولك: "رُبَّ رجلٍ وأخيه" أو "كلّ شاةٍ وسخلتها بدرهم"، فهذه لم يمتنع فيها العطف، فكذا لا يمتنع في قولك: "مررتُ بكَ وزيدٍ" (١).

واستشهد ابن مالك على صحة العطف بقوله: ((ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: ﴿ قُلْ قَاتِلْ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فجرّ (المسجد) بالعطف على الهاء المجرورة بالباء لا بالعطف على (سبيل)؛ لاستلزامه العطف على الموصول وهو (الصد) قبل تمام صلته؛ لأنّ (عن سبيل) صلة له، إذ هو متعلق به، و(كفر) معطوف على (الصد) [فان جعل المسجد معطوفاً على (سبيل) كان من تمام الصلة للصد]، و(كفر) معطوف عليه، فيلزم ما ذكرته من العطف على الموصول قبل تمام الصلة، وهو منوع بإجماع، فإنعطف على الهاء خلص من ذلك، فحكم برجحانه لتبين برهانه)) (٢). واستشهد بقول الشاعر :

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والأيام من عجب (٣).

١- ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٧٥.

٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ١٠٨.

٣- ينظر: الكتاب: ٢/٣٨٣، و لم ينسبه سيبويه لقائل معين. وينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٦٧، شرح ابن عقيل: ٢/٢٤٠.

فعطف (الأيام) على الكاف في (بك). وقال عنه ابن يعيش: يقبح ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر^(١)، واحتج الفراء بجواز العطف بقول الشاعر:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفَنَا * * وما بينها والكعبِ غوطِ نَفَانَفِ^(٢)

وذكر السمين الحلبي في ذلك رأيين:

- الأول: مذهب الجمهور، وهو مذهب مردود عنده بحجة ((أنه يؤدي إلى الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي، تقريره أنّ (صداً) مصدر مقدر بأن والفعل، و(أن) موصول، وقد جعلتم (المسجد) عطفاً على (سبيل) فهو من تمام صلتها، وفصل بينهما بأجنبي، وهو (وكفر به)، ومعنى كونه أجنبياً أنّه لا تعلق له بالصلة. فإن قيل: يتوسع في الظروف وحروف الجر مالم يتسع في غيرها، قيل: إنّما قيل بذلك في التقديم لا في الفصل))^(٣).

- الرأي الثاني في المذاهب النحوية فهو الإقرار بالعطف^(٤).

وقد وردت في قراءة محكمة لكبار الصحابة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي

تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بجر كلمة (الأرحام)^(٥).

وجعل ابن يعيش هذا الشاهد في الضرورات التي لا تكون مع سعة الكلام^(٦)،

وهو اعتراف منه أن الضرورات لا يمكن أن تكون مستتداً لوضع القواعد النحوية. وبالمجمل فإن جواز العطف قال به علماء مثل يونس وقطرب والأخفش الأوسط والكوفيين^(٧).

١- ينظر: شرح المفصل: ٢٨٢/٢.

٢- البيت لمسكين الدارمي. الديوان: ٥٣، ينظر: شرح المفصل: ٧٩/٣، الإنصاف: ٣٧٢، شرح التسهيل: ٣٧٧/٣.

٣- الدر المصون: ٣٩٣/٢.

٤- ينظر: المصدر نفسه ٣٩٣/٢.

٥- ينظر: السبعة في القراءات: ٢٢٦، الكشف عن وجوه القراءات ٣٧٥/١، التيسير في القراءات: ٩٣، الإنصاف: ٣/٢، شرح المفصل: ٧٨/٣، إبراز المعاني: ٤١١، تفسير البحر المحيط: ١٦٧/٣.

٦- ينظر: شرح المفصل: ٧٨/٣.

٧- ينظر: شرح التسهيل: ٣٧٦/٣، شواهد التوضيح: ١٠٧، تفسير البحر المحيط: ١٥٦/٢، المطالع السعيدة: ٢٤٨/٢.

رأي المحدثين

اختار الدكتور عبد العال سالم مكرم أن تكون كلمة (المسجد) مجرورة بالعطف على الهاء المجرورة بالباء في (به) وليست معطوفة على (سبيل) في قوله تعالى ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾، واستشهد بقول الشاعر:

تُغْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا * وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطِ نَقَانِفُ^(١)

فعطف (الكعب) على الهاء في (بينها). وفي عرف المانعين يكون: (فما بينها وبين الكعب)^(٢). وإليه ذهب الدكتور الأنصاري، وقال بوروده في القرآن في قوله تعالى: ﴿ لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٢]، فعطف (المقيمين) على الكاف في (إليك) ويكون التقدير بحسبه ((يؤمنون بالذي أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة))^(٣). واعترض غيرهم على ذلك وأول الآية بأن الواو اعتراضية، وأن كلمة (المقيمين) منصوبة على التخصيص، أي (أعني المقيمين)^(٤). واقترح بعضهم تعديل القاعدة إلى جواز العطف^(٥).

ويظهر مما تقدم أن تُقرَّ قاعدة الجواز تأييداً لقول أحد الباحثين حين استشهد بالقول المأثور كلما ذكر الحبيب المصطفى بقولنا ((صلى الله عليه وآله) أو (اللهم صلّ على محمد وآله)^(٦)، فعطف (آله) من غير إعادة حرف العطف^(٧).

ولعل المانع من القول بجوازه هو سبب مذهبي وعقائدي يتعلق بأحكام العبادات كما ذكر ذلك أحد الباحثين^(٨)، ففي قضية الوضوء اختلف الفقهاء بين الغسل أو المسح

١ - ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣١٧.

٢ - ينظر: الإنصاف: ٥/٢، أوضح المسالك: ٣/٣٩٣.

٣ - ينظر: نظرية النحو القرآني: ٧٦.

٤ - ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٤٠٧/١.

٥ - ينظر: نظرية النحو القرآني: ٧٤.

٦ - ينظر: نهج البلاغة شرح محمد عبده: ١/٣٠-١٠٣-١٠٤-١١٦.

٧ - ينظر: النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري: ٦١.

٨ - ينظر: الوظيفية التفسيرية للنحو القرآني: ٢٧٩.

على الرجلين، وذلك في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَمْسَحُوا بِأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) [المائدة: ٦]. وجاءت لفظ (أرجلكم) على ثلاث قراءات بالرفع والنصب والجر اثنتين مشهورة وأخرى شاذة^(١). واختلفوا بين أمرين: النصب في (أرجلكم) والجر، ولكلّ منها حكم، فقراءة النصب توجب الغسل، وهو ما عليه بعض الفقهاء^(٢).

وقراءة الجر توجب المسح عند آخرين^(٣). قراءة النصب تكون معطوفة على (أيديكم) أو على محل (برؤوسكم)، ويكون الغسل هو الواقع على الأرجل وليس المسح وقال به مجموعة من العلماء كالفرّاء والزجاج^(٤). ويلزم القول بهذا وقوع الفصل بين المتعاطفين، واعتراض عليه جماعة من العلماء ولكي يمرروا المسألة قالوا بجوازها على قبح.

يقول ابن عصفور: ((ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي... وأقبح ما يكون ذلك بالجمل، نحو قوله تعالى: ((فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ))، ففصل بين (أرجلكم)، وبين المعطوف عليه وهو: (وجوهكم)، بالجملة، وهي: (وامسحوا برؤوسكم)؛ لأنه ملتبس بالكلام؛ لأنّ المقصود بالجمع تعليم الوضوء، ولأجل واو العطف أيضاً الداخلة على (امسحوا)، ألا ترى أنّها تربط ما بعدها بما قبلها. وحروف العطف كلها مشتركة في العامل))^(٥). والقراءة الثانية الجر عطفًا على (رؤوسكم) أو الخفض بالجوار^(٦). فيكون المسح هو الواقع على الأرجل وليس الغسل وقال به أمير المؤمنين علي عليه السلام^(٧). وهي المعنية في هذا المقام.

١ - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٥٢، الحجة في القراءات السبع: ١٢٩، المحتسب: ٢٠٨/١، تفسير البحر المحيط: ١٩١/٤.

٢ - ينظر: كتاب الأم: ٢٧/١.

٣ - ينظر: الكافي: ١/ ٣٤٩، ٣/ ٣٠، ٤٥.

٤ - ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣٠١/١، معاني القرآن وإعرابه: ١٥٢/٢.

٥ - شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٢٤-٢٢٥؛ وينظر: تفسير البحر المحيط: ٤/ ١٩٣، الدر المصون: ٤/ ٢٠٩، اللباب: ٢٢٣/٧.

٦ - ينظر: معاني القراءات: ١/ ٣٢٦.

٧ - ينظر: مسائل الناصريات: ١٢٢.

والقراءة الثالثة الضم فتكون الواو استئنافية و(أرجلكم) مبتدأ، والخبر محذوف وتقديره (مغسولة)، أي(وأرجلكم مغسولة) وهي من القراءات الشاذة التي وردت^(١).

ونقر للباحث فيما ذهب إليه من رأي وهو أنّ المنع من جواز الجر من دون إعادة الخافض، سببه عقدي، وأنّ ((قراءة الجر موافقة لقواعد النحو القرآني وقواعد النحو التقليدي))^(٢) ، ولا بدّ من إقرارها.

١- ينظر: المحتسب: ١ / ٢٠٨؛ التبيان في إعراب القرآن: ٤٢٢/١.

٢- الوظيفة التفسيرية للنحو القرآني: ٢٩٣.

رابعاً- أثر النحو القرآني في تقييد القواعد النحوية

١- استعمال (لن) في توكيد النفي^(١)

القاعدة: قال جمهور النحويين بمنع أن تكون (لن) لتأبيد النفي فهي لتأكيد نفي المضارع وتخليصه إلى المستقبل، وليست لدوام النفي وليست للتأبيد وليست أكد من (لا)^(٢).

رأي القدامى

فرّق الزمخشري بين (لا) و(لن) في مستوى التأكيد فهما لنفي المستقبل، و(لن) أكثر تشديداً وأكثر توكيداً من (لا)، وشاهده في ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَمُنُّوا أَبَداً بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٥]. وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَمُنُّونَهُ أَبَداً بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾ [الجمعة: ٧]^(٣).

وذكر أبو حيان رجوع الزمخشري عن موقفه، فيقول: ((وهذا منه رجوع عن مذهبه في أن (لن) تقتضي النفي على التأبيد إلى مذهب الجماعة في أنها لا تقتضيه، وأما قوله إلا أن في (لن) توكيداً وتشديداً ليس في (لا)، فيحتاج ذلك إلى نقل عن مستقري اللسان))^(٤).

وذكر ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) أن معنى (لن) نفي المستقبل وهي أبلغ في النفي من (لا)؛ لأنَّ الثانية تنفي (يفعل) إذا أريد المستقبل، و(لن) تنفي الفعل إذا أريد به المستقبل، ولذا فالنفي على نية التأبيد وطول المدة يقع بها، كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَمُنُّوا أَبَداً﴾ [البقرة: ٩٥] ودليل ذلك وقوع لفظ (أبداً) معها^(٥). وذكر ابن هشام أنها ليست للتأبيد،

١ - النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): ١٤٠-١٤٣.

٢- ينظر: الكتاب: ١٠/٣، المقتضب: ٦/٢، الإيضاح: ٢٤١، شرح التسهيل: ١٤/٤، شرح الرضي: ٣٨/٤، الجنى الداني: ٢٧٠.

٣- ينظر: تفسير الكشاف: ١١٢/٦.

٤- تفسير البحر المحيط: ٢٦٤/٨.

٥- ينظر: شرح المفصل: ١١١/٨.

ولو كان كذلك لما قيدت بلفظ اليوم في قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾ [مريم: ٢٦].^(١)

رأي المحدثين

رفض بعض النحويين أن تكون للتأبيد بنفسها؛ لأنها لو كانت كذلك للزم استغناؤها عن ذكر اليوم في قوله تعالى: ((فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا)) ، وللمزم استغناؤها عن ذكر (أبداً) في قوله تعالى: ((وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا))^(٢) . وذهب الدكتور مكرم إلى رأي الجمهور القائل بعدم مفادها للتأبيد بل لتوكيد النفي^(٣) ويذهب بعض النحويين أنها لا تفيد التأبيد وإنما تفيد الاستقبال، وقد يكون قريباً منقطعاً أو بعيداً متطاولاً، ففي قوله: ﴿فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، قُيِّدَتْ بِيَوْمٍ وَاحِدٍ^(٤)، ومثله قوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُدْعَىٰ بِكُم مَّرْكُومٌ ثَلَاثَةَ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ﴾ [ال عمران: ١٢٤]، فهي موقوتة بالمعركة^(٥)، ولو كانت تفيد التأبيد لما احتاجت لذكر الغاية في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نُبْرِحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، والغاية (حتى يرجع) فهي تفيد الاستقبال وقد يكون بعيداً متطاولاً. فيما ذهب آخرون إلى أنها تفيد التأبيد بدليل قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا لَوِطُ إِنَّا رُسلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ﴾ [هود: ٨١].

ويرى أن رفض رأي الزمخشري ومقالته بدلالاتها على التأبيد نابع من منبع فقهي وليس لغوي؛ لأنه فسر قوله تعالى ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرُ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] على نفي مطلق الرؤية في الدنيا والآخرة. في حين رفض أبو حيان أن تكون للتأبيد؛ لأن معتقده يقول بتحقق الرؤية في الآخرة^(٦). وتابع باحث الزمخشري

١- ينظر: مغني اللبيب: ٥٠٤/٣.

٢- ينظر: شرح التصريح: ٣٥٧/٢.

٣- ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٠٩.

٤- ينظر: مغني اللبيب: ٥٠٥/٣.

٥- ينظر: مغني اللبيب: ٥٠٥/٣، معاني النحو: ٣١١/٣، النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): : ١٤٥.

٦- ينظر: تفسير الكشاف: ٥٠٢/٢، الزمن النحوي في قصص القرآن: ٦٧ رسائل جامعة البصرة وأطاريحها لنحو القرآن ١٩٩٨-٢٠١٢ نقد وتقويم (رسالة): : ٧١.

لتوافر النصوص، ورأى أن رأي أبي حيان يمثل واقعه العقائدي^(١). ومن النصوص التي تدل على التأييد قوله تعالى: ﴿ وَأُوحِيَ إِلَى نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ ﴾ [هود: ٣٦] يتضح مما سبق أنها قد لا تفيد التأييد مجردة، فلو كانت كذلك لما صح ذكر الغاية ولا قيدها بزمان، وقد يكون الأمر معكوساً؛ أي إنها تدل على التأييد وقد قطع تأييدها بذكر الزمن معها.

ويذكر ابن مالك عدم دلالتها على التأييد بوجود ما يدل على غاية انتهائها^(٢)؛ كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَنْ نُبْرِحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ [طه: ٩١]، أي إن البراح مدته تنتهي عند رجوع موسى^(٣).

لقد توزع استعمال (لن) بين التأييد وبين تأكيد النفي، أما القول إنها لتقييد الزمن والفارق في الزمن فهو زخرف قول، وتقييد القاعدة بالقول أنها تفيد التأييد إلا إذا توافر ما يحدد زمنها.

٢ - الدلالة الزمنية للسين وسوف^(٤)

القاعدة: يذكر جمهور النحويين أن السين وسوف الداخلتين على المضارع يختلفان في الدلالة الزمنية، فسوف أشد تراخياً وأوسع وأفصح في التنفيس من السين في دلالة الاستقبال^(٥).

رأي القدامى

يرى جمهور النحويين أن السين وسوف المفيدتين للاستقبال، والداخلتين على الفعل المضارع مختلفتان في الدلالة الزمنية؛ لأنّ سوف أشد تراخياً في الاستقبال من السين^(١).

١- ينظر: الزمن النحوي في قصص القرآن: ٩٩، رسائل جامعة البصرة وأطاريحها لنحو القرآن ١٩٩٨-٢٠١٢ نقد وتقويم (رسالة): ٧١.
٢- ينظر: شرح التسهيل: ١٤/٤.
٣- ينظر: شرح التصريح: ٣٥٧/٢.
٤ (ينظر: النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ٩٨، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة): ١٢١،
٥- ينظر: الإنصاف: ٦٤٦/٢، شرح الرضي: ٢/٤٨٨، الجنى الداني: ٥٩-٦٠، الصاحبى: ١٥٤، شرح المفصل: ١٤٨/٨.

واختلف النحاة في زمنيتهما، هل أن السين مقتطعة من سوف، أم هي أصل برأسها؟

فالكوفيون ذهبوا إلى أن السين جزء من سوف، ويرى نحاة البصرة خلاف ذلك،
ومن النصوص التي استحضروها قالوا إن سوف فيها تراخ أشد من السين (٢).

وخالف ابن هشام جمهور النحويين، فقال بالتساوي بينهما في الدلالة الزمنية، وقدم
أمثلة عن ذلك بقوله: ((فإنَّ العرب عبَّرت بـ(سيفعل)، (وسوف يفعل) عن المعنى الواحد
الواقع في وقت واحد، فصَحَّ بذلك توافقهما وعدم تخالفهما)) (٣).

وتبقى مشكلة الوصول إلى المقصود بصناعة الأمثلة لأنَّه منهج تعليمي لا يمت
للمنهج الوصفي بصلة؛ لأنَّ صناعة الأمثلة صناعة نحوية، وأخطر من ذلك أن
المسألة تعمم على النصِّ القرآني، فيقابل كلام الله عز وجل بصناعة المثال البشري.

واستشهد القائلون بالتساوي بقوله تعالى: (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا
دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُولَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا) ﴿النساء: ١٤٦﴾.

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَقَضَلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ
صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا﴾ ﴿النساء: ١٧٥﴾، ثم احتجوا بالموروث الشعري ويقول الشاعر:

وما حالة إلا سيصرفُ حالها * إلى حالةٍ أُخرى وسوف تزولُ (٤)

وحكى ابن مالك بتعاقبهما، وذهب إلى أنَّهما بمعنى واحد من حيث الدلالة
الزمنية،

وجمع النصِّ القرآني والشاهد الشعري في إثبات مذهبه، وأشار إلى أن الفرق
بينهما الخفة في الاستعمال؛ فالسين أخف من سوف (٥)، ومنها قراءة ابن مسعود في

١ - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٦٤٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٤٨، والجني الداني في
حروف المعاني: ٥٩، ٦٠.

٢ - ينظر: الإنصاف: ٢ / ٦٥٣.

٣ - مغني اللبيب: ٢ / ٣٤٧، وينظر: شرح التسهيل: ١ / ٢٧.

٤ - ينظر: شرح التسهيل: ١ / ٢٧ ولم ينسب البيت لقائل معين. ، همع الهوامع: ٢ / ٣٩٣.

٥ - شرح التسهيل: ١ / ٢٧.

قوله تعالى: ﴿وَكَسَوْفُ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] ، بالسين، ذكر ذلك الفراء، واعتمد القراءة على الرسم القرآني (١) .

رأي المحدثين

لم تتعد أقوال المحدثين عن آراء القدماء فجاءت قريبة منهم، فالمخزومي يرى تعاقبهما بقوله: ((كالسين وسوف في تخليص يفعل للمستقبل)) (٢) .

وذهب الشيخ عبد الخالق عضيمة إلى تساويهما في الدلالة (٣). فيما ذهب الدكتور تمام حسّان إلى رأي الجمهور في اختلاف دلالتهما، فجعل (سوف) للزمن البعيد والسين للقريب (٤) وتابعه الدكتور فاضل السامرائي (٥).

ويرى الدكتور مالك المطلبي أنّ الفرق بينهما من جهة الاستعمال القرآني؛ فآيات الجانب الدنيوي جاءت بالسين، أما الآخروي فجاءت بسوف (٦).

وقد رُدّ هذا الرأي من جهات عدّة، أولها وجود آيات قرآنية اقترنت بالسين، وهي تخص الآخرة، وهو وقت بعيد كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَهُمْ فِيهَا أَنْزَالٌ مُطَهَّرٌ وَهُمْ فِيهَا ظِلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧]. وقوله تعالى: ﴿سَأُصَلِّبُ سَعْرًا﴾ [المدثر: ٢٦] (٧).

والسبب الآخر قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعَاَسَرْتَ فَتَسْرُضْ لَهُ أُخْرَى﴾ [الطلاق: ٦] ، فحرف السين لا يتقيد بقرب أو بعد، وقد ورد بجملة شرطية. وسبب ثالث جعل (سوف) تختص بالزمن البعيد واقترانها بالجانب الأخروي مع وجود آيات دخلت فيها سوف على

١- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٧٤/٣، إعراب ثلاثين سورة: ١١٦، المحرر الوجيز: ٤٩٤/٥.

٢- في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٥٩.

٣- ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ١٧٦/٢.

٤- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٤٥.

٥- ينظر: معاني النحو: ٤٠٤/٤.

٦- ينظر: الزمن واللغة: ٢٩١.

٧- ينظر: النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ١٠١.

المضارع، وهي تتحدث عن وقت قريب ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ ﴾ (٩٧) قَالَ سَوْفَ اسْتَغْفِرُكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿ [يوسف: ٩٧-٩٨].

ويمكن ملاحظة الفرق من عدمه ودلالاتهما بملاحظة السياق، فقد وردت صيغة (سيفعل) في القرآن في سبعة وخمسين موضعاً، منها أحد عشر موضعاً مع الفعل (يقول) كما في قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمُ اللَّيْلِ كَانُوا عَلَيْهَا ﴾ [البقرة: ١٤٢]، وصيغة (سيقول) تأتي في سياق أسلوب الحوار بين المتحاورين، وهي مُشعرة بقرب الزمن، ومناسبة للسياقات الحوارية الجادة ليوحي لك بأن الحدث قريب وكأنها مشاهد حية، ولكنه يعود ليقول إن هذه الصور تأتي من النص وليس من الحرف، فالذي يحدد زمنها السياق الذي وضعت فيه^(١)،

ولكن يمكن الردّ عليه أنّ الحوار استعمل (سوف) أيضاً في مجريات أحداث متسارعة جداً، تنم عن فورة غضب، وثورة الغضب تحدث أحداثها بشكل سريع، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ أَنُؤْمِنُ بِهِ قَبْلَ أَنْ أَدْنَ لَكُمْ إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَّكْرُؤُهُ فِي الْمَدِينَةِ لَتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [الاعراف: ١٢٣].

وكذلك الحوار الذي جرى بين الله وموسى في ميقاته، وهي أيضاً أحداث لا تفصل بينها فاصلة زمنية طويلة، بل هي أحداث متسلسلة قريبة الحدث من بعضها بشكل كبير، كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَمَا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أْمُرْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرَاكَ فِي الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ بُنْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الاعراف: ١٤٣].

يتضح أنّ الأمر لا يتعلق باختلاف الأزمنة، وإنما يتعلق بالخفة والتقل في موسيقى الألفاظ، فالسین أسهل وتلائم بعض التراكيب الموسيقية، في حين لا تنفع في غيرها، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ الْمَكْرُ جَمِيعًا يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ

١- ينظر: النص والزمن دراسة في صيغتي (سيفعل) و(سوف يفعل) في القرآن الكريم: ١٣٤-١٣٥.

نَفْسٍ وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ ﴿الرعد:٤٢﴾. فهذا العلم الذي سيقع واليقين ليس حاضراً وإنما هو بعيد لكن لو أبدلنا السين بسوف لاختلت موسيقى الآية، وقد استعملت سوف مع الفعل نفسه (يعلم) وللغاية نفسها، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَابُ عُثْمَانَ وَهَامَانَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَالَّذِينَ أُظْلِمُوا فِي الْقُرْآنِ وَالْحَكِيمُ﴾ [الزخرف:٨٩] ، فالاستعمال بحسب الخفة أو الثقل في القراءة القرآنية.

وقد ذهب من تناول هذه المسألة من الباحثين إلى القول بتوحد دلالتها^(١)، والبحث يذهب إلى أن تنقيد القاعدة بتعاقبها في الدلالة وتقييد اختلافها في السياق.

٣- حذف الفاعل^(٢)

القاعدة: ذكر جمهور النحويين أن الفاعل عمدة في الجملة ولا يحل حذفه فهو واجب الذكر، فإن لم يظهر في الجملة أو ما يوهم اختفائه، فهو ضمير مستتر ويؤول فلا يحل حذفه إلا مع رافعه المدلول عليه، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذُ بِرَأْسِهَا﴾ [النور: ٤٠] ، فالفاعل لـ(أخرج) هو الضمير الواقع في وصف البحر المظلم، الذي يخرج يده فيه فلا يراها^(٣).

رأي القدماء: منع ابن هشام حذف الفاعل؛ لأنه والفعل كالجاء الواحد^(٤). وذهب بعض النحويين إلى جواز حذفه إذا دلّ عليه دليل نحو: (ضربتُ وضربتُ زيداً)^(٥).

ومن النصوص القرآنية قوله تعالى: ﴿كَأَلَا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦]. وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ﴾ [الصافات: ١٧٧] وقوله: ﴿أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ [الصافات: ٢٢].

١ - ينظر: النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ١٠٠، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته(رسالة): ١٢٣.

٢ (النحو القرآني نحو رؤية دلالية(رسالة): ٦٩ ، موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته(رسالة): ٢٢.

٣- ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣٩٥/١.

٤- ينظر: أوضح المسالك: ٨٨- ٨٩، شرح شذور الذهب: ١٩٦- ١٩٧، مغني اللبيب: ٣٣/٦.

٥- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٠٠ / ٢ ، مغني اللبيب: ٣٣٦ / ٦.

١٧٦]. فيما أنكر ابن مالك قول من قال بحذف الفاعل في قوله تعالى: ﴿ وَبَيَّنَّا لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [ابراهيم: ٤٥]. فالفاعل عنده تقديره: (وتبين لكم العلم)، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسُجُنَّتْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٥]، فالفاعل عنده تقديره: (ثم بدا لهم البداء) (١).

وذكر ابن هشام أن الفاعل لا يحذف، فإن جاء ما ظاهره الحذف حمل على التقدير بضمير مستتر (٢). وفي موضع آخر يقول إن الفاعل يحذف ويكون ضميراً مستتراً راجع لمذكور يدل عليه، كقولك: (زيد قام)، أو يدل عليه الكلام من حال أو مقام كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾ [القيامة: ٢٦] (٣).

فكما قال الزركشي (ت٧٤٥هـ) والسيوطي أن الفاعل لا يحذف، ولكن يستتر، فالحذف مجلبة للالتباس (٤). ومنعه ابن جني من غير دلالة حالية أو مقامية (٥).

رأي المحدثين

ذكر الدكتور الجواري أن ألفاظ القرآن وتراكيبه يشيع فيها حذف الفاعل، ومجيء الفعل وحده ولا يوجد ما يسبقه ليبدل عليه، كقوله تعالى ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ فَاخْلُقَ فَسَوَّىٰ ﴾ [القيامة: ٣٨]، فالفاعل يفهم من سياق المقام (٦)؛ ولذا لا داع لما يفرضه النحاة من عدم إجازة الحذف؛ لأن الفعل له قوة الاسم، كما في قوله تعالى: ((ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسُجُنَّتْ حَتَّىٰ حِينٍ))، ففاعل (بدا) محذوف (٧).

ومن المفارقات التي تحدث في النحو القرآني أنهم يؤمنون بأن الفاعل يأتي جملة، ويستقتلون للدفاع عن ذلك، وشاهدهم قوله تعالى: ﴿ وَبَيَّنَّا لَكُمُ كَيْفَ فَعَلْنَا

١- شرح الكافية الشافية: ٦٠٠/٢.

٢- ينظر: مغني اللبيب: ٣٣٧/٦.

٣- ينظر: شرح شذور الذهب: ١٩٦، أوضح المسالك: ٨٨/١.

٤- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١٨٠/٣، همع الهوامع: ٢٥٥/٢.

٥- ينظر: الخصائص: ٣٧٠/٢.

٦- ينظر: نظرية النحو القرآني: ٢٧.

٧- ينظر: المصدر نفسه: ٣٠.

﴿إبراهيم: ٤٥﴾. وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا آيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، ولا يقولون بحذف الفاعل، في الوقت الذي يقولون بأن هناك جملاً اكتفت بالفعل من دون الحاجة إلى الفاعل.

وذهب أحد الباحثين الى القول بجواز حذف الفاعل والاكتفاء بالفعل^(١).

إن الحذف ظاهرة لغوية مظاهرها في جميع اللغات البشرية وتتشترك أيضاً في أسبابه، والفاعل مقترن بالفعل، فلا وجود لفعل من دون فاعل عقلاً، وهذا ما أقره جميع النحاة، ولا خلاف، والقاعده ذكرها النحاة أن الفاعل إما أن يكون مستترا، أو يدلّ عليه واقع الحال، فنقول يجوز حذف الفاعل بشرط ما يدلّ عليه في التركيب أو المقام.

خامساً- أثر النحو القرآني في استحداث قواعد نحوية مستنبطة من النص القرآني

١- الفصل بين المتعاطفين بشبه الجملة^(١):

القاعدة : انطلقت المسألة من رأي أبي علي الفارسي الذي لا يجيز الفصل بين المتعاطفين بالظرف أو الجار والمجرور، كما نقله ابن مالك في كتبه وتمثل بقول الشاعر:

يوماً تراها كشيبه أُرديّة الـ * * * عصب ويوماً أُديمها نَغلا (٢)

رأي القدامى

ويرى السمين الحلبي أنّ هذا البيت قابل للتأويل، ((فإن قيل: إنما لم يجعله أبو علي من ذلك؛ لأنه يؤدي إلى تخصيص الظرف الثاني بما وقع في الأول، وهو أنه (تراها) كـ (أردية العصب) في اليوم الأول والثاني؛ لأن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه... فالجواب: أنه لو تركنا والظاهر من غير تقييد الظرف الثاني بمعنى آخر، كان الحكم كما ذكرت؛ لأنه الظاهر ذكرت في مثالك "ضربتُ زيداً يومَ الجمعة ويومَ السبت"، أما إذا قيدته بشيء آخر فقد تُرك ذلك الظاهر لهذا النص، ألا تراك تقول: "ضربتُ زيداً يومَ الجمعة وعمرًا يومَ السبت"، فذلك هذا))^(٣).

وذهب إلى تخطئة رأي أبي علي الفارسي، وأنّ الفصل بشبه الجملة جائز بالاختيار، واعتمد على رأيه في تشريع القاعدة على المستنبط من النصوص القرآنية، وهي: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، ففصل بـ(إذا) بين الواو و(أن تحكموا) المعطوف على (أن تؤدوا)^(٤).

وقد أشار السمين الحلبي إلى هذا العطف بقوله: ((والظاهر أن قوله (أن تحكموا) معطوفة على (أن تؤدوا)، أي: يأمركم بتأدية الأمانات وبالحكم بالعدل، فيكون قد فصل

١ - ينظر: النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ١٢٥.

٢ - البيت للأعشى. الديوان: ٢٣٣. ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٩٥، شرح الكافية الشافية: ١٢٣٩/٣.

٣ - الدر المصون: ١٠-٩/٤.

٤ - ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٣٩/٣.

بين حرف العطف والمعطوف بالظرف))^(١). وقوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ [البقرة: ٢٠١]، ففصل بـ (في الآخرة) الجار والمجرور بين الواو و(حسنة).

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [النساء: ٩] ففصل بـ(خلفهم) بين (الواو) و(سدًّا)^(٢). ومنه قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بِمِثْلَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق: ١٢]، ففصل بـ(من الأرض) بين (الواو) و(مثلهن)^(٣).

رأي المحدثين

أشار محيي الدين درويش إلى هذه المسألة الخلافية بين أبي علي الفارسي وابن مالك، وهل يصح الفصل بين حرف العطف وما عطف عليه بشبه الجملة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ [النساء: ٥٨]، إلى هذا الفصل حين جعل (بين الناس) ظرفًا متعلقًا بـ(حكمتم) والمصدر المؤول في (أن تحكمو) معطوفًا على (أن تؤدوا)^(٤).

ويرى أحد الباحثين أن ((جواز الفصل بين العاطف والمعطوف بشبه الجملة من المسائل التي انفرد بها ابن مالك من بين النحويين))^(٥). ويذهب إلى إقرار مثل هذه القاعدة.

ومثل هذه القواعد التي انفرد بها بعض النحويين، وتكون مستنبطة من النصّ القرآني بعد استقراء آياته، هو مظهر من مظاهر الاتجاه الي دعا إليه الدكتور عبد العال سالم

١- الدر المصون: ١٠٩-٩/٤.

٢- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٢٣٩ / ٣.

٣- ينظر: المصدر نفسه: ١٢٣٩/٣.

٤- ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٤ / ١٠، ٤٥/٥.

٥- النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ١٢٧.

مكرم، والذي يتمثل في استقراء النصوص القرآنية واستتباط قواعد النحو منها^(١). وهذا المنهج هو أحد مصاديق نظرية النحو القرآني، والتي يجب أن تعتمد في تأصيل قواعد النحو.

٢- تكرار البديل^(٢)

القاعدة: ذكر الزركشي جواز تكرار البديل، مستنداً لقوله تعالى: ﴿إِلَّا تُصْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، إذ يرى الزركشي أن (إِذْ هُمَا) بديل من (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا) و(إِذْ يَقُولُ) بديل من (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)^(٣).

ومن هذه الإشارة يقرر الدكتور اللبدي استحداث قاعدة الجواز في تكرار البديل. ويحاول استحداث قواعد نحوية من إشارات في المراجع النحوية، ومن هذه الاستحداثات قاعدة تكرار البديل التي أشار إليها الدكتور محمد سمير اللبدي^(٤).

رأي القدامى

يقول الزمخشري في: ((إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)) إنها بديل من الآخر الذي في قوله تعالى: (إِذْ أَخْرَجَهُ)؛ لأنهما وقعا في زمن واحد ووقت واحد، وهو زمن الخروج والكون في الغار، فد(إِذْ) المضافة إلى جملة (يقول) بديل من (إِذْ) المضافة إلى جملة (هما في الغار) بديل اشتمال^(٥). وذهب الرازي إلى أن معنى (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) عام الهجرة، فيعربها بدلاً من (إِذْ أَخْرَجَهُ) على أنه بديل بعض، والمراد منه أنه زمن متسع، وأعرب (إِذْ يَقُولُ): بديل ثانٍ أو ظرف ثانٍ^(٦). وتابعه ابن عادل على أن (إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ) بديل بعض من (إِذْ أَخْرَجَهُ) و(إِذْ يَقُولُ) بديل ثانٍ^(٧).

١ - ينظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٠٦

٢ (ينظر نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية(رسالة): ٧٤.

٣- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٤٦١/٢.

٤- ينظر: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: ١٩٧.

٥- تفسير الكشاف: ٤٥/٣، نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية(رسالة): ٧٥.

٦- ينظر: تفسير الرازي: ٦٥/١٦.

٧- ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٩٤/١٠.

رأي المحدثين

ويرفض بعض المحدثين مثل هذه القواعد لأنه يرى أنّ الظروف غير متحدة الأزمنة وإن كان الحديث واحداً، ودليله أنّ الظرف ذكر ثلاث مرات للدلالة على أنّ كلّ ظرف له معنى مختلف عن الآخر؛ ((فالحديث الأول هو النصرة عند الخروج... فمر من بينهم فلم يروه، حتى أنه لقد مر زمن ليس بالقليل على ذلك... وأما الحدث الثاني وهو اللجوء في الغار... ولذلك نقول إن الزمن الأول غير الزمن الثاني، فكيف يكون بدلاً منه، ثم يبدأ الحدث الثالث وهو وصول الركب إلى باب الغار وعودتهم خائبين... وهذا المعنى لم يكن إلا بعد ثلاثة أيام، وبذلك اختلف هذا الزمن عن الزمن الثاني، بل والأول كذلك))^(١).

قد تكون هناك فعلاً قواعد مستنبطة من النصّ القرآني لم يسجلها النحاة، ولكن ليس مثل هذه، فقد أشاروا إليها ومنعوا وقوعها إلا في بدل الإضراب وهو ضعيف لا يقع في القرآن^(٢). والحق إنّ مثل هذه القواعد تحتاج إلى شيء من التأنّي؛ لكي تحقق التوافق مع المعاني القرآنية، وعلى وجه الخصوص تلك القواعد المستنبطة من القرآن الكريم، فدراسة التركيب القرآني جزء من عملية التعميد وليس كل التعميد؛ فهناك عناصر أخرى متعلقة بالنصّ القرآني تحتاج إلى التفات واهتمام، وقد تكون عناصر غير لغوية كأسباب النزول وغيرها، لتحقيق القاعدة النحوية التجانس مع قصدية النصّ القرآني ولا تخالفه.

١- نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة): ٧٥.

٢- ينظر: مغني اللبيب: ١٤٤/٢.

الفصل الثالث

القراءات القرآنية في الرسائل الجامعية وأثرها في قواعد النحو القرآني

- أولاً- مفهوم القراءات والاختلاف في نسبتها للقرآن الكريم.
- ثانياً- القراءات القرآنية عند القدماء والمحدثين
- ثالثاً- علاقة القراءات باللهاجات.
- رابعاً- أثر القراءات القرآنية في صناعة قواعد النحو القرآني.
- خامساً- مسائل النحو القرآني المعتمدة على القراءات القرآنية و أثر القراءات في التقعيد النحوي عند النحاة.

الفصل الثالث: القراءات القرآنية في الرسائل الجامعية وأثرها في قواعد النحو القرآني

تُمثّل دراسة القراءات القرآنية عند أصحاب نظريّة النحو القرآنيّ أصلاً من أصول النظرية، ومن الأسس العلمية التي يُبنى عليها نحو القرآن. وإنّ أغلب النحاة الأوائل كانوا من القراء ومن أساطينهم، وقد أسهموا في الملاءمة بين القراءات المتواترة و كلام العرب^(١).

ولم تخلُ كتب النحويين من ذكر القراءات في أحكامهم النحوية ومؤلفاتهم، وذكر سيبويه: أن القراءة لا تخالف؛ لأنها سنّة^(٢). ولم تسلم القراءات ولا القراء من الطعن من بعض النحويين؛ لأن حجيتها لم تثبت عندهم^(٣).

وتتنوعت مواقف الباحثين بين مؤيد لوجود القراءات في النحو القرآني، ومعارض لها، والاكتفاء بما موجود بين الدفتين أو ما يطلق عليه الرسم العثماني الحالي. وتعددت آراء الباحثين في مسألة اعتماد القراءات في نظرية النحو القرآني بين القبول والرفض، ويذكر بعض الباحثين ارتباط مفهوم النحو القرآني بالقراءات القرآنية عند النحويين الأوائل؛ لأنّ أغلبهم كانوا من القراء^(٤). ورفض بعض الباحثين ادخال القراءات في منهج التقعيد وفق نظرية النحو القرآني، والاقتصار على القرآن بشكله الذي بين أيدينا؛ لأنّ اعتمادها يشنت ذهن المتعلم، ويجعل القاعدة النحوية مفتوحة، وقد يحصل تعارض وتصادم بينها فلا يعطي نتائج دقيقة؛ لكثرتها واختلافها^(٥). فيما ذهب باحثون إلى ضرورة اعتماد القراءات القرآنية^(٦).

١- ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٧٧.

٢- ينظر: الكتاب: ١/٤٨.

٣- ينظر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام: ١/٢٤٩.

٤ (ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة) : ٥، الوظيفة التفسيرية للنحو القرآني(رسالة): ١١.

٥ (ينظر : ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري — المنصوبات والجملة الشرطية مثالين(رسالة): ٢٦، النحو القرآني نحو رؤية دلالية(رسالة): ٦٢، النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبدالعال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري(رسالة): ٩.

٦ (ينظر : الوظيفة التفسيرية للنحو القرآني(رسالة): ٥١، مباحث النحو القرآني في كتاب الأمالي الشجرية لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) (رسالة): ١٠، النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية(رسالة): ١٧.

أولاً : مفهوم القراءات والاختلاف في نسبتها للقرآن الكريم

القراءات في الاصطلاح ((علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله))^(١)، و مصدرها اختلاف الرواية و تعدد اللهجات^(٢).

و ذكر حديث مروى عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام أن الاختلاف يجيء من الرواة وأن القرآن واحد^(٣).

والنصّ القرآني في أوله كان مجرداً من الشكل والنقط، فكان محتملاً لتعدد القراءات وهي اجتهادات لضبط النص القرآني وعدّه بعضهم أحد أسباب ظهور القراءات^(٤).

وتظهر علاقة القراءات بالنحو من شرطهم أن تكون القراءة موافقة للغة العربية ولقواعد النحو والآراء النحوية ولو من وجه من وجوه النحو وإلا فهي شاذة^(٥).

واختلف الدارسون في القراءات ونسبتها للقرآن الكريم بين رأيتين؛ الأولى أنهما حقيقة واحدة^(٦).

والرأي الآخر أنهما حقيقتان متغايرتان مختلفتان^(٧)، والحق: ((أن لا علاقة بين حقيقة القرآن وحقيقة القراءات، فالقرآن هو النص الإلهي المحفوظ، والقراءات هي أداء نطق ذلك النص اتفاقاً واختلافاً، والقرآن ذاته لا اختلاف في حقيقته إطلاقاً))^(٨).

ثانياً : القراءات عند القدامى والمحدثين

ويمكن تقسيم مواقف النحاة من القراءة على أقسام^(١)؛ القسم الأول يسلم للقراءات، كالخليل وعبدالله بن أبي اسحاق ويونس بن حبيب، والقسم الثاني تعاملوا مع القراءات

١- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ٤٩٥.

٢- ينظر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: ٩١-٩٧، أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى التفسيري: ١٢.

٣- ينظر: كتاب الكافي: ٣٤٨/٢-٣٤٩، دراسات في علوم القرآن الكريم: ٢٩-٣٩.

٤- ينظر: تاريخ القرآن، د. محمد حسين الصغير: ٩٩.

٥- ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ٤٧، المرشد الوجيز: ١٧١-١٧٢.

٦- ينظر: النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ٢-٦.

٧- ينظر: الوظيفة التفسيرية للنحو القرآني (رسالة): ٥١.

٨- تاريخ القرآن، د. محمد حسين الصغير: ١١٨.

على مبدأ القياس، فهو المعيار الأول لقبول الكلام مهما كان، شعراً أو قرآناً أو قراءة قرآنية وإن كانت ثابتة أو متواترة، فالنحو عندهم قائم على مقاييس وقوانين تخضع لقوالب، كابن عصفور وابن الأنباري، ومنهم الزجاج وأبو جعفر النحاس والعكبري .

ومنهم من جعلها توقيفية وقال بتواترها^(٢)، ومنهم من أنكر تواترها عن النبي صلى الله عليه وآله، وقال بتواترها عن القراء واجتهاداتهم^(٣).

و((صدر عن جماعة من النحويين تخطئة بعض القراءات واتهام أصحابها بقلّة الضبط أو أنهم يقرؤون على لغة ضعيفة أو شاذة))^(٤). واحتج النحاة بالقراءات مثلما احتجوا بكلام العرب^(٥).

وعُرف عن الخليل أنه كان يحسن الظن بالقراءات، فذكر قراءة أبي عمرو في قوله تعالى: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ [سبأ: ١٠]، فقرأ: (والطيْرُ) بالرفع وهي قراءة شاذة^(٦). وذكر أنّ العرب يقولون (يا زيد والنضر) بالرفع وهو القياس^(٧)؛ لأنك عطف الاسم المحلى بالألف واللام على المنادى المبني، والقياس عنده الرفع لأن الاسم التابع للمنادى المرفوع مرفوع مثله.

ويرى من تناول موقف سيبويه من القراءات القرآنية أنه استعمل القراءات في رأيه النحوي^(٨). ووصف بعضها بأنها جيدة، أو أنها عربية قوية، أو كثيرة الدوران على ألسنة العرب، أو أنها لغة من لغات العرب^(٩)، و تعرض لقراءة عيسى بن عمر ويحيى بن يعمر في قوله تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: ٢]، فقرأ (الزانية) بالنصب، وهي قراءة شاذة^(١٠)، وسوّج هذه القراءة بأن قدر فعلاً مضمراً:

- ١- ينظر: أثر الدليل العقلي في التوجيه النحوي: ٨٥- ٨٩.
- ٢- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١، القراءات عند سيبويه: ٣.
- ٣- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١.
- ٤- الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٤٢، وينظر: القراءات عند سيبويه: ٦.
- ٥- ينظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي دراسة في المنهج والتحقيق: ٨٨.
- ٦- ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٢٢.
- ٧- ينظر: الكتاب: ١٨٧/٢.
- ٨- ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف: ١٩، أثر القرآن والقراءات في النحو: ٣٢٩.
- ٩- ينظر: الكتاب: ٤٤/١-٩٤-٣-٥٤٩، ٨٢-١٠٧، ١٤٨، ١٣٢/٣، ٤٤٤/٤.
- ١٠- ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ١٠٠.

(فاجلدوا الزانية)، وجوز دخول الفاء مع الأمر لمضارعتة الشرط، وعدها قراءة عربية قوية^(١).

وتضاربت الآراء في موقف سيبويه من القراءات فموقف اتهامه بتضعيف القراءة وقد اتهم بذلك لانتماء مدرسة البصرة إليه، وموقف البصرة من القراءات معلوم واضح ولم يتعامل معها بقدسية^(٢).

ويرى عبد الرحمن السيد وعبد الجبار النائلة أن سيبويه كان يضعف القراءات^(٣). وموقف آخر يرى أن سيبويه عدها سنة لا يقبل معها التخطئة^(٤).

ويرى بعض الباحثين أن سيبويه لا يستشهد بالقراءة وإنما يستشهد باللهجة، والقراءة لدية لهجة، ولذا يعد بعضها ضعيفة أو قليلة^(٥)، فهو يحمل القراءة على اللهجة ويتعامل معها على هذا^(٦). كما في قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف: ٣١]، في لغة أهل الحجاز، وعلى الرفع في لغة بني تميم، والدليل على أن سيبويه يفرق بينهما أنه إذا استشهد بالآية القرآنية يقول: قال الله تعالى، وإذا أراد أن يستشهد بالقراءة فإنه يذكر القارئ وقراءته، وقد ينسبها إلى قبيلة^(٧). والظاهر أن سيبويه تعامل مع القراءات وفق نموذج النحوي، فإنه إذا وجدها موافقة استشهد بها، وإن وجدها غير ذلك أهملها.

و ذهب الكسائي إلى رفع (ملائكته) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الاحزاب: ٥٦]، وعطفها على اسم إن قبل مجيء الخبر (يصلون)، وذهب الفراء إلى رأي الكسائي؛ لأن الكسائي يقول لا ينتصب الممدوح إلا عند تمام الخبر، وجمهور النحاة لا يجيزون ذلك قبل استكمال الخبر^(٨).

١- ينظر: الكتاب: ١/١٤٤.

٢- ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٨٤، القراءات القرآنية في كتاب سيبويه: ٩.

٣- ينظر: مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها: ٢٣٠ - ٢٣٦، الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٣٦ - ٢٣٧.

٤- ينظر: الكتاب ١/١٤٨، المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي: ٧٧.

٥- ينظر: الكتاب: ١/٥٨، ٤/٣٣٨، القراءات القرآنية في كتاب سيبويه: ١١.

٦- ينظر: دراسات في كتاب سيبويه: ٣٨.

٧- ينظر: القراءات القرآنية في كتاب سيبويه: ١٢.

٨- ينظر: معاني القرآن للكسائي: ٢١٤، معاني القرآن للفراء: ١/١٠٧، مختصر في شواذ القرآن: ١٢١، الكشف: ٩٢/٥، اعراب القراءات الشواذ للعكبري: ٣١٦/٢.

وقرأ الكسائي بما يخالف الكثير الشائع، نحو قوله تعالى: (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴿٥﴾ [القدر: ٥] ، فقرأ بكسر اللام من (مطلع)؛ وعَلَّل ذلك بالقول: ((إنه من طَلَعَ يَطْلَعُ))^(١). والكثير الشائع في اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي أن يكون على وزن (مَفْعِل) من باب فَعَلَ يَفْعِلُ^(٢).

وقد سجلت المراجع النحوية مطاعن عديدة في القراءات، ونعت بعضها باللحن أو الشذوذ، في الوقت الذي يرى بعضهم أن القراءة سنة واتباعها واجب^(٣).

وكان الفراء يطعن بمعظمها ويصفها بالخطأ، أو أنه لا يشتبهها، وقبيحة، أو أنها شاذة، أو أنها ضعيفة، ويتهم الفراء بالوهم^(٤)، وتعرض لقراءة الحسن البصري في قوله تعالى ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِيهُمُ﴾ [الاحقاف: ٢٥]، فقرأ: (لا تُرى) وهي قراءة ضعيفة^(٥). وقال الفراء إنها قبيحة؛ لأن العرب تذكر فعل المؤنث قبل (إلا)، فقالوا لم يبق إلا جاريتك^(٦).

وجوز المبرد قراءة ابن عباس والأعرج الشاذة^(٧) في نصب كلمة (فيغفر) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُهَا حَتَّى يُحَاسِبَكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، يقول: ((إذا عطف في الجزاء فيجوز الجزم والرفع، وكذلك يجوز النصب وإن كان قبيحاً، وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أضرب بالجزم والرفع والنصب))^(٨).

ومع تجويزه للقراءة لكنه يصفها بالقبيحة لأنه كان متشددًا في قبول القراءات. واجتهد ابن جني في توجيه القراءات، وله نهج في ردها وقبولها، فهو يحاول جاهداً تخريج أغلب القراءات لتكون موافقة، كتخريجه لقراءة حمزة في جر (الأرحام) أنها

١- معاني القرآن للكسائي: ٢٥٧.

٢- ينظر: مواقف النحاة من القراءات القرآنية: ١٦٦.

٣- ينظر: الكتاب: ١٤٨/١.

٤- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٤/١، ١٦٦، ١٨٥، ١٨٣، ٧٥/٢.

٥- ينظر: المحتسب: ٢٦٦/٢.

٦- ينظر: معاني القرآن: ٥٥/٣.

٧- ينظر: تفسير البحر المحيط: ٣٧٦/٢.

٨- ينظر: المقتضب: ٢٢/٢.

مجرورة بياء محذوفة لتقدم ذكرها^(١). ومن الشواهد التي رد فيها بعض القراءات جاء في الخصائص: ((فأما قول أبي الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودَّعه^(٢))

فشاذ، وكذلك قراءة بعضهم (ما ودَّعك) في قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [الضحى: ٣]^(٣).

يقول الداني(ت٤٤٤هـ): ((والأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأفيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية. إذا ثبت عنهم لم يرد لها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، فلزم قبولها والمصير إليها))^(٤).

ودافع ابن يعيش عن قراءة حمزة في: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأُمَّرَ حَامَ ﴾ [النساء: ١] ، وانتقد من اعترض عليها؛ لأن من رواها إمام ثقة^(٥) .

ويرفض أبو حيان موقف الزمخشري من قراءة ابن عامر فيقول مستنكراً: ((أعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة))^(٦)، ويرد الرازي على من يقبل الشاهد الشعري ولا يقبل القراءة، فيقول: ((إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى))^(٧)،

واعتمد ابن مالك بالقراءات وعدّها أفصح النثر وأفصح الحجج؛ ولذا يجد أن قراءة ابن عامر برفع (قتل) ونصب(أولاد) وجر(شركاء) في قوله تعالى: ﴿ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، جائزة، والتي تعد شاهداً على الفصل بين المتضايقين

١- ينظر: الخصائص: ٢٤٨/١.

٢- البيت لأبي الأسود الدؤلي. الديوان: ٣٥٠.

٣- ينظر: الخصائص: ٩٩/ ١، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ١٧٥.

٤- النشر في القراءات العشر: ١٠/١-١١.

٥- ينظر: شرح المفصل: ٧٨/٣، أحكام النحاة ولغة القرآن: ٣٥٣.

٦- تفسير البحر المحيط: ٢٣٢/٤.

٧- تفسير الرازي: ٥٧/٩.

بمعمول المضاف^(١). ثم يدعم استقراءه لتلك الظواهر الإعرابية بشواهد شعرية تدل على الفصل بين المضاف والمضاف إليه تدل على صحة قراءة ابن عامر^(٢)، كقول الطرماح:

يُطْفَنُ بِحُوزِي المراتعِ لم يُرْعَ * * بواديه من قَرَعِ القِسيِّ الكنائنِ^(٣)

وأنشد الأخفش: فزَجَّجْتُهَا بِمَرْجَةٍ * * رَجَّ القُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ^(٤)

وأنشد الأزهري لأبي جندل الطهوي:

يَفْرُكَنَّ حَبَّ السُّنْبُلِ الكِنَافِجِ * * بالقاعِ فَرَكَ القَطْنَ المحالِجِ^(٥)

وأنشد أبو عبيدة:

وَحَلَقَ المَازِيَّ والقَوَانِسِ * * فداسَهُم دَوَسَ الحِصَادِ الدائِسِ^(٦)

ويتسم رأي ابن مالك ومنهجه بالمرونة والاتساع.

وأشار السيوطي إلى أن النحاة كانوا يعيرون على بعض القرّاء وينسبون قراءتهم إلى اللحن والخطأ^(٧) وذكر: ((أما القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً، أو أحاداً، أم شاذاً. وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معلوماً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يُحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه، نحو: استحوذ، ويأبى. وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة))^(٨). وقال السيوطي: ((كان قوم من النحاة المتقدمين يعيرون على عاصم وحمزة وابن عامر

١- ينظر: الكافية الشافية: ٢ / ٩٨٢.

٢- ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٢٧٧-٢٧٨.

٣- البيت للطرماح. الديوان: ٢٦٩.

٤- ينظر: الخصائص: ٢ / ٤٠٦ لم ينسب البيت لقائل معين، خزنة الأدب ٢ / ٢٥١.

٥- نسب الأزهري البيت لأبي جندل الطهوي. تهذيب اللغة: ١٠ / ٤١٩.

٦- ينظر: شرح التسهيل: ٣ / ٢٧٨. نسب البيت لعمر بن كلثوم، لكني لم أعثر عليه في الديوان.

٧- ينظر: الاقتراح: ٤٠.

٨- الاقتراح: ٣٩.

الفصل الثالث : القراءات القرآنية في الرسائل الجامعية وأثرها في قواعد النحو القرآني ١٢٠

قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك؛ فإن قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها^(١). ويشترط للاحتجاج بالقراءة الشاذة عدم مخالفتها قياساً وإنْ خالفت، فيجوز ولا يقاس عليه^(٢).

وخضعت القراءات للمفاضلة بينها، فميزوا وفضلوا بعضها على بعض، كما في قوله تعالى: ﴿ وَكُونَا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلْتُمْ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ [نساء: ٦٦] . ، فقرأ الجمهور: (إلا قليل) بالرفع، وقرأها ابن عامر بالنصب^(٣)، والقراءتان جاريتان على لسان العرب؛ إذ جاز في الاستثناء التام المنفي الإتيان على البدلية والنصب، وقد رجح النحاة الإتيان^(٤)؛ لأنهم يرون قراءة الرفع أقوى وأجود بحسب رؤية الجمهور لقواعدهم، فالقراءة بالرفع موافقة لقواعدهم^(٥). ودلت عبارات البصريين في مصنفاتهم أن الإتيان على البديل أفضل من النصب ومقدم عليه.

ويرى بعضهم أن من الإنصاف أن نضع حداً فاصلاً بين متقدمي نحاة البصرة ومتأخريهم من حيث موقفهم من القراءات؛ فأما المتقدمون كعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (١١٧هـ)، وعيسى بن عمر (١٤٩هـ)، ويونس بن حبيب (١٨٢هـ)، والخليل (١٧٥هـ)، وسيبويه (١٨٠هـ)، فلم نقرأ - في ما وصل إلى أيدينا من آرائهم - ما يمس قراءة على قلتها^(٦) .

أما المتأخرون فكانت مقاييسهم هي الحاكمة منهجاً على القراءات، فما وافقت قبلت، وما خالفت ردت وضعفت، ويعد الأخص الأوسط أول من فتح باب الطعون عليها، وتابعه المازني والمبرد. أما نحاة الكوفة فهم يقبلون كل قراءة، ويتخذونها سنداً لصحة آرائهم، وخرج الفراء من هذا الجمع قطعاً في القراءات^(٧).

١- الاقتراح: ٤٠

٢- ينظر: المصدر نفسه ٤٠

٣- ينظر: السبعة في القراءات: ٢٣٥، النشر: ٢٥٠/٢

٤- ينظر: شرح ابن الناظم: ٢١٦/١، شرح المفصل: ٨١/٢-٨٢، النحو الوافي: ٣٣٠/٢، معاني النحو: ٢٥٥/٢

٥- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٦٨/١، التبيان في إعراب القرآن: ٢٤٦/٣

٦- ينظر: القراءات بين نحاة البصرة والكوفة: ١٢٤

٧- ينظر: المصدر نفسه: ١٢٨

ولم يكن شأن القراء تأسيس النحو، و تأسيس القواعد، بل ظهر اهتمامهم بالنصّ القرآني وخدمته وإظهار معانيه، وبغض النظر فإنّ النحاة مارسوا دورهم بفرض أقيستهم على القراءات، فإذا خالفت أقيستهم ذهبوا لإسقاطها أو تأويلها ليوافق أقيستهم^(١).

ويرى آخرون ((أن القول بوجوب القياس على كل ما جاء في القرآن الكريم وقراءاته قول عاطفي لا يخلو من اندفاع وتعجل))^(٢). فالفصل بين المتضايين أو العطف على اسم إن قبل مجيء الخبر، والعطف على ضمير الجر من دون إعادة حرف الجر كلّها خروج عن المشهور، ولها قراءات قرآنية يدعمها كلام العرب من الأشعار، وهذا ما دعا إلى تقنينه^(٣).

وتجد القراءات حاضرة في الخلافات النحويّة، فالكوفة تستدل بالقراءة، والبصرة ترفض، كما قرأ الحسن البصري والمفضل عن عاصم^(٤) قوله تعالى: ﴿أَوْجَأُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، مستدلين على أن (حصرت) فعل ماض وقع موقع الحال، ومنع البصريون وقوع ذلك^(٥).

ولكون القراءات حقيقة واقعة لا يمكن التغافل عنها، لا يكاد كتاب نحوي من كتب المتقدمين يخلو من القراءات، فإنّ القراء وإن كانوا نحاة فإنّ منهجهم قائم على الرواية، والنحاة وإن كانوا عارفين بالقراءات فإنّ منهجهم قائم على القياس^(٦).

وذكر الدكتور شوقي ضيف الذي يتحامل على الكوفة ويدافع عن البصرة أن الكسائي فتح الأبواب على مصراعها لاستقبال الشاذ من القراءات والأشعار، فهو مؤمن بالتوسعة في الرواية والاتساع في القياس^(٧). وذكر بعضهم أن سبب الطعن في القراءات يكمن في اعتقادهم أن القراءات آراء ومخالفتها لما وضعه النحاة من مقاييس

١- ينظر: القياس في اللغة العربية: ٧٠-٨٤.

٢- ينظر: أحكام النحاة ولغة القرآن: ٣٦٢.

٣- ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٠٦، نظرية النحو القرآني: ١٧.

٤- ينظر: النشر: ٢٥١/٢.

٥- ينظر: الإنصاف: ٢٠٥/١.

٦- ينظر: موقف الكسائي من القراءات القرآنية في كتابه معاني القرآن: ١٣٤.

٧- ينظر: المدارس النحوية، د. شوقي ضيف: ١٩٥.

وقواعد^(١). كما في قراءة أبي عمرو بن العلاء في : ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٍ﴾ [طه:٦٣] ، بتشديد النون من (إن)، وبالياء بدل الألف، وقد قرأ بها جمع، مثل الحسن البصري وغيره؛ ولأنها جاءت مخالفة للرسم القرآني أنكرها جمع آخرون^(٢)، ولم تكن مجزية عند الفراء^(٣)، يقول الزجاج: ((لا أجزى قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف))^(٤)، علماً أنها جاءت على لغة من لغات العرب إذ يجرون المثني بالألف دائماً^(٥).

وانتقد بعض المحدثين موقف بعض القدامى من الراضين لقبول القراءات والقراء والاستشهاد بها، ورأوا أنّ القدماء أسرفوا في انتقاداتهم تلك وتعمدوا إهمالها، بعد أن وصفوها بأوصاف تدل على نكرانهم لها، مثل الباطلة والضعيفة والمردودة والقيحة، فضلاً على تغليطهم للقراء واتهامهم باللحن وضعفهم بالعربية، كابن عامر وعاصم وأبي عمرو بن العلاء والكسائي^(٦).

وتتبع الدكتور الأنصاري أشكال معارضة سيبويه للقراء، ووصف موقفه من القراء بالمعارضة الخفية لبعض القراءات، أو أن يضع القاعدة التي تصطدم بالقراءة أو تأويل الآيات لتوافق القاعدة التي وضعوها، وتأييد القراءة التي توافق القاعدة^(٧).

وقسم الدكتور إبراهيم أنيس العلاقة بين النحاة والقراء على ثلاث مراحل؛ الأولى عرفت بالمهادنة، ثم مرحلة التخطفة في بعض وجوه القراءات، والمرحلة الأخيرة الرفض من قبل النحاة وسيطرتهم على القراء^(٨).

وذكر الشيخ عبد الخالق عضيمة أسباب اتهام النحويين للقراء باللحن^(٩)، ومنها: اعتماد النحويون لقواعدهم التي أقروها فحسب، وعدم ثقافتهم بالقراءات التي جاءت مغايرة لقوانينهم، ومن أسباب رفضهم للقراءات أن النحوي يخفى عليه وجه القراءة أو توجيهها

١- ينظر: موقف الكسائي من القراءات: ١٣٤.

٢- ينظر: البحر المحيط: ٢٣٨/٦.

٣- ينظر: معاني القرآن: ٢٩٣/٢.

٤- البحر المحيط: ٢٣٨/٦.

٥- ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٨/٦.

٦- ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ٢٠/١.

٧- ينظر: نظرية النحو القرآني: ٥٥، مدرسة الكوفة: ٣٣٧، سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية: ٦.

٨- ينظر: من أسرار اللغة: ١٩٤-١٩٦.

٩- ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٤-٢٢/١.

فيردها، وقد وردت في كتب بعض النحاة عبارات التوهم للقراء أو عبارات مشابهة، أو التصريح بعدم وجود وجه لها، كقراءة (هِنْتُ لَكَ)، بكسر الهاء، فقد وصفها أبو علي الفارسي أنها توهم من الراوي^(١)، أو قراءة قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُتِمَّا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ، من القراء بقراءة (يُخَافَا) على البناء للمجهول التي قال عنها الفراء إنها لا تعجبه^(٢)، أو قراءة قوله تعالى ﴿إِنْ قَاتَلْتَهُمْ كَانَ خِطْأً كَبِيرًا﴾ [الاسراء: ٣١]، التي قال النحاس إنه لا يعرف لها وجهًا^(٣).

والواضح من الفريقين الإسفاف بالرأي والغلو فيه، فمن ناصر القراءات استشهد حتى بالشاذ في بعض المواطن؛ وهذا يفسر ميول أصحاب نظرية النحو القرآني عن مدرسة البصرة لأنها تتشدد تشديداً كبيراً يصل حد الرفض للقراءات، فهم أخذوا ممن يتقون به، وما دام للقراءة وجه في العربية يمكن أن يقيسون عليه، ولم تخالف قواعدهم التي وضعوها؛ لأن أصحاب النظرية يقرّون القراءات في منهجهم وأسهم. واتجه الدكتور أحمد مكي الأنصاري إلى تصحيح القاعدة على ضوء القراءات، وأنكر تلحين القراءات؛ لأنها مخالفة صريحة للقرآن^(٤).

وانتقد الدكتور خليل بنيران الحسون التجريح في القراءات^(٥). واعتمد جميل أحمد ظفر القراءات مصدراً لقواعده^(٦). ودافع الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة عن القراءات وعدها حجة حتى الشاذة منها التي فقدت شرطاً من شروط التواتر^(٧). وقسم محمد سمير اللبدي تأثير القراءات على النحو^(٨):

١-قراءات أيدت بها قواعد نحوية.

٢.قراءات ردت بها قاعدة نحوية.

- ١- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤/ ٤٢٠.
- ٢- ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٤٥.
- ٣- ينظر: إعراب القرآن: ١/ ٣١٤.
- ٤- ينظر: نظرية النحو القرآني: ٥١.
- ٥ - ينظر: النحويون والقرآن: ٣١٤.
- ٦ - ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد: ٧-٨.
- ٧- ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق ١، ١/ ١٩.
- ٨- ينظر: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: ٣٤٧.

٣. قراءات قد ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة.

٤. قراءات تولدت عنها قاعدة نحوية.

ثالثاً-علاقة القراءات باللهجات

إنّ دراسة القراءات القرآنية تُعد مظهراً من مظاهر دراسة اللهجات^(١)، واستعان اللغويون القدامى المتقدمين منهم باللهجات بعض القبائل في وضع القواعد فكل ((لهجة تمثل حقلاً لغوياً لا يصح إهداره أو الحيف عليه))^(٢) وقد وردت هذه اللهجات في القراءات القرآنية .

والقراءات لا تنتمي إلى بيئة معينة، ولا لمصدر واحد، وشخص واحد، بل من مصادر متعددة، ينتمون لبيئات متعددة، يظهر ذلك من رواية القارئ المتعددة والمختلفة للآية الواحدة ، وكل رواية تنسب إلى لهجة وقبيلة، يزداد على ذلك أنّ القراء كانوا يتخيرون القراءة من شيوخهم بما يناسب توجهاتهم، فيختارون من هنا وهناك، فالكسائي أخذ عن حمزة وغيره^(٣).

وعلاقة القراءات باللهجات واضحة في مفهوم القراءات^(٤)، ذكر الطبري في قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِي أَنْ تُنَدِبَكُمْ ﴾ [النحل: ١٥] ، أن معنى (أن تميد بكم): ((أن لا تميد بكم، والعرب قد تجزم مع (لا) في مثل هذا الموضع من الكلام، فتقول: ربطت الفرس لا ينفلت، كما قال بعض بني عقيل:

وحتى رأينا أحسنَ الودِّ بيننا * مساكنةً لا يقرفِ الشرَّ قارفُ^(٥)

ويروى: (لا يقرفُ) رفعاً، والرفع لغة أهل الحجاز))^(١). ومن ذلك رفع الاسم المجرور (الملائكة) في قوله تعالى ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا ﴾ [البقرة: ٣٤]، وقرأ أبو جعفر

١ - ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٦٧

٢ - اللهجات العربية في التراث: ١٨٦/١

٣ - ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ٥٩ ، لهجة قبيلة أسد: ٥٢

٤ - ينظر: الشاهد الشعري في تفسير القرآن: ٨٥٨.

٥ - لم ينسبه الفراء لقائل معين. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٨٣/٢.

١ - تفسير الطبري: ٥٠٤/١٩-٥٠٥.

المدني ، والأعمش بضم التاء في حال الوصل ، وهذه لهجة بعض القبائل^(١) . واختلف اللغويون فيها ، ووصف البصريون هذه القراءة باللحن والخطأ والضعف، وذكر الزجاج أنّ أبا جعفر غلط في هذه القراءة^(٢) .

وقال عنها النحاس ((وهذا لحن لا يجوز))^(٣) وقال عنها ابن جني ((هذا ضعيف عندنا جداً، وذلك أن (الملائكة) في موضع جرّ ، فالتاء إذاً مكسورة ، فلا وجه لأنّ تحذف حركته ويُحرك بالضم ... لأنّ حركة الإعراب لا تُستهلك بحركة الإتياع))^(٤) وبمثل ذلك قال الزمخشري^(٥) . والقراءات حفظت صفات اللهجات من الاندثار؛ لقوة الصلة بينها وبين القراءات.

وهنا نريد أن نسأل أيهما أحق بالاعتماد والتتبع، وتعبيراً عن الواقع الحي للظواهر النحوية للهجات العربية، هل هو الشاهد الشعري الذي يتبع اللهجات مع الالتفات إلى أن الشعراء وإن كانت عندهم موهبة تأليف الشعر، لكن لا يضمن ذلك فصاحتهم، فضلاً على ما يتهم به الشاهد الشعري من عيوب؟ على أن القراءات نابعة من اللهجات لكن أصحابها نحاة وعلماء.

ويقرر النحويون أن اللهجات حجة كلها، نجد علماء يشيرون بشكل واضح إلى تعلق اللهجات بالقراءات، يقول سيبويه: ((في قول الله تبارك وتعالى: ((ما هذا بشراً)) في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها، إلا من درى كيف هي في المصحف))^(٦) . ويرى النحاة أن اختلاف اللهجات السبب في اختلاف القراءات ونشئها.

وهو ما ذهب إليه بعض العلماء من أن بعض اللهجات لم تستطع تغيير ألسنتها كما كان يتلوه النبي، والنتيجة إنكار القراءات وإنكار ما بني عليها من أحكام^(١). وذكر بعض من كتب في النحو القرآني أن القران والقراءات حقيقتان متغايرتان، معتمداً على

١ - ينظر: زاد المسير : ٥٥/١ ، البحر المحيط : ٣٠٢/١

٢ - البحر المحيط : ٣٠٢/١

٣ - إعراب القرآن للنحاس : ٢١٢/١ .

٤ - المحتسب : ٧١/١ .

٥ - ينظر: الكشاف : ٢٥٤/١ .

٦ - الكتاب : ٥٩/١ .

١ - ينظر: أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى: ١٤ .

هذا الرأي ليبعد القراءات من الاستدلال النحوي، وتجنب توسيع الاختلاف والخلاف النحوي^(١).

نقول إن القرآن باتفاق المتخصصين واحد بألفاظه، وأن الاختلاف وقع في اختيار القراءة، فالقراءة ليست اختراعاً، بل اختيار رواية من روايات القراءة، فالاختلاف لم يقع في الكلمة التي اتفق المتخصصون على أصلها، بل في كيفيتها في القراءة، وهو مشابه تماماً لتعدد الرواية في الشاهد الشعري، والاختلاف في الرواية بحسب المفاهيم النحوية^(٢).

وعلى هذا الفهم تغيّر موقف الزركشي من الرفض إلى القبول، فقال في أول الأمر: القرآن مغاير للقراءات، ثم عاد ونفى هذا الأمر^(٣) فقد تختلف الحركات لكن لا تختلف الحروف والكلمات^(٤). ويبقى الموقف متأرجح بين من يرى القراءات سنة متبعة يلبسها ثوب التقديس فلا يردها قياس أو لغة، وموقف بعض النحاة الراضين قبولها؛ لأنه يراها تتبثق من آراء أصحابها.

رابعاً- أثر القراءات القرآنية في صناعة قواعد النحو القرآني

يستند بعض النحويين على القراءات لوضع القاعدة النحوية مستعيناً بكلام العرب من الشعر كما يفعل أغلب المفسرين، فقد قرأ أبي بن كعب (ت ٣٠هـ): (قُلْ لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴿١٦﴾ [الفتح: ١٦])، بنصب الفعل (أو يسلموا)^(١)، ومثاله في الشعر قول امرئ القيس:

لا تبيك عينك إنما * * نحاولُ مُلكاً أو نموتُ فَنُعْذِرَا (٢)

١ - ينظر: ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ٢٦.

٢- ينظر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: ١٠٦، النشر: ٥٢/١.

٣- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١-٣٢٠.

٤- ينظر: التحرير والتنوير: ٥٣/١، أثر القراءات القرآنية في إنتاج تعدد الدلالات: ١١.

١ - ينظر معجم القراءات القرآنية: ٢٠٦/٦.

٢- البيت لأمرئ القيس. الديوان: ٢٤٥.

يروى بالنصب على تقدير (أو يكون أن نموت) وبالرفع على القطع (أو نحن نموت) (١). وقد قرأ الجمهور بإثبات النون رفعا على تقدير العطف على (تقاتلونهم)، أو على الاستئناف على تقدير هم يسلمون.

وقرأ عبدالله بن مسعود و زيد بن علي (أو يسلموا) بحذف النون نصبا بتقدير (أن)، وقول الجمهور بتقدير إلا أن يسلموا، أما الكسائي فعلى تقدير حتى يسلموا (٢).

ومن ذلك حذف المبتدأ والفاء من جواب الشرط ، فقد زعم الجمهور أن حذف المبتدأ والفاء معاً لا يكون إلا في الضرورة ، يذكر سيويه ((لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر ، من قبيل أن أنا كريمٌ يكون كلاماً مبتدأ ، والفاء وإذا لا يكونان معلقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء . وقد قاله الشاعر مضطراً ، يشبه بما يتكلم به من الفعل)) (٣). وقال ابن مالك أن حذفهما معاً يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره (٤). وقد وردت في إحدى القراءات في قوله تعالى (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَسَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ ﴿البقرة: ٢٢٠﴾ وموضع الشاهد قراءة (إصلاح) بصيغة الأمر (أصلح) (٥). وذكر ابن مالك أن هذه الصيغة تعد من أساليب الشرط ، فإن الأمر الوارد فيها يتضمن الشرط وهو بمنزلة ، واستحق الاقتران بالفاء؛ لأنه جملة اسمية (١) ، كقول الشاعر :

أبي لا تبعد ولئيس بخالد * * * حي ومن تصب المنون بعيد (٢)

والمعنى : فهو بعيد. ومنه قول الشاعر :

من يفعل الحسنات لله يشكرها * * * والشتر بالشر عند الله مثلان (٣)

- ١- ينظر: المحرر الوجيز: ١٠٢/١٥.
- ٢- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٧١/٢، معاني القرآن وإعرابه: ٢٤/٥، تفسير الكشاف: ١٣٨/٣، مغني اللبيب: ٦٢٤.
- ٣- الكتاب: ٦٤/٣.
- ٤- ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٩٢.
- ٥- ينظر مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ٢١، المحتسب: ١٢٢/١، الكشاف: ٤٣١/١، المحرر الوجيز: ٥٣٦/١، البحر المحيط: ١٧١/٢، معجم القراءات للدكتور عبد اللطيف الخطيب: ٣٠٣/١.
- ١- ينظر: شواهد التوضيح ١٩٢.
- ٢- ديوان الحماسة لأبي تمام الطائي: ١٨٧.
- ٣- ديوان كعب بن مالك الأنصاري: ٢٨٨.

ورفض الدكتور عبد العال سالم مكرم رأي الجمهور وذهب إلى رأي ابن مالك لوروده في الشعر والقراءة القرآنية^(١).

ومن ذلك تفسير ابن عطية لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَخْشُحْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ﴾ [النساء: ١٠٠] ^(٢). وهو يوجه قراءة رفع الكاف في (يدركه) على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (ثم هو يدركه الموت) فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم بفاعله، وكأنه عطف جملة على جملة، وحمل يونس بن حبيب قول الأعشى عليه:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا * * أو تنزلون فإننا معشر نزل^(٣)

وابن مالك لا يعد ما يقوله النحاة ضرورة إذا وجد نظيره في اللهجات أو القراءات القرآنية^(٤) وهو موقف الدكتور حماسة عبد اللطيف حين يذكر أن لكل قاعدة شاهد في كلام العرب، إلا أننا ينقصنا الاستقراء الكامل لكلامهم وشعرهم ولهجاتهم^(٥)، وقد تلاقي هذه الدعوة اعتراضات باعتبارها مساع لا يمكن تحقيقها إذا اعتمد الداعون إلى النحو القرآني على مفهوم القراءات المتواترة؛ لأن هذه القراءات ستؤدي بالنتيجة إلى صعوبة تحقيق القواعد الموحدة؛ لأنها تجري بلغات مختلفة^(١)؛ لأن الاختلاف النحوي ينحصر في مسائل معينة بخلاف القراءات المختلفة التي قد تطعن بمنهج النحاة أولاً، وقد يسبب ذلك اختلافاً فقهياً، أو أصولياً، وهذا أصعب وأكثر خطورة من الاختلاف النحوي؛ لأن الاختلاف الفقهي والأصولي الذي يسببه تنوع القراءات الذي سيتبعه تنوع القاعدة في المسألة الواحدة سيكون مبنياً على فلسفة مذهبية، وقد تحتاج المسألة لإثباتها حججاً وبراهين غير لغوية، وليس لها علاقة باللغة^(٢)؛ نقول أن هذه الشبهة تسقط لأن الخلاف النحوي في بعض جوانبه بُني على الاختلاف العقدي بدون القراءات ((إذ

١ - القرآن الكريم وأثره في الدراسات القرآنية: ٣١٤

٢ - المحتسب: ١٧٩/١، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣٨٥/١، الدر المصون: ٤٢٠/٢.

٣ - البيت للأعشى. الديوان: ١١٣.

٤ - ينظر: الضرورة الشعرية في شرح المفصل: ١٣٢.

٥ - ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: ٩٧، الضرورة الشعرية في شرح المفصل: ١٣٢.

١ - ينظر: قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري: ١٥٢.

٢ - ينظر: النقد النحوي في ضوء نظرية النحو القرآني آثاره ونتائجه: ١٠.

أخذ العنصر العقدي مأخذه الكبير من عمل النحاة إذ وجّه النحاة كثيراً من الظواهر النحوية ابتداء من المصطلح وانتهاء بالأبواب النحوية كلياتها وفروعها^(١).

ومن ذلك اختلافهم في تعدية الفعل (جعل) في قوله تعالى ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] فبحسب أحد المذاهب أنه يتعدى إلى مفعولين و(قُرْآنًا) مفعول ثان ؛ لأنه لا يؤمن بقضية خلق القرآن، وبحسب المذهب الآخر الذي يؤمن بأن القرآن مخلوق وحادث فقد جعل الفعل يتعدى لمفعول واحد و(قُرْآنًا) حال من المفعول^(٢)، ويذكر الطوسي معلقاً على هذه الآية ((وفيه دلالة على حدوثه؛ لأن المفعول هو المحدث؛ ولأن ما يكون عربياً لا يكون قديماً لحدوث العربية))^(٣).

خامساً- مسائل النحو القرآني المعتمدة على القراءات القرآنية و أثر القراءات في التقعيد النحوي عند النحاة :

من مسائل النحو القرآني اعتمدت فيه على القراءات القرآنية، فمن القراءات أخذ جواز النصب أو الرفع للفعل المضارع إذا جاء بعد أن المخففة من الثقيلة المسبوقة بأحد أفعال الرجحان، فقد قرأ أبو عمرو والكسائي وحمزة قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٧١]، برفع (تكون)، وقرأها غيرهم بالنصب^(١).

وقال نحاة البصرة بعمل (إن) المخففة عمل (إن) الثقيلة، وبنوها على قراءة نافع لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَأَيُّؤِفِّيهِمْ مَرَبِّكَ أَعْمَاهُمْ﴾ [هود: ١١١] ، بإسكان النون في (إن)^(٢).

واجتمع معظم نحاة الكوفة وطائفة من نحاة البصرة على تبني قاعدة إعمال (إن) المخففة عمل (ليس) بشرط دخولها على الجملة الاسمية، على ضوء قراءة سعيد بن

١ - نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة): ٣٣

٢ - ينظر : الكشاف ٤٢٥/٥

٣ - التبيان ١٧٨/٩

١- ينظر : معجم القراءات القرآنية: ٢٣١/٢.

٢- ينظر: الإنصاف: ١٣٤، النشر: ٢٩٠/٢.

جبير لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمْتُكُمْ﴾ [الاعراف: ١٩٤]
[ينصب (عبادًا) (١)].

وعلى القراءات اعتمد النحاة لتأييد قاعدة، كرفع الفعل الدال على الحال بعد حتى،
بحسب قراءة نافع لقوله تعالى: ﴿وَمَنْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ﴾
[البقرة: ٢١٤] ، برفع (يقول) لدالاته على الحال (٢). وقاعدة تقدم الحال على صاحبها
المجرور بقراءة قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]. وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا
مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُونِنَا﴾ [الانعام: ١٣٩].

يقول الأشموني: ((واستدل المجيز بقراءة من قرأ الآيتين بنصب مطويات
وخالصة)) (٣). وبالقراءات ردت قواعد نحوية، فالقراءة أصبحت ناقضة للقواعد،
واعتمد النحاة عليها دليلاً لرد من اعتمد هذه القواعد، كمنقض قاعدة بناء (حيث) على
الضم في قوله تعالى: ﴿سَسْتَدْرِكُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الاعراف: ١٨٢]، وإعرابها
بالكسر (١). والقراءات تسببت في تعدد الآراء وتعدد الوجوه، نتجت عنها قواعد غير
شائعة، فالشائع أن (أن) المصدرية تنصب المضارع، ولكن في قراءة قوله تعالى (وَالَّذِي
أَطْعَمَ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ) [الشعراء: ٨٢]، يرى بعض النحاة إهمال أن الناصبة
وحملها على (ما) المصدرية ورفع الفعل المضارع بعدها، أيدت بقراءة: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ
الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ، برفع (يتم) فلا عمل لـ(أن) المصدرية، وأيدت بشاهد شعري لا
يعرف قائله:

أن تقرأن على أسماء ويحكما * مني السلام وأن لا تشعرا أحداً (٢)

١- ينظر: شرح ألفية ابن مالك للأشموني: ٢٥٥/١، تفسير الكشاف: ١٣٨/٢، معجم القراءات القرآنية: ٤٣٠/٢.
٢- ينظر: مغني اللبيب: ١٢٦/١، معجم القراءات: ١٦٥/١.
٣- ينظر: شرح ألفية ابن مالك للأشموني: ١٨١/٢.
١- ينظر: البرهان في علوم القرآن: ٢٧٤، معجم القراءات: ٤٢٥/٢.
٢- ينظر: مجالس ثعلب: ٣٩٠، المنصف: ٢٧٨/١، الإنصاف: ٥٦٣، شرح المفصل: ١٥/٧، ١٤٣/٨، مغني
اللبيب: ٣٠/١، شرح التصريح: ٢٣/٢، شرح ألفية ابن مالك للأشموني: ٢٨٧/٣، خزنة الأدب: ٥٥٩/٣، معجم
القراءات: ١٧٧/١. ولم ينسب لقائل معين

١ - أثر القراءات في استحداث قواعد جديدة :

- نصب الفعل المضارع المقترن بالفاء في جواب الترجي^(١)

ومن هذه القواعد التي أسهمت القراءات في استحداثها قاعدة نصب المضارع المقترن بفاء السبب بعد فعل الرجاء، فقد وقع الخلاف بين النحويين في الفاء التي تنصب الفعل المضارع، وذكر النحويون أن فاء السبب ناصبة للفعل المضارع بشرط أن يتقدمها نفي أو طلب^(٢).

وذكر السيوطي موضع الخلاف بين النحويين في جواب الرجاء: ((هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جواباً له... ومذهب البصريين أن الترجي في حكم الواجب، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له))^(٣).

فالبصريون لا يستفهمون بـ(لعل) ولا ينصبون جوابها، وذهب ابن مالك إلى جواز النصب بالفاء لما بعدها، فالترجي عنده يعمل على التمني ويحمل عليه فيكون جوابه منصوب^(٤)، وهو رأي الكوفيين، فهم يستفهمون بـ(لعل)^(١). وهذه القاعدة استندت عند من قال بها على قراءة حفص لقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صِرْحًا لَعَلِّي أبلغُ الْأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَى اللَّهِ مُوسَى وَإِنِّي لأظنه كاذباً ﴾ [غافر: ٣٦] ، وموضع الشاهد نصب (أطلع) بـ(أن) مضمرة بعد فاء السبب المتصلة بالفعل المضارع، فقد حمل الترجي على التمني وتشبه به^(٢)، وقال الزمخشري بهذا الرأي^(٣)، وقد استند على كلام العرب في أشعارهم، ومنه:

علَّ صروف الدهر أو دولاتها * * تدلنا اللمة من لماتها

فتستريح النفس من زفرتها^(٤)

١ - ينظر: النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ٥٨
٢ - ينظر: معاني النحو: ٢٣٨/٢.
٣ - ينظر: همع الهوامع: ١٢٤/٤.
٤ - ينظر: شرح التسهيل: ٣٤/٤.
١ - ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٨٩/٣.
٢ - ينظر: شرح التسهيل: ٣٤/٤.
٣ - ينظر: تفسير الكشاف: ٣٤٨/٥.
٤ - ينظر: شرح التسهيل: ٣٤/٤. لم ينسب لقائل معين، كما مر.

فيما تابع أبو حيان مذهب جمهور النحويين، إذ قال: ((وقد تأولنا ذلك على أن كون عطفًا على التوهم؛ لأنَّ خبر (لعلّ) كثيرًا ما جاء مقرونًا بأنَّ في النظم كثيرًا، وفي النشر قليلًا، فمن نصب توهم أنَّ الفعل المرفوع الواقع خبرًا كان منصوبًا بأنَّ، والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا يقاس عليه، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خرج، وأمّا هنا (فأطلع) فقد جعله بعضهم جوابًا لأمر، وهو قوله: ((ابن لي صرحًا))، ولما قال: ((فأطلع إلى إله موسى)) كان إقرارًا بإله موسى، فاستدرك هذا الإقرار بقوله: ((وإنِّي لأظنُّه كاذبًا))^(١).

أحد الباحثين إلى أن ابن مالك انفرد بهذه القاعدة استنادًا على القراءات القرآنية، فتكون القاعدة الجديدة يكون الفعل المضارع منصوبًا بأنَّ مضمرة بعد فاء السبب جوابًا لفعل الرجاء^(٢)، فيقول ((وبذلك يمكن أن نعدل القاعدة التي قال بها جمهور النحويين، فنقول يمكن أن يكون الفعل بعد الفاء مرفوعًا اعتمادًا على قول النحويين، وأن يكون منصوبًا اعتمادًا على قول ابن مالك، والأرجح ابن مالك؛ لأنه اعتمد فيه القراءة التي بين يدينا في كتاب الله الكريم))^(٣). والصحيح ما يراه الباحث، لأنَّ النحويين قد اعتمدوا على قراءة حفص، والصحيح أنَّ الترجي يعمل على التمني ويكون له جواب منصوب^(١).

- النصب بلم^(٢)

تأتي (لم) عند جمهور النحويين حرف جزم ونفي للفعل المضارع وتخلصه إلى الماضي، فقولك لم يفعل، أي ما فعل، فحرف الجزم من الحروف التي تصرف المضارع إلى الماضي^(٣)، إلا أنها تأتي لنصب المضارع في إحدى القراءات، وهي قراءة أبي جعفر يزيد، وهو من العشرة،

١- تفسير البحر المحيط: ٤٤٦/٧.

٢- ينظر: النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته (رسالة): ٦١.

٣- المصدر نفسه: ٦١.

١- ينظر: شرح التسهيل ٣٤/٤.

٢- ينظر: النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): ١٣٦.

٣- ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٢٨٠.

ففي قوله تعالى: ﴿الْمُشْرِكُ لَكَ صَدْرُكَ﴾ [الشرح: ١]، نصب الفعل (نشرح)^(١)؛ وعلل الزمخشري القراءة بتوهم السامع النصب والفتح؛ لأن القارئ أشبع الحاء في مخرجها^(٢). وذكر ابن مالك أن هناك من يزعم أن النصب لغة واستشهد برجز بعض العرب:

في أي يومي من الموت أفر * * أيوم لم يقدر أم يوم قدر^(٣)

وعلل بعضهم حركة النصب أن الأصل في الفعل مؤكد بنون التوكيد الخفيفة وفتح ما قبلها، ثم حذفت النون تخفيفاً وبقيت الفتحة^(٤). فيما يرى بعضهم أن النصب بلم لغة بعض العرب^(٥).

وذهب السمين الحلبي لتضعيف هذا الرأي بتضعيف القراءة لأنها تركبت من أصول ضعيفة من جهات ثلاثة؛ الأولى: أن توكيد الفعل المجزوم بـ (لم) ضعيف، والثانية: إبدال النون ألفاً، فهذا في الوقف وليس من الأصل أن يجري الوصل مجرى الوقف، والثالث: القول بحذف الألف خروج عن الأصل، وهو ضعيف، وقرر أن النصب بها لغة كما حكى أبو حيان، فهو غير مألوف عند العرب وفي نوادرهم^(١)، وقد روى بعضهم شعراً في نصب الفعل بلم كقول أحدهم:

في كل ما هم أمضى رأيه قدماً * * ولم يشاورَ في إقدامه أحداً^(٢)

بنصب (يشاور).

وقال المحذون بقاعدة النصب بـ(لم) استناداً لقراءة أبي جعفر^(٣)، وأن قاعدة النصب بـ (لم) قواعد استحدثت من القراءة المستندة على حكاية اللحياني^(٤)، ولم يقبل الدكتور اللبدي بكل تخريج حاول دفع هذه القراءة الغريبة^(٥). وذكر أحد الباحثين أنه لا

١- ينظر: المحتسب: ٣٦٦/٢، إعراب القراءات الشواذ: ٧٢٣/٢.

٢- ينظر: تفسير الكشاف: ٣٩٦/٦.

٣- لم ينسب لقائل معين. ينظر: كتاب النوادر في اللغة: ١٦٤، شرح الكافية الشافية: ١٥٧٥/٣.

٤- ينظر: كتاب النوادر في اللغة: ١٦٥، المحرر الوجيز: ٦٤٣/٨، شرح الكافية الشافية ١٥٧٦/٣.

٥- ينظر: تفسير البحر المحيط: ٤٨٣/٨.

١- ينظر: الدر المصون: ٤٤/١١.

٢- لم ينسب لقائل معين. ينظر: المصدر نفسه: ٤٤/١١.

٣- ينظر: القرآن الكريم واثره في الدراسات النحوية: ٣١١.

٤- ينظر: تفسير البحر المحيط: ٤٨٣/٨.

٥- ينظر: أثر القراءات والقرآن في النحو العربي: ١٢٢.

يمكن التسليم لهذه القاعدة، فيصبح أن تقوم (لم) بالجزم والنصب، من دون ضابط يذكر، ولا يفرق بين المعاني الناتجة من اختلاف الإعراب، ويذكر أن ما توهم من الفتح إنما هو مقصور على الشعر بسبب الوزن والموسيقى^(١)، كقول الشاعر:

يحسبه الشاعر ما لم يعلما * * شيخًا على كرسيه معممًا^(٢)

ف(لم يعلما) الأصل (يعلمن)، فقلبت النون ألفًا بسبب الوقف.

وذهب أحد الباحثين إلى أن الفتحة في الفعل ليس من جراء النصب بـ(لم)، وفتح الحاء في الفعل من جراء الإتياع في الحركة، أما في اللام في (لك) أو إتياع لحركة الراء لأن الأصوات القريبة السابقة أو اللاحقة تؤثر في بعضها^(٣).

والحق أن مثل هذه القاعدة لا يمكن قبولها لأنها ملبسة ولا يتحقق معها أمن اللبس؛ فلا يمكن اعتمادها في قواعد النحو القرآني.

٢- أثر القراءات في تعديل القاعدة وتوسعتها:

-إضافة مائة إلى الجمع^(١):

تضاف (مائة) في مذهب جمهور النحويين إلى المفرد ومنعوا إضافتها إلى الجمع؛ لأن تمييزها مفرد مجرور مضاف إليه فهي ألفاظ العقود، تقول: (مائة رجل)^(٢).

واختلف النحويون في جواز إضافة (مائة) إلى الجمع من عدمه، فقال الكوفيون بجواز ذلك استنادًا على قوله تعالى: ﴿وَلِيُشَاقِبِ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَنَضْحَاؤُهُمْ سَعًا﴾ [الكهف: ٢٥]. فالعرب كما يقول الفراء: تضع لفظ (السنين) موضع (السنة)، فهي في موضع خفض مضاف^(٣). وجاء هذا الجواز استنادًا لقراءة حمزة الزييات (ت١٥٦هـ)

١- ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية: (رسالة) ١٨٤.

٢- البيت لأبي الصمعاء مساور بن هند العبيسي. ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٣١٠.

٣- النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): ١٣.

١- ينظر: النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): ١٢٧

٢- ينظر: الكتاب: ١٠٧/١، المقتضب: ١٦٦/٢، شرح جمل الزجاجي: ١٣٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ١٩/٦، شرح شنور الذهب: ٤٥٧، همع الهوامع: ٢٧٢/٢.

٣- ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٣٨/٢.

والكسائي (مائة) من غير تنوين^(١)؛ لأنَّهما حملا معنى السنة على معنى السنين، فلا اختلاف بينهما وهو حسن وإن كان قليل في الكلام والاستعمال، وإنَّما استبعده مشهور النحويين لقلته^(٢).

وذهب جملة من العلماء في مدح القراءة منهم مكي ابن أبي طالب القيسي^(٣)، وحسَّنها ابن مالك وبنى عليها قاعدة يتوسع منها في القواعد فقال بإضافة (مائة) إلى الجمع^(٤). وذكر الصبان إلى عدم اعتبار كلمة (السنين) أنها بمعنى السنة، فالقران دقيق في اختيار مفرداته، ولا يحل لنا إبدال حرف مكان حرف^(٥)، وذكر الأخفش أن العرب لا تقول: (مائة سنين)^(٦).

وحاول بعض الدارسين تخطئة القراءة من جهة المعنى، فذكر أن القراءة في المصحف بتنوين (مائة) ونصب (سنين) على البدلية، فيكون المعنى (لبث أصحاب الكهف في كهفهم ثلاثمائة سنة)، فيما لو قلنا بقراءة الزيات والكسائي، أي قراءة الإضافة فتكون (سنين) تمييزاً لـ(مائة)، وتكون مدة بقائهم في الكهف تسعمائة سنة^(٧)؛ ((لأنَّ المفسر يكون لكل واحد من العدد، وكل سنون وهو جمع، والجمع أقل ما يكون ثلاثة، فيكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة، وهو معنى خاطئ))^(١) وهذا المعنى ثابت خطؤه تاريخياً .

وتعرضت هذه القراءة للتضعيف والتخطئة وإنَّ هذا القليل إنَّما هو ضرورة في الشعر ولا يجوز في غيره من الكلام^(٢)، كما في قول الشاعر:

إذا عاشَ الفَتَى مائتينَ عامًا * * فقد أودى المَسْرَةَ والفَتَاءُ^(٣)

- ١- ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٢٣، العنوان في القراءات السبع: ١٢٢، حجة القراءات: ٤١٤.
- ٢- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٤٤٠/٢.
- ٣- ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٢٣، حجة القراءات: ٤١٤، نظرية النحو القرآني: ١٢٩.
- ٤- ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٦٦٧/٣.
- ٥- ينظر: حاشية الصبان: ٦٦/٤.
- ٦- ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٦١.
- ٧- ينظر: معاني القرآن: ٢٤٢/٣، نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة): ١٨٢.
- ١- نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية: ١٨٢.
- ٢- ينظر: المقتضب: ١٦٩/٢، التبيان في إعراب القرآن: ٨٤٤/٢.
- ٣- نسبه سيبويه للرُّبَيْعِ بنِ ضَبْعِ الفزاري، ينظر: الكتاب: ٢٠٨/١.

بنصب تمييزها (عامًا) وهو من الضرورة الشعرية^(١)، وذهب آخرون إلى تأييد القراءة^(٢)، وذكر ابن خالويه حجة من استشهد بقراءة حمزة بن حبيب والكسائي أن حجة الإضافة أن الواحد معناه الجمع فلا فرق وهو الأصل^(٣). وأيد المحدثون قراءة إضافة (مائة) إلى (سنين)، ومنهم الدكتور عبد العال سالم مكرم^(٤).

ولذا اقترحوا تعديل القاعدة من المنع إلى الجواز ولو على نحو القلة^(٥) ويذكر أحد الباحثين أن طائفة من العلماء قرؤوا بقراءة الزيات والكسائي تأييدًا لها لأنها تناسب الإيقاع التركيبي للآية^(٦). ولا مانع من اعتماد هذه القاعدة في النحو القرآني، فلها ما يسندها من القراءات المعتمدة ولا تشكل لبسًا ولا ضررًا في توضيح المعنى .

- الفصل بين المتضايقين^(٧):

منع جمهور النحويين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به إلا في ضرورة الشعر لكراهته؛ لأنَّهما كالشيء الواحد؛ لكراهة الفصل بينهما؛ لأنَّهما بحكم الجار والمجرور^(١).

فمنع البصريون الفصل بغير (الظرف، الجار والمجرور) بين المتضايقين إلا اضطرارًا^(٢). فهما بحكم الشيء الواحد.

وقيست كراهيته بكراهة الفصل بين التثوين والمنون، فكما لا يحسن الفصل بينهما، كذلك المتضايقين لا يحسن الفصل بينهما، وذكر بعضهم أنَّه لا يحسن الفصل إلا بالظرف لوروده ضرورة في كلام العرب^(٣)، كقول الشاعر:

- ١ - ينظر: النحويون والقرآن: ١٣٥.
- ٢ - ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٧٣/٢.
- ٣ - ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٢٣.
- ٤ - ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٢٨.
- ٥ - ينظر: النحويون والقرآن: ٥١، نظرية النحو القرآني: ١٢٨.
- ٦ - ينظر: النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم (رسالة): ١٠١، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات: ٣٥٩/٣، معجم القراءات القرآنية: ١٨٧/٥.
- ٧ - ينظر: النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): ١٢٣-١٢٦، نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة): ١٦٧.
- ١ - ينظر: الكتاب: ١٧٦/١.
- ٢ - ينظر: الإنصاف: ٣٤٧، المسألة ٦٣.
- ٣ - ينظر: الخصائص: ٤٠٦/٢، شرح المفصل: ٢٣/٣، شرح التصريح: ٧٣٢/١.

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً * * يهوديِّ يقاربُ أو يُزِيلُ^(١)

فقد فصل بين المتضايفين بالظرف (يوماً) ضرورة.

وذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الجر في الشعر والنثر^(٢)، وشرطوا لمثل هذا الجواز أن يكون الفاصل معمولاً للمضاف، ويكون منصوباً أو يكون اسماً لا يشبه الفعل^(٣).

وفي حال كون المضاف مصدراً ((جاز أن يضاف، نظماً ونثراً، إلى فاعله مفصولاً بمفعوله، ولا يختص ذلك بالشعر، خلافاً لأكثر النحويين))^(٤).

وقد وجهوا قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِيَنَّ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] ، برفع (قتل)، ونصب (أولادهم) مفعولاً به، وجر (شركائهم) مضافاً إليه لـ(قتل)، و فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به (أولادهم)^(١).

ورأى الفراء رأي البصريين فرفض هذه القراءة، يقول: ((وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

زَجَّجْتُهَا بِمَرْجَةٍ * * زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

بشيء. وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية))^(٢).

واتهم رواية البيت السابق بالبطلان، وصححه بقوله: ((والصواب: زَجَّ الْقُلُوصَ أَبُو مَزَادَةَ))^(٣). وأيد الزمخشري رأي الفراء، ووصف قراءة ابن عامر بالوهم، وأنَّ الفصل

١- البيت لأبي حية النميري. الديوان: ١٦٣.

٢- ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٤٦/٤.

٣- ينظر: شرح التصريح: ٧٣٢/١.

٤- ينظر: المساعد على التسهيل الفوائد: ٣٧٢/٢.

١- ينظر: الكشف عن وجوه القراءات: ٤٥٣/١، كتاب الإقناع في القراءات: ٦٤٤، النشر في القراءات العشر: ٢٦٣/٢.

٢- معاني القرآن: ٣٥٨/١. ولم ينسب البيت إلى قائل معين.

٣- المصدر نفسه: ٨١/٢.

بين المتضايقين بغير الظرف سمح مردود في الشعر والنثر فلا يقبل ذلك على القرآن المعجز^(١).

وذكر الأنباري رأي البصريين في رفض تلك القراءة، ووصفها بالوهن والضعف والوهم^(٢)، وانتقد أبو حيان الزمخشري لردّه قراءة متواترة فصيحة^(٣).

وقال ابن مالك إنّ القراءة غير منافية للعربية ومقبولة لصحة نقلها^(٤)، وأجاز الفصل بمعمول المضاف اختياريًا وليس اضطرارًا ودليله قراءة ابن عامر لأنها قويّة بالتواتر وثابتة فصحي^(٥). وأجاز الفصل اختياريًا في ثلاثة أمور؛ الأول: أنّ الفاصل فضلة، والثاني أنّه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، والثالث أنّه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه ومقدر التقدم بالفاعلية المعنوية^(١). وقراءة ابن عامر جاء نظيرها في قول الشاعر:

يظفن بحوزي المراتع لم يرع * * بواديه من قرع القسي الكنائن^(٢)

فقد فصل بين المضاف(قرع) والمضاف اليه (الكنائن) المجرور بالمفعول به (القسي).

ويذكر ابن عطية أنّ الفصل ورد اضطرارًا وشذوذًا^(٣).

وأنكر رضي الدين الاستريادي(ت٦٨٦هـ) الفصل بين المضاف والمضاف إليه حتى على السعة، ورأى أنّ الفصل قبيح بالظرف وإن قال به بعض العلماء، فكيف بغير الظرف، فهو أقبح في الشعر وغيره، وأنّ قراءة ابن عامر وإن كانت متواترة لكن لا يصح التسليم لها وإن كانت من السبع المتواترة وإن قال بها بعض الأصوليون فهي مرفوضة من الأصل^(٤). وذكر الدكتور أحمد الانصاري أنّ القراءة متواترة وصحيحة

١ - ينظر: تفسير الكشاف ٧٠/٢، ٤٠١.

٢ - ينظر: الإنصاف: ٣٨٨/١.

٣ - ينظر: البحر المحیط: ٢٣٢/٤.

٤ - ينظر: شرح الكافية الشافية: ٩٨٢/٢.

٥ - ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٦-٢٧٧/٣.

١ - ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٧/٣، شرح عمدة الحفاظ: ٤٩٠/١، شرح التصريح: ٧٣٢/١.

٢ - البيت للطرماح. الديوان: ٢٦٩.

٣ - ينظر: المحرر الوجيز: ٤٦٨/٣.

٤ - ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٢٦١/١.

السند وموافقة للعربية وكان ينبغي أن تستقر بها قاعدة^(١)، وتابعه الدكتور عبد العال سالم بجواز الفصل بغير الظرف^(٢).

ويظهر أن ما ذهب إليه الباحثون في توسعة القاعدة أمر صحيح اقتداءً بالمؤسسين، وأن تكون القاعدة: يجوز الفصل بين المتضايين بالمفعول به توسعاً لوروده في القرآن موثقاً استناداً لقراءة ابن عامر آية الأنعام^(٣)، واعتماداً على موقف ابن مالك الساند لهذا التوسع^(٤).

٣- أثر القراءات في نقض القاعدة وردّها:

- تأنيث الفعل وفاعله مؤنث في الاستثناء المفرغ :

منع جمهور النحويين إلحاق تاء التأنيث بالفعل الذي فاعله مؤنث في الاستثناء المفرغ فيصح قولك: (ما قام إلا هند)، ولا يصح قولك: (ما قامت إلا هند)^(١).

فالعرب من عاداتها في الكلام أن لا تؤنث الفعل إذا جاء الفاعل مؤنثاً بعد (إلا)، فلا يقولون: (ما قامت إلا جاريتك)؛ لأن المحذوف من الجملة في الاستثناء المفرغ لفظ (أحد) وهي لفظ فعلها مذكر^(٢).

وذكر الأنباري إلحاق التاء بالفعل في ضرورة الشعر فقط^(٣). وذكر ابن هشام أن تاء التأنيث لا تلحق الفعل إذا كان الفاصل بين الفعل والفاعل المؤنث (إلا) إلا في ضرورة الشعر، كما في:

مَا بَرَيْتُ مِنْ رَبِيَّةٍ وَدَمٌّ * * فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ^(١)

- ١ - ينظر: نظرية النحو القرآني: ٨٠-٨٤-١٥٨.
- ٢ - ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٢٥.
- ٣ - ينظر: النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والأنصاري(رسالة): ١٢٣، النحو القرآني نحو رؤية دلالية(رسالة): ٣١.
- ٤ - ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٢٨٩.
- ١ - ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٤٣٣، ضرائر الشعر: ٢٧٧-٢٧٨.
- ٢ - ينظر: معاني القرآن للفراء: ٥٥/٣.
- ٣ - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١١١.

وموضع الشاهد إلحاق تاء التأنيث في الفعل (برئت) والفاعل مؤنث حقيقي (بنات العم)، مع ورود الفاصل بينهما بـ(إلا) (٢).

وذهب الفراء إلى تضعيف هذا المذهب؛ لأن الكلام يحمل على معناه، وقولك: (ما قام إلا هند) معناه: (ما قام من أحد إلا هند) (٣).

ولا تعد مثل هذه الضرورات الشعرية مطردًا غالبًا، فلا يبنى عليها قاعدة، ولذلك منع جمهور النحاة تأنيث الفعل في الاستثناء المفرغ إذا كان فاعله مؤنثًا (٤).

وأجاز ابن مالك الأمرين إثباتها أو حذفها في النثر، والأحسن حذفها (٥). وكتب في التسهيل أن هذا الفصل بين الفعل وفاعله يبيح حذف التاء، وقد يلجأ إليه الشاعر مضطرًا، وهذا الاضطرار لا يبنى قاعدة، ولكن يمكن إجازته في النثر على ضعف (١)، ولم يجوزه في النثر غير ابن مالك (٢).

والقول بتأنيث الفعل للفاعل ويفصل بينهما فاصل الاستثناء جوزه النحاة اعتمادًا على قراءة قرآنية خلافًا لما هو معروف عند النحاة لقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٥٣]، قرئت (صيحة) بالرفع (٣).

ومنع الأخفش الأوسط أن يعدل عن هذا الأصل، ولم يجوزه مطلقًا؛ لأن الفاعل محذوف في هذا التركيب، وهو ليس المذكور بعد أداة الاستثناء (إلا)، ولو ذكر لكان هو المستثنى منه وما بعد (إلا) هو المستثنى (٤)، وهو ما ذكره الفراء من أن المحذوف

١- لم ينسب لقائل معين. ينظر: أوضح المسالك: ١٠٨/٢ - ١١٣.

٢- ينظر: عدّة السالك في تحقيق أوضح المسالك: ١١٤ / ٢.

٣- ينظر: المحتسب ٢٠٦/٢.

٤- ينظر: شرح ابن عقيل: ٤٣٣/١.

٥- ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٩٧/١.

١- ينظر: شرح التسهيل: ١٤/١.

٢- ينظر: أثر القراءات والقرآن في النحو العربي: ٣٥١.

٣- ينظر: المحتسب: ٢٠٦ / ٢، معجم القراءات القرآنية: ٤٧٧ / ٧.

٤- ينظر: شرح التصريح: ٤٠٩ / ١.

هو لفظ (أحد)، وهذا اللفظ المتروك يكون فعله مذكراً^(١)، إلا أن قراءة للحسن البصري أوردها الفراء لقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِيهُمُ﴾ [الاحقاف: ٢٥]، بقراءة (يرى) بالتاء (تري)، فقال بالجواز على كره وقبح^(٢)، ومنه قول الشاعر:

بَرَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَالُ مَا فِي غُرُوضِهَا * * * فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الصُّدُورُ الْجِرَاشِعُ^(٣)

وذكر الزمخشري أن قراءة (صيحة) بالرفع قراءة أبي جعفر المدني^(٤) إلا أنه ألزم نفسه بالقياس والمتعارف عليه إذ يقول: ((القياس والاستعمال على تذكير الفعل؛ لأن المعنى: ما وقع شيء إلا صيحة، ولكنه نظر إلى ظاهر اللفظ، وإن الصيحة في حكم فاعل الفعل))^(٥).

وضعف الفخر الرازي هذه القراءة^(١). وذكر أبو حيان جواز الأمرين، وأن لفظ (الصيحة) في قوله تعالى: (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً) تُقْرَأُ بِالرَّفْعِ، وتكون (كان) تامة والمعنى يكون: (ما وقعت إلا صيحة)

و تُقْرَأُ بِالنَّصْبِ وتكون (كان) ناقصة واسمها مضمرة، تقديره: (إن كانت العقوبة)، وذهب إلى أن الأصل لا يؤنث الفعل لوجود الفاصل ولم يجوزه إلا في الضرورة الشعرية، على الرغم من إجازته على قلته في الكلام، مستنديين على قراءة الحسن البصري^(٢).

وذهب بعض الباحثين لنقض هذه القاعدة اعتماداً على القراءات، والقول بجواز التأنيث^(٣)، وهذا ما قاله مؤسسو النحو القرآني كالدكتور خليل بنيران الحسون^(٤).

١- ينظر معاني القرآن للفراء: ٥٥/٣.

٢- ينظر: المصدر نفسه: ٥٥/٣.

٣- البيت لذي الرمة الديوان: ٤٤٧. ينظر: المحتسب: ٢٠٧/٢.

٤- ينظر: تفسير الكشاف: ١٧٤/٥.

٥- ينظر: تفسير الكشاف: ١٧٤/٥.

١- ينظر: تفسير الرازي: ٢٨/٢٨.

٢- ينظر: تفسير البحر المحيط: ٣١٧/٧.

٣- ينظر: موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته (رسالة): ١٣٣، ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين (رسالة): ١٠٠.

٤- ينظر: النحويون والقرآن: ٧٣.

٤ - أثر القراءات في تقوية القاعدة النحوية وإسنادها:

- إعمال (إن) المخففة من الثقيلة^(١) :

ومذهب نحاة الكوفة أن (إن) المخففة من الثقيلة لا تعمل إذا دخلت على الجملة الاسمية^(٢)، واعترض ابن هشام على هذا المنع بقراءة أبي بكر والحريين: نافع وابن كثير^(٣)، بنصب (كل) بعد تخفيف نون (إن) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَأَلَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]^(٤). وتكون (إن) المخففة على قسمين:

- الأول: مخففة مهملة لزوال اختصاصها بالأسماء كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَأَلَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [يس: ٣٢] ، وتكون الميم في (لما) مخففة ويترتب على تخفيفها أن تكون اللام فارقة، و(ما) زائدة، و(كل) مبتدأ وما بعدها خبر، أما إذا شدد الميم في القراءة في (لما)، فإن (إن) نافية، و(لما) بمعنى (إلا).

- والقسم الثاني: تكون مخففة عاملة، جوزوا عملها بعمل المشددة، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَأَلَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، على قراءة النون الخفيفة في (إن) وتخفيف الميم في (لما) ولذلك تلزمها لام فارقة (لام الابتداء) للتفريق بين الإثبات والنفي لأمن اللبس، ومنه:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك * * وأن مالك كانت كرام المعادن^(١)

فـ(أن) مخففة واسمها ضمير الشأن المحذوف (انه)، وجملة (مالك كانت كرام المعادن) خبرها، وكل هذا باطل عند الكوفيين؛ لأنهم يبطلون عملها، وقالوا ببطلان عمل المخففة من الثقيلة في الاسم، وحجتهم أن المخففة زال شبهها بالفعل الماضي من

١ - ينظر : النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري: ١١٣،

٢ - ينظر: مغني اللبيب: ٣٦/١.

٣ - ينظر: السبعة في القراءات ٣٣٩، التيسير في القراءات السبع: ١٢٦، النشر في القراءات العشر: ٢٩٠/٢، البحر المحيط ٢٦٦/٥.

٤ - ينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٣٢٦.

١- البيت للطرماح، مر ذكره، ينظر: أوضح المسالك: ٣٦٦/١، شرح شذور الذهب: ٢٨١، شرح التصريح: ٣٢٨/١، حاشية الصبان: ٤٩٩/١، الأساليب الإنشائية في النحو العربي: ٥٤.

الفصل الثالث : القراءات القرآنية في الرسائل الجامعية وأثرها في قواعد النحو القرآني ١٤٣

جهة اللفظ فوجب بطلانها^(١). وذكر السيوطي أن الكوفيين يرفضون تخفيفها من الأصل، وإن (إن) حرف يختلف، وهو ثنائي، وهي نافية وليس لها عمل ولا تعمل في التوكيد وموضع اللام بعدها للإيجاب بمعنى (إلا)^(٢).

فيما أن البصرة يعملونها في الأسماء يؤيد مذهبهم ما قاله سيويه: ((وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق))^(٣).

يؤيد مذهبهم قراءة نافع وابن كثير بتخفيف (إن) والميم في (لما)^(١)، قال ابن الأنباري: ((ومن قرأ: وإن كلاً، أعمل (إن)، مخففة، كما أعملها مشددة؛ لأنها إنما عملت لتشبه الفعل، والفعل يعمل تاماً ومخففاً))^(٢).

وذكر الدكتور عبد العال سالم مكرم أن السيوطي اتهم النحويين بالاضطراب في التخريج، ونقل الزجاج عن المبرد أن هذا لحن^(٣)، وأنكر غيرهم وجه القراءة^(٤).

ويذكر أحد الباحثين أن رفض القراءة إنما هو ارتباك واضح من النحويين في تخريجها فيقول ((فهذا يدل على عدم سهولة المدرك فيها وتخريجها على القواعد النحوية، فالتلحين مرفوض البتة؛ لأنَّ القراءة منقولة بالتواتر في السبعة، والتماس العذر لمن قال: لا أدري ما وجه هذه القراءة؟ لخفاء إدراكه لها))^(٥).

١- ينظر: الإنصاف: ١٨٢/١.

٢ - ينظر: همع الهوامع: ٤٥٣/١.

٣ - ينظر: الكتاب: ١٤٠/٢.

١- ينظر: كتاب السبعة: ٣٣٩، التيسير في القراءات السبع: ١٢٦، تفسير البحر المحيط: ٢٦٦/٥، النشر في القراءات العشر: ٢٩٠/٢.

٢ - البيان في غريب القرآن: ٢٩/٢.

٣ - ينظر: الأشباه والنظائر: ١١٥/٤، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣١.

٤ - ينظر: المصادر نفسها.

٥ - النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري (رسالة): ١١٥.

الفصل الرابع

التضمين النحويّ في الرسائل الجامعية وأثره في قواعد النحو القرآني

أولاً-تعريف التضمين ومفهومه عند القدامى والمحدثين

ثانياً- التضمين قياسي أم سماعي؟

ثالثاً-التضمين خاصة وحقيقة قرآنية

رابعاً-مظاهر التضمين في النحو القرآني

الفصل الرابع: التضمن النحويّ في الرسائل الجامعية وأثره في قواعد النحو القرآني

ذكرت بعض الرسائل الجامعية مفهوم التضمن في مباحثها وعدته باباً من أبواب التوسع والتيسير^(١)، واقتصرت فيه على تضمين الحروف والأفعال على أنّه مظهر من مظاهر التوسع الذي نادى به دعاة النحو القرآني وأحد مصاديقه^(٢)، يظهر ذلك في تناولهم لتعاقب الحروف في المعاني^(٣).

ونرى أنّ التضمن النحوي يذهب إلى أكبر من ذلك، وهو التضمن في التركيب النحوي؛ ولذلك تتعدد الوجوه الإعرابية للتركيب الواحد وتتعدد القراءات للنصّ الواحد، وهذا يصبّ في مفهوم التضمن، الذي يقول بتعدد المعاني التي يجلبها تعدّد الوجوه الإعرابية؛ لأنّ التركيب يتضمن تلك الوجوه^(٤).

تعد ظاهرة التضمن من الظواهر اللغوية الشائعة في القرآن الكريم ، وينتج من استعمال هذه الظاهرة اللغوية تعدد المعاني وفق سياقات التركيب والأسلوب والدلالات التي يوفرها اللفظ والتركيب و تناولتها كتب النحو والتفسير والقراءات بالدرس والتوضيح، وأثر هذه الظاهرة في تعدد المعاني في التركيب الواحد^(٥).

والتعدد المعنوي ثراء لغويّ ونحويّ يوفره التضمن، ويكون مشروطاً بتغيير المعنى، فالعدول من صيغة إلى أخرى من دون معنى جديد لا قيمة له ولا وجه له، وبهذا الوجه يُعدّ التضمن ضرباً من ضروب الإعجاز، ودليل خصوبة النصّ القرآني^(٦). والأصل فيه أن يبنني على تعدد المعنى وتغيره، وهذا التغيير يترتب عليه

١ - ينظر: النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية(رسالة):٣٩.
٢ - ينظر: الظواهر النحوية القرآنية في دراسات المحدثين دراسة وتقويم(رسالة):٤٢-٥٨
٣ - ينظر: النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ٧٦-٨٤، رسائل جامعة البصرة وأطاريحها لنحو القرآن ١٩٩٨-٢٠١٢ نقد وتقويم(رسالة): ٢٣٦-٢٥١، البحث النحوي القرآني عند العلماء المصريين المحدثين(رسالة): ٩٨-١٠١، النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية(رسالة): ١٦٨، مباحث النحو القرآني في كتاب الأمالي الشجرية لابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) (رسالة): ٢١٩-٢٤٦.
٤ - ينظر: رسائل جامعة البصرة وأطاريحها لنحو القرآن ١٩٩٨-٢٠١٢ نقد وتقويم(رسالة):٥
٥- ينظر: التضمن وأثره في المعنى والإعراب: ٢٨٣٩.
٦- ينظر: التضمن النحوي في القرآن الكريم: ٧/١.

حكم قواعدي، ووظيفي، حين يشرب اللفظ معنى لفظ آخر، و يترتب عليه أن يشرب وظيفته وحكمه .

كما في الفعل (جعل) فإنه يتعدى لمفعولين، ولكنه تضمن معنى (خلق) فتعدى لمفعول واحد^(١) في قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ ﴾ [الانعام: ١]، ويتساءل الطبري عن معنى (جعل) ولم لم تكن (خلق) كما في (السموات والأرض) إذا كانت بمعنى (خلق)؟ فيقول: ((فإن قال قائل: فما معنى قوله إذا: (جعل)؟ قيل: إن العرب تجعلها ظرفاً للخبر والفعل، فنقول: جعلت أفعل كذا، وجعلت أقوم وأقعد. تدل بقولها: على اتصال الفعل... وإنما دلّ بقوله: جعلت على اتصال الفعل ودوامه))^(٢).

فالفعل المستعمل للتضمنين أو الحرف أو الاسم إنما ينكشف وفق السياقات التي وضع فيها، فقول النحاة إن الحرف لا معنى له في نفسه كلام واضح وصحيح، فتركيب الفعل مع الحرف هو من يحقق الغاية^(٣).

واختلاف الوجوه الإعرابية أو تعددها قد تكون في بعض السياقات ليس مادة للخلاف لو قلنا: إن القرآن تعمّد أن يكون التركيب بهذا الشكل ليضمن تعدد المعاني في التركيب الواحد، فاختلاف وجوه تأويله متأثراً من اختلاف وجوه إعرابه^(٤).

والفصل يقدم فكرة أن يبنني التضمنين على تعدد الأحكام في التركيب الواحد، فينتج عنه تعدد في المعاني، وقراءة النصّ بأكثر من وجه، فتتعدد وجوه إعرابه وقراءاته؛ فالتغيير في المعاني يعني تغيير في الحكم الإعرابي^(٥) فاللغة ليست قوالب جاهزة، فنحن نتحدث عن أسرار العربية وأسرار النحو وأسرار القرآن، وهذا لا يتحقق بسعي الدعاة إلى تجهيز القوالب للقواعد، فهو شبيه بتجهيز توابيت لقبرها وإماتتها،

١- ينظر: الدر المصون: ٥٢٣/٤.

٢- جامع البيان عن تأويل أي القرآن: ١٤٥/٩.

٣- ينظر: ظاهرة التضمنين في القرآن الكريم ٢٢-٢٣.

٤- ينظر: جامع البيان عن تأويل أي القرآن: ١٨٥/١.

٥- ينظر: ينظر: التضمنين وأثره في المعنى والإعراب: ٣٨-٣٩.

فهي ليست قوالب قواعد وإنما هو وصف للاستعمال، ومن يقول من دعاء النحو القرآني إننا علينا بالظاهر، فقد أوقع نفسه في ظلم كبير، فماذا يصنع مع عظيم المعاني القرآنية في التركيب الواحد أو الآية الواحدة؛ ((فليس اللفظ في القرآن كما يكون في غيره، فكل لفظة في الآية تكاد تكون آية، فهي تحمل معنى وتومئ إلى معنى، وتستتبع معنى، وهذا ما ليس في الطاقة البشرية))^(١).

أولاً- تعريف التضمين ومفهومه عند القدامى والمحدثين

وهو ((إشراب معنى فعل لفعل ليعامل معاملته))^(٢) و((هو أن تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة))^(٣). وقال الرماني: ((تضمين الكلام هو حصول المعنى فيه من غير ذكر له باسم أو صفة هي عبارة عنه))^(٤)

فالتضمين عنده: ذكر معنى آخر أو معان من دون التلفظ بها، ومن غير ذكر له بعبارة، وهو طريق من طرق الإيجاز، ويدرك من الدلالات.

وذكر ابن جني ((أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه))^(٥).

ويذكر السيوطي إشكالاً مضمونه: أن الفعل المذكور إذا استعمل بمعناه الحقيقي فلا وجود لتضمنه فعلاً آخر، وإذا استعمل بمعناه الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقي، وإن جمع الاثنان لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، يقول: ((قلنا: هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية، فمعنى "يقلب كفيه" على كذا: نادماً على كذا، ولا بد من اعتبار الحال، وإلا لكان مجازاً محضاً لا تضميناً))^(١).

١- التضمين النحوي في القرآن: ١٢.

٢- الكليات: ٢٦٦.

٣- المصدر نفسه: ٦٤٠.

٤- النكت في إعجاز القرآن: ١٠٢.

٥- الخصائص: ٣٠٨/٢.

١- الأشباه والنظائر في النحو: ٢٤٢/١.

وذكر ابن يعيش أن الفعل يكون بمعنى فعل آخر؛ فإن العرب تتسع فتوقع أحد الفعلين موضع الآخر بأحد حروف المعاني إيداناً بأن الفعل في معنى الآخر^(١). وقال ابن هشام: ((قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين))^(٢). وذكر السيوطي ان التضمين هو ((إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه... الثاني حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه))^(٣).

ويراه مجمع اللغة أن يؤدي فعل مؤدى فعل آخر؛ فيعطي حكمه في التعديّة واللزوم، كقولك: لا تعزموا السفر، والفعل "تعزم" لازم يتعدى بحرف جر، فنقول: لا تعزم على السفر، لكنه تعدى إلى المفعول بنفسه؛ لأنه تضمن معنى الفعل المتعدي تنوي^(٤).

وبالمجمل فمفهوم التضمين يعني أن يحل لفظ محل لفظ آخر يحمل معنى اللفظين معاً ووظيفته، ويعد ركناً مهماً لتعليل بعض المسائل النحوية^(٥).

والغاية من التضمين أنه صورة من صور الاتساع التي نادى بها دعاة النحو القرآني، تعدد المعاني في التركيب الواحد، يصاحبه تعدد الوجوه الإعرابية، ولكل وجه إعرابي معنى، ومع هذا المفهوم لا تصح مفاهيم الضعيف أو الشاذ أو القليل أو النادر، فهذه العبارات يجب أن تحذف من قاموس النحو عند التعامل مع النصوص القرآنية^(٦).

و مصاديق ذلك نجده في تعدد القراءات للنص الواحد، وفي تعدد الوجوه الإعرابية في التركيب الواحد. والتضمين بحسب فهمنا لا يقتصر دوره على الكلمة: اسماً أو فعلاً أو على الحرف فحسب، بل يذهب إلى ما هو أكبر من الفعل والحرف، فيذهب إلى التضمين في الجملة والتركيب والنصّ أيضاً. وحين يذكر النحويون أن معنى التضمين

١- ينظر: شرح المفصل: ١٥/٨.

٢- مغني اللبيب: ٧٦٢/٢.

٣- الإتقان في علوم القرآن: ١٧٥٥/٢.

٤- ينظر: النحو الوافي: ١٦٩/٢-١٧٠.

٥- التضمين في العربية: ٤٣.

٦- ينظر: ظاهرة النيابة في العربية: ٢٦٧.

أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين؛ الأولى مذكورة، والثانية محذوفة، فهذا يعني الإيجاز، وهو من أغراض التضمين، تعبير عن معان متعددة بأقل العبارات والتراكيب، وذكر ابن جني أن هذا كثير في اللغة لا يكاد يحاط به^(١)؛ فالعرب من عاداتها أن تجري الشيء مجرى الشيء الآخر إذا شابهه^(٢).

والتضمين يظهر بصور متعددة على مستوى الوظيفة والتركيب والمعنى، فقد ينوب المضاف إليه عن المضاف بعد حذفه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢] أي أمر ربك، ويظهر التضمين في اشتراط النحويين في باب المبتدأ والخبر عند مجيء المبتدأ من الوصف يسبقه استفهام أو نفي، كقول الشاعر:

خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعَهْدِي أَنْتَمَا * * إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مِنْ أَقَاطِعِ^(٣)

فـ(أنتما) فاعل سد مسد الخبر، وموضع الشاهد حذف الخبر وسد مسده معمول الوصف، وأن هذه المعمولات تضمنت وظيفتين؛ الأولى ظاهرة، هي الفاعلية للوصف، والثانية مضمنة، هي الخبرية لتكمل مع المبتدأ جملة اسمية^(٤).

وقد يقوم الحال بوظيفة الخبر، أي أنه يقوم بوظيفتين، الحالية والنيابة عن الخبر، كما في قول أحدهم: "ضربي زيدًا قائمًا" أو قولك: "ضربي العبد مسيئًا"، فـ(قائمًا-مسيئًا) لا يصلح أن يكون خبرًا للمبتدأ؛ لأنهما حال، وقدر النحويون أن يكون الحال سد مسد الخبر^(٥). ومثله ما ذكره ابن الانباري من مجيء الأشياء في غير مواضعها لسعة العربية، ومن ذلك الاتساع أن تتضمن الجملة الأمرية موضع الحال^(٦).

وكما في نيابة حروف المعاني والأدوات عن الجمل، يقول ابن جني عن الحروف وحذفها: ((إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار هو أنك إذا قلت: "ما قام زيد" فقد أغنت (ما) عن (أنفي)؛ وهي جملة فعل وفاعل، وإذا قلت: "قام القوم إلا زيدًا" فقد نابت

١- ينظر: الخصائص ٢٠٨/٢.

٢- ينظر: الإنصاف: ١٤/١.

٣- لم ينسب لقائل معين. ينظر: همع الهوامع: ٣٠٩/١.

٤- ينظر: التضمين في العربية: ٥٨.

٥- ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٢٦، التضمين في العربية: ٥٩.

٦- ينظر: الإنصاف: ٨٩/١.

(إلا) عن (أستثني) وهي فعل وفاعل. وإذا قلت: " قام زيد وعمرو " فقد نابت الواو عن (أعطف) ... وإذا قلت: " هل قام أخوك؟ فقد نابت (هل) عن (استفهم)...)^(١).

ورفض أبو هلال العسكري(ت٣٩٥هـ) تناوب العبارات والأسماء؛ لأن اختلافها موجب لاختلاف المعاني، وأن الحروف لا تتعاقب وأن القول به مبطل للغة وفساد للحملة فيها^(٢). وضعف ابن عطية من مذهب التناوب، محتجاً بقول سيبويه والخليل بأن إخراج لفظ عن معناه الحقيقي أمر ليس بجيد^(٣).

فيما استعمله جملة من المفسرين للكشف عن معاني الآيات ومقاصدها، فقد أشار الزمخشري إلى التضمين وغاياته في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٨]، وقد ذكر أن العرب من شأنهم أن الفعل يتضمن معنى فعل آخر، فيجرونه ويستعملونه ويعطونه معنى آخر؛ إذ إن التضمين قوة في تعدد المعاني^(٤).

ويظهر اهتمام القدماء بالتضمين عبر بحوثهم النحوية في الاستشهاد بالقرآن الكريم، فعلى سبيل التمثيل في قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَكَانَ عَذَابُهُمْ عَظِيمًا ﴾ [البقرة: ٧]، قرؤوا (غشاوة) بالرفع والنصب والجر، وقراءة النصب تحمل معنى التضمين؛ لأنها تضمين الفعل (ختم) معنى (جعل) ويكون (على أبصارهم) متعلق بما قبله (على سمعهم) ويكون المعنى (جعل الله على قلوبهم وسمعهم وأبصارهم غشاوة)^(٥). واتفق القراء على قراءة(غشاوة) بالرفع إلا عاصماً، فقرأها بالنصب على المفعولية وإضمار فعل، على معنى (جعل على أبصارهم غشاوة)، دل عليه الفعل المتقدم، فيكون معنى الآية: ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وجعل على أبصارهم غشاوة^(٦). وحقيقة التضمين عند المحققين أن يقصد باللفظ معناه الحقيقي مع معنى آخر محذوف يناسبه فيكون حاملاً معنيين أو أكثر ويقع في الكلمة

١- ينظر: الخصائص: ٢٧٣/٢.

٢- ينظر: الفروق اللغوية: ٢٤.

٣- ينظر: المحرر الوجيز: ٩٦/١، ٣١٠/٣، ١٢/٥.

٤- ينظر: تفسير الكشاف: ٥٨١/٣.

٥- ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٨٦/١، تفسير البحر المحيط: ١٧٧/١.

١- ينظر: كتاب السبعة في القراءات: ١٣٨، الموضح في وجوه القراءات: ٢٤٣/١، معاني القراءات للأزهري دراسة نحوية: ٢٩.

الواحدة وفي الجملة^(١)، فنجده في الفعل والاسم والأداة، مع قرينة تدل عليه؛ قولية أو حالية^(٢).

والحروف لا تتعاور في كل موضع وعلى كل حال، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤] لا يصلح حرف آخر غير (إلى)، ولو تعاور مع غيرها لفسد المعنى وتغير القصد^(٣)؛ ((لأن لكل حرف من حروف المعاني وجهًا هو به أولى من غيره، فلا يصلح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها، ولـ(إلى) في كل موضع دخلت من الكلام حكم، وغير جائز سلبها معانيها في أماكنها))^(٤).

وقال البطليوسي(ت ٥٢١هـ) إنَّ نحويين وأكثرهم من الكوفيين أجاز دخول بعض صفات المفردات مكان بعض، وبعضهم منع وأكثرهم من البصريين، ومع القولين يجب النظر والحذر^(٥)، وهذا الحذر و النظر الذي يذهب إليه أنَّ بعض المواضع لا يلزم التأويل والإنابة، بل يكون الحرف على بابه. ومن التضمنين وقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [ابراهيم: ٩] ، أي: إلى أفواههم، ومنه:

طحا بك قلب في الحسانِ طروبُ * * بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيْبُ^(٦)

فتضمن (في) معنى (إلى)، أي: إلى الحسان. وفي قوله تعالى: ((فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ)) قال بعض اللغويين: إنَّ (في) بمعنى (إلى)، ورفضه بعضهم، ورأى أنها على معناها الأول المعروف في اللغة؛ لأن الأيدي هنا الجوارح، والمعنى أنهم أدخلوا أيديهم وعضوا عليها من الغيظ على الرسل^(١).

وذكر الدكتور فاضل السامرائي أنَّ الكوفيين يجيزون التناوب بين حروف الجر، وخالفهم البصريون في أن التناوب شذوذ، وما أوهم فهو مؤول إمَّا على التضمنين أو

١- ينظر: النحو الوافي: ٥٦٧/٢، ٥٧٠.

٢- ينظر: فقه اللغة المقارن: ٢١٨.

٣- ينظر: التضمن النحوي في القرآن: ١٢٣.

٤- ينظر: تفسير الطبري: ٣١٠/١.

٥- ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٢/٢٦٢.

٦- البيت لعقمة الفحل. الديوان: ٣٣.

١- ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٢/٢٧٤.

المجاز، ويميل إلى رأي البصريين في أنّ لكل حرف معنى عُرف به، لكن قد يقترب حرفان من معنى واحد فتتعاور الحروف على هذا المعنى توسّعاً^(١).

ثانياً: التضمين قياسي أم سماعي؟

واختلف فيه أسماعيّ هو أم قياسيّ؟ فمنهم من يرى أنه أصل فهو سماعيّ، ويرى أن التضمين موقوف على السماع ولا يحل القياس عليه^(٢). وأتّه لا يكون ذلك على كل حال، وليس في كل موضع، وإنما بحسب الأحوال الداعية له والسياق الذي يحتمله^(٣). قال أبو حيان: ((وما ذكره من التضمين لا ينفاس عند البصريين، وإنما يُذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنه يكون أولى))^(٤). وذكر ابن هشام أنه لا ينفاس^(٥). ورأى أبو البقاء أنه سماعي؛ ولكنّته وشيوعه في كلام العرب صار قياسياً على استثناء، وفي الضرورة^(٦). ويرى مجمع اللغة العربية أن الاسترسال في موضوع التضمين يؤدي إلى الفوضى والإساءة إلى النحو واللغة؛ فهي تحمل في طياتها فساد المعنى؛ لأنه سيلزم أنه لا فعل مقصوراً على اللزوم وآخر مقصوراً على التعدية^(٧)، وذكر أنه قياسي لكن بشروطه الثلاثة؛ وجود غرض بلاغي، ووجود قرينة على التضمين يأمن معها اللبس، ووجود مناسبة بين الفعلين^(٨). وتابع الدكتور فاضل السامرائي المجمع^(٩). ولذا نقول أنّ التضمين هو ابداع قرآني لا يسهل لكل أحد استعماله.

ثالثاً - التضمين خاصة وحقيقة قرآنية

وخصيصة القرآن التي يتصف بها أنه حمّال أوجه؛ مما يشعرك أنه يمتلك أكثر من وجه يمكن أن يذهب بالنصّ القرآني إليه، وبهذا وصفه الإمام علي (عليه السلام) بقوله:

١- ينظر: معاني النحو: ٦/٣-٧.
٢- ينظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٢/٢٦٩.
٣- ينظر: الخصائص: ٣٠٨/٢.
٤- ينظر: تفسير البحر المحيط: ١١٤/٦.
٥- ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٢٤٨/١.
٦- ينظر: الكليات: ٢٦٦، ٢٦٧، ٣٨٦.
٧- ينظر: النحو الوافي: ٥٩٤/٢.
٨- ينظر: المصدر نفسه: ١٧٠/٢، ٥٩٤.
٩- ينظر: معاني النحو: ١٣-١٤.

((فإنَّ القرآنَ حمَّالٌ ذو وجوه))^(١). واحتكار وجه من الوجوه خطأ فادح يرتكبه بعضهم فيفسره على وجه واحد، إلا أن هذا التعدد لا بد من أن يتقبله السياق ويحمل تلك الدلالة التي لا تخالف ديننا، فقوله تعالى: (أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلاَّ النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ [هود: ١٦])، فيجوز أن يعود الضمير في (فيها) على الآخرة حين يكون متعلقًا بـ(حبط)، فيكون المعنى أن صنيعهم حبط وظهرت آثار فساده في الآخرة. أما إذا تعلق بـ(صنعوا) فالضمير يعود إلى الحياة الدنيا^(٢).

ومع اختلاف عائدة الضمير اختلف المعنى، لكن اختلافه تعدد وليس اختلاف بالمعنى العرفي، وكلا المعنيين مقبول.

وعندما نذكر أنَّ التركيب القرآني وتوالي الألفاظ فيه ((قد ذكَّيْ جذوة الخلاف في إعراب القرآن وهو ما في التركيب القرآني نفسه من نزعة متكررة إلى نظم الكلام نظامًا يؤهله نحويًا لاختلاف الفهم وتعدد الإعراب))^(٣)؛ لأنه يتصف بالتضمن الذي يلقي المعاني الكثيرة بأقصر الألفاظ والتراكيب التي تعني تعدد الأوجه الإعرابية، وأن القرآن يتضمنها كلها، ففي قوله تعالى: ﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَآسَأْتُمْوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤] ، حيث احتتمل هذا النصّ القرآني احتمالات ثلاثة:

الأول - أن تكون (مِنْ) للتبعيض، و(كُلِّ) مضاف إلى (ما) الاسم الموصول، فيكون المعنى: أتاكم بعض الذي سألتموه

الثاني - أن تكون (كُلِّ) منونة و(ما سألتموه) في محل نصب حال منفي، والمعنى يكون: أتاكم من جميع ذلك من غير سؤال.

والثالث - أن تكون (ما) اسم موصول يعود على (أتاكم)، والمعنى يكون: أتاكم من كل ما تحتاجونه لتصلح معاشكم به^(١). وأنت ترى أن كل المعاني مقبولة ومتوافرة في هذا

١- نهج البلاغة: ٥١٤.

٢- ينظر: تفسير البحر المحيط: ٢١٠/٥.

٣- ينظر: قضايا اللغة في كتب التفسير: ٣٠٠.

١- ينظر: تفسير الكشاف: ٣٨١/٣.

التركيب ولا يتعد عن المأثور من المعاني في العطاء الإلهي؛ فالنصّ القرآني لم يقتصر أثره على القواعد النحوية فحسب، وإنما يمتلك القدرة والقوة والخاصية على أن يتفرع في معانيه في التركيب الواحد، وكل معنى له خصيصة إعرابية تنجم في تركيب واحد لا يقدر على صناعة مثل هذه التراكيب وصياغتها غير صانع ماهر وخالق مبدع.

فالنصّ القرآني يتضمن الاحتمالات التي يراها النحاة، غير أنه قادر على تفرع القاعدة عبر التركيب ليعتمدها.

فالقاعدة تقتضي أن يكون التركيب بهذه الصيغة، إلا أن الصنعة القرآنية تتغير التركيب تقديمًا وتأخيرًا، زيادةً وخذفًا؛ لتخلق تنوعًا وتعدّدًا في المعاني ينتج عن الاختلاف في فهم التركيب، وهو في الحقيقة ليس اختلافًا، بل تضمنين لأن يحتمل أنواعًا أخرى من القواعد ليتم قبولها على ضوء النصّ القرآني.

ومن هذه الأمثلة السابقة نجد أن للقرآن الكريم الأثر الواضح في تعدد الأحكام وتفرعها، ولو أردنا أن نضع لهذا التفرع والتضمن قاعدة، لقلنا إن الفاعل يأتي بعد المسند، ولكن لبعض خصوصيات الاستعمال يصح تقدمه على المسند إن لم يخل بالمعنى.

رابعًا - مظاهر التضمن في النحو القرآني

وعلاقة التضمن بالنحو هي الإبانة عن المعاني المتعددة والبعيدة والمختلفة بأقل الألفاظ الظاهرة والتراكيب المحددة، ويقع التضمن في أقسام الكلم الثلاثة: الأسماء، والأفعال، والحروف، والتركيب، ويقع في القراءات فتتعدد؛ ليصنع مفهوم التوسع في القواعد والأصول ومفهوم التفرع في القاعدة لتصبح الآية الواحدة تتفرع على آيات عدة؛ ((فالتعدد سبب من أسباب ثراء دلالات النصّ القرآني، وبيان فصاحته، وأن هذا التعدد مرهون باتساع السياق وتحمله لهذا التعدد))^(١). و للقرآن الكريم أثره الفعّال في توسيع القواعد وامتدادها، و بفضلها استوعب الكلام بكل جوانبه

١- تعدد الوجوه في تعليق شبه الجملة وأثره في القراءات القرآنية: ٦٦٩.

وأساليبه، وهذه صفة لغتنا الغنية في تراكيبها، ثرية في قواعدها، سخية في احتوائها لكل ما يقال^(١).

١. التضمين في الأسماء والأفعال والحروف

يعد ((التضمين من أنزه الفصول العربية))^(٢)، و التفتت النحويون إلى أن بعض الأفعال تخالف ما ذكره النحاة في تعديها إلى الحروف المقرر لها، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَصَابَكَ فِئَافٍ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، إن استعمال (في) زاد معنى آخر قد لا يأتي بحرف (على)، ((فبين لنا فظاعة ما كان يقوم به فرعون في تعذيبه لبني إسرائيل، فلو أنه استعمل (على) في هذه الآية المباركة كما يرى بعض العلماء أن الصلب يكون على الجذوع، لما كان المعنى والتصور ذاته الذي دلت عليه (في)...))^(٣). وذكر النحاة في توجيهها أمرين؛ الأول: أن الحروف تقوم مقام بعضها وتتناوب في معانيها. والثاني: أن الفعل يضمن معنى فعل آخر يليق بالحرف الذي تعدى به^(٤).

والتضمين في زمن الفعل النحوي قد يخرج زمن الفعل عن قالبه الصرفي، فلا يرتبط بزمن معين، وإنما يعرف من السياق، فالزمن النحوي ليست الصيغة الصرفية بل مدلوله السياقي^(١). ففي قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١]، (أتى) ماض لفظاً مستقبل معنئ، وإنما برز بهذه الصيغة ليحقق وجهين؛ الأول: تحقيق صدق المخبر عنه. والثاني: معناه على بابه، وهو نصر الذي تحقق لرسول الله (صلى الله عليه وآله)^(٢).

ومن المسائل جواز وقوع الفعل الماضي حالاً ومنعه جمهور النحويين، إلا إذا كانت معه (قد)، أو وقع وصفاً لمحذوف، واستدل الجمهور على المنع أن الحال ما كان موجوداً زمن الإخبار، أما الماضي فزمنه قد انقضى وانقطع، فلا تصح أن يكون هيئة

١- ينظر: أثر القرآن الكريم والقراءات في النحو العربي: ٢٣٥.

٢- التضمين النحوي في القرآن الكريم: ١٠.

٣- النحو القرآني نحو رؤية دلالية (رسالة): ١٦٧، ١٨٢.

٤- ينظر: التضمين في الحديث النبوي الشريف دراسة تطبيقية: ١.

١- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٤٤.

٢- ينظر: الدر المصون: ٧ / ١٨٧.

الاسم وقت وقوعه^(١). واستدل الكوفيون على مقالتهم بقوله تعالى: (أَوْجَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) [النساء: ٩٠] ، وقعت (حصرت) في موضع الحال وهو فعل ماضٍ، وقول الشاعر:

واني لتعروني لذكراك نفضة* * كما انتفض العصفور بلله القَطْرُ^(٢)

فوقع الفعل الماضي (بلله) في موضع حال^(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الاعراف: ١٠٥] احتوى النصّ مضامين التضمن؛ فضمن الصفة المشبهة (حقيق) معنى (حريص)؛ تدل على ((معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت، لا على وجه الحدوث ... ولا زمان لها؛ لأنها تدل على صفات ثابتة، والذي يتطلب الزمان إنما هو الصفات العارضة))^(٤).

والذي يدل بشكل مؤكد غير قابل للتكذيب على صدق دعوة موسى، فجاءت كلمة (حقيق) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (أنا حقيق) والجار والمجرور (على أن لا أقول) متعلق بـ (حقيق)، وجملة (على الله) متعلق بـ (أقول) و(إلا) أداة حصر، و(الحق) صفة لمصدر محذوف تقديره: (إلا القول الحق)^(١). ليضمن معنى الحرص الدائم قبل تكليفه بالرسالة وبعدها على قول الحق وأن ما يقوله الحق^(٢).

وذهب آخرون إلى أن (على) توافق في معناها معنى الباء في قوله تعالى: ((حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ)) والمعنى (بأن لا أقول) فهو جدير بقول الحق^(٣). وقرئت الآية بالباء بدلاً من (على) في بعض القراءات على أن (على) ترادف

١- ينظر: الخلاف النحوي في المنصوبات: ١٣٠.

٢- البيت لأبي صخر الهذلي. ديوان الهذليين: ٢٤٦.

٣- ينظر: الإنصاف: ٢٥٢/١.

٤- جامع الدروس العربية: ١٨٥/١.

١- ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ١٧/٣.

٢- ينظر: مجاز القرآن: ١/٢٢٤، النحو الوافي: ٥٦٩/٢.

٣- ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٧٣٤، الجني الداني: ٤٧٦، مع الهوامع: ٣٥٥/٢.

(الباء) في المعنى^(١)؛ لأنَّ (حقيق) تعطي معنى (جدير)، فيكون المعنى: (جدير بقول الحق).

ورفض جمهور النحويين هذا الخروج عن المعنى الأول، وذهبوا إلى التأويل، وقالوا: ((لو كان لها هذه المعاني، لوقعت موقع هذه الحروف، فكنت تقول: وليت عليه، أي: عنه، وكتبت على القلم، أي: به، وجاء زيد على عمرو، أي: معه... وأولوا ما تقدم على التضمن، ونحوه فضمن ... و(حقيق) معنى (حريص))^(٢). وقال الدكتور سالم مكرم بقول الكوفيين إن هذه الحروف لها معان أخرى، ف(على) تأتي مرادفة للباء في قوله (حقيق...)، والمعنى: حقيق بالأقول، وبه قراءة أبي^(٣).

والحق أن كلمة (حقيق) جمعت معاني الحرص والجدارة بهذا الأمر، وقد أفاد التضمن في الآية الكريمة معان منها: وجوب قول الحق، والثاني الجدارة به، والثالث الحرص عليه، والقرآن الكريم بهذا التركيب المتضمن معاني التضمن يترجم كلام موسى (عليه السلام) أمام فرعون، فموسى احتاج لمثل هذه المعاني لينفي عنه اتهامات التكذيب والتشكيك تطاله من فرعون وملئه ليثبت حقيقة ما يقوله^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَتُ عَلَيْكَ مَجَبَةً مِّنِّي وَلَتُضَعَّ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]. ومكنون أسرار هذا الاستبدال من حرف (الباء) إلى (على) ففي قوله تعالى ((وَلَتُضَعَّ عَلَيَّ عَيْنِي)) جاء بـ(على) لإظهار أمر خفي وكشف السر المكتوم، فحقق الحرف معنيين؛ الأول: أن أطفال اليهود كان آباؤهم يربونهم بالخفاء بعيداً عن سلطة فرعون إلا موسى فظهر علناً بحكمة الله وسلطته التي ظهرت على صنيعه، فهي غاية خاصة^(١). إنَّ خروج الباء إلى معنى (على) نسبه ابن مالك والسيوطي إلى الكوفيين، وذكر ابن مالك أنه في قوله تعالى: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ شَيْطَانٌ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [ال عمران: ٧٥].

١- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٨٦/١، تفسير البيضاوي: ٢٦/٣، الدر المصون: ٤٠٥/٥، النحو القرآني نحو رؤية دلالية(رسالة): ١٨٥، النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ٨٠. النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري(رسالة): ٧٢.

٢- همع الهوامع: ٣٥٦/٢.

٣- أثر القرآن الكريم في الدراسات النحوية: ٣٠٨.

٤- آليات الاتساق والانسجام في القصة القرآنية قصة موسى أنموذجاً: ١٥٦-١٥٧.

١- ينظر: النحو القرآني نحو رؤية دلالية(رسالة): ١٧٠.

ومنه:

أَرَبُّ يَبُولُ التُّعْلِبَانُ بِرَأْسِهِ * * لقد ذلَّ من بالثَّ عليه الثَّعالبُ^(١)

أي: يبول على رأسه^(٢). وقوله تعالى: ﴿ وَصَرَّاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [الانبياء: ٧٧] ، تكون من بمعنى (على)؛ فقد نصره بأن منعه عنهم أن يصلوا إليه بسوء، فهو منع ونصر^(٣). وقوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُجْرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾ [الانسان: ٦] ، وقعت الباء مكان (من) ، بمعنى يشرب منها ويشربها^(٤). فلم عدل بأسلوبه في هذه الآية؟، فلو أراد معناها فقط لقال (عينًا يشرب منها) لكنَّه سرَّ التركيب الذي يغطيه حلاوة المعنى ، ربما يقول المفسرون إنَّه قصد أن يرتوي، وهو معنى بعيد لأنَّ الريَّ يكون من ظمًا وهم لا يظمؤون، فكيف سيكون المعنى لو قلنا إنَّه يقصد التلذذ بها حين يشرب منها، فانظر إلى تلك المعاني المتعددة، فهم يشربون ولا يظمؤون ويتمتعون ويستلذون بها.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَمْرَسْنَا لَهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٧] . ، رأى الزجاجي أن (أو) تقع للإبهام وللإضراب^(١). وذكر أبو حيان أن الجمهور قرؤوا بـ(أو)، وبالواو قرأ الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، وأن ابن عباس قال إنها بمعنى (بل)، وقيل إنها للإبهام ليبين كثرة من قد آمن^(٢). والمعنى لم يؤخذ من السياق بل من مفهوم معرفة العالم وواقع العقيدة؛ فالكوفيون يرون أنها بمعنى الواو، وعند غيرهم بمعنى (بل)، فيما ذهب البصريون فيها على ثلاثة أقوال؛ الأول: إنها للتخيير، فمن يراهم يظن أنهم مائة ألف أو يزيدون. والقول الثاني: إنها للإبهام والتخيير على أحد الأمرين. والثالث إنها للشك وإن الرائي إذا رأى كثرتهم شك في عددهم^(٣). ورأي أكثر النحويين أن (أو) مشتركة في اللفظ وليس المعنى، فيما جعلها ابن مالك في الاثنتين

١- نسبه ابن مالك لراشد بن عبد ربه السلمي. ينظر: شرح التسهيل: ١٥٢/٣.

٢- النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته(رسالة): ٨٠.

٣- ينظر: كتاب حروف المعاني للزجاجي: ٥٠/٢.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ٤٧/١.

١- ينظر: المصدر نفسه: ١٣/١، ١٥٢.

٢- ينظر: تفسير البحر المحيط: ٣٦٠/٧.

٣- ينظر: النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري(رسالة):

اللفظ والمعنى^(١). كما في قوله تعالى ﴿لَعَلَّه يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤] ، أي: يتذكر ويخشى، وهو عمل الواو في الترتيب، فالخشية تأتي بعد التذکر^(٢). وذكر الأزهري أن من معاني (أو) الواو، ومنه قول الشاعر:

وقد زعمت ليلي بأني فاجرٌ * لنفسي تقاها أو عليها فجورها^(٣)

فـ (أو عليها) بمعنى (وعليها)، ومثل معناه قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَسْرُكَ مَا يَبْدُو أَبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هود: ٨٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمِ مِنْهُمْ شَيْئاً أَوْ كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٢٤]، أي: لا تطع واحداً منهم^(٤). وجعلها ابن جني في بابها للتخيير، فهي ليست بمعنى الواو، وليست بمعنى بل، بل تدل على الشك، وهذا الشك متأتٍ من الناس، وأن الكلام خرج حكاية من الله، والمعنى: أرسلناه لجمع مَنْ يراهم يقول إنهم مائة ألف أو يزيدون^(١).

وذكر بعض النحويين أن كثرة استعمال (أو) في الإباحة التي تعني الجمع بين الأشياء، هو من جعلها تأتي بمعنى الواو؛ ولذلك جاز استعمالها بمعنى الواو^(٢).

ورفض الدكتور عبد العال سالم مكرم رأي من يرفض أن تكون (أو) بمعنى الواو؛ لأنه يستحيل قراءة مفهوم الشك في النصّ القرآني، ويرفض أن يخيرك الله أن لا تطع الآثم أو الكفور في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمِ مِنْهُمْ شَيْئاً أَوْ كَفُوراً﴾ [الإنسان: ٢٤]^(٣).

ويتبين أنّ التركيب هو من يحدد المعنى، الاسم مع الحرف أو الفعل مع الحرف وليس أحدهما من دون الآخر، فلو أخذنا الفعل (عجل)، لرأيتّه يتعدى بنفسه، في قوله تعالى: ﴿أَعْجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ [الاعراف: ١٥٠]، ويتعدى بـ(إلى) في قوله تعالى: ﴿

١- ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٨٩/٤.

٢- ينظر: معاني الحروف للرماني: ٧٩.

٣- لم يُنسب البيت إلى قائل معين، وهو من إنشاد أبي زيد الأنصاري. تهذيب اللغة: ١٥ / ٦٥٧.

٤- ينظر: تهذيب اللغة: ١٥ / ٦٥٧.

١- ينظر: الخصائص: ٤٦١/٢.

٢- ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١٣٢٧/٢.

٣- ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ٣٠٩.

وَعَجَلْتَ إِلَيْكَ رَبِّ تَرْضَى ﴿ [طه: ٨٤] ، ويتعدى بـ(على) في قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَعْجَلْ عَلَيْهِمْ ﴾ [مريم: ٨٤] ، ويتعدى بالباء في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ ﴾ [طه: ١١٤] ، ويتعدى بـ(اللام) في قوله تعالى: ﴿ لَعَجَلًا لَهُمُ الْعَذَابَ ﴾ [كهف: ٥٨] ، ويتعدى بـ(عن) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَا مُوسَى ﴾ [طه: ٨٣] ، ويتعدى بـ (في) في قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ تَعْجَلْ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [البقرة: ٢٠٣] ، ويتعدى بـ (من) في قوله تعالى: ﴿ مَا ذَا يَسْتَعْجَلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [يونس: ٥٠] ، فتجد أنّ السياق يوفر للتضمين وجوده في النحو، ومع كل حرف يتغير المعنى، ولعل هذا المثال يسقط قول من قال إن الكلمة أو الفعل هي من تحتل التضمين وليس الحرف؛ لأن الحرف لا يحمل معنى في ذاته. فالحروف لا يخبر عنها ولا يمكن أن تكون خبراً^(١)، وللحرف معنى حقيقي واحد، وكل المعاني المتضمنة له تأتي من التحامه واشتراكه مع الفعل، فكل المعاني الواردة للحروف إنما هي متأتية من تركيبها وليس في نفسها؛ فالتركيب هو من يعطي الدلالة وإن كان الاسم يعطي معنى ظاهرياً في نفسه^(١)، والعدول من ((حرف إلى حرف لغير معنى جديد لا وجه له))^(٢).

٢- التضمين في التراكيب وتعدد الوجوه

والتضمين يسمح بتعدد المعاني في المبنى الواحد، وهو ما نطلق عليه تعدد الاحتمالات او تعدد الوجوه، لكن بشرط انسجامه مع السياق لأي سياق أو حدث لغوي محتمل، ومن ثم تستطيع أن تقرأ التركيب أكثر من قراءة متحركة فتنتج أكثر من مقصد ومعنى؛ فالقرآن ذلول له وجوه، ويجب أن يتقلب هذا الظاهر على أكثر من وجه لاستفراغ كل ما يتضمنه من معنى، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان التركيب الواحد يتضمن أكثر من تركيب في قراءته^(٣). ومن شواهد التضمين في التركيب وعلاقته بالنحو القرآني نصب ما حكمه الرفع في قانون الإعراب، و((قد لا نبالغ إن ادعينا أن التركيب في

١- ينظر: الأصول في النحو: ٣٩/١.

١- ينظر: الإيقان: ٢٠٧/١.

٢- التضمين النحوي في القرآن الكريم: ٧.

٣- ينظر: سنن الدارقطني: ٤/١٤٤.

القرآن هو المتسبب الأكبر في اختلاف الفهم والتأويل، والأمر في ذلك راجع من جهة، إلى حقيقة في التركيب اللغوي ذاته ... أضف إلى ذلك أن البنية الواحدة قد تحتل المعاني المتعددة، إما لأسباب تركيبية، وإما لأسباب سياقية مقصدية لا يراد فيها من التركيب بنيته السطحية، بل يؤول على مقصد مناسب للظروف المحيطة بالتلفظ به)) (١).

في قوله تعالى: (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسِ وَالضَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ [البقرة: ١٧٧] في النص القرآني الكريم تعدد الدلالات في التضمين، وتوافرت مجموعة من الوجوه الإعرابية (١). ويضع بعض المعربين (على حبه) موضع نصب على الحال، ويكون المعنى (أتى المال محباً) (٢). ويمكن تفصيل دلالات التضمين في النص على النحو الآتي:

أولاً- في قوله تعالى (على حبه) في الهاء وجوه:

١- أنها ضمير المال، وقد أضيف المصدر إلى المفعول.

٢- أنه ضمير فعل الإتيان فيكون المعنى (أتى المال على حب الإتيان).

٣- أنه تعود على لفظ الجلالة (الله) فيكون المعنى أنه أتى المال على حب الله تعالى.

وفي الأحوال الثلاثة يضاف المصدر إلى المفعول (٣).

٤- أن تعود على (من)، فالمصدر أضيف إلى الفاعل وحذف المفعول، فيكون المعنى (أتى المال على حبه له ذوي القربى) (١). ولا يُستبعد أن النص القرآني تعمّد هذا

١- قضايا اللغة في كتب التفسير: ٣٠٥.

١- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٣٩/١ - ١٤١.

٢- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٤٤/١.

٣- ينظر: المصدر نفسه: ١٤٤/١.

التركيب بهذا الترتيب الذي جلب معه تعدد الوجوه الإعرابية التي أظهرت معها تعدد المعاني ليضمن كل هذه المعاني وإرادتها، فالمال يؤتى بنيات متعددة؛ مرة على حب الإتيان والسخاء والكرم، ومرة في سبيل الله، ومرة بالإكراه على حبه للمال لكنه يخشى الإقتار؛ لأنه منهى عنه، وفي كل الأحوال لا بد من إيتاء المال^(٢).

ثانياً- كلمة (الموفون) رفعت على ثلاثة أوجه^(٣).

١- يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره (هم الموفون) وقد رفع على المدح.

٢- يكون معطوفًا على (من آمن) وتقديره: البرّ المؤمنون والموفون.

وعلى الوجهين تنتصب كلمة (الصابرين) على المدح، وتقديره (أمدح الصابرين) أو (أعني الصابرين) على إضمار فعل التخصيص^(١).

وقد عطف على (من) وجاز النصب لتكرر الصفات، ولا يعطف على (ذوي القربى)؛ لئلا يفصل بأجنبي (هم الموفون) بين المعطوف والمعطوف عليه^(٢).

٣- أن تعطف (الموفون) على المضمرة في (آمن بالله) وكل طول الفاصل من الكلام هو لتوكيد الضمير، وبهذه الحالة تنتصب (الصابرين) على إضمار فعل التخصيص (أعني أو أخص)، ويعطف على (ذوي القربى)؛ لأنه داخل في الصلة، وتكون (حين البأس) ظرفًا للـ (الصابرين)^(٣). فيكون المعنى (آتى المال على حبه ذوي القربى والصابرين)، وفي هذه الحالة فإن وجهًا من وجوه رفع كلمة (الموفون) سيسقط وهو العطف على المضمرة في (آمن)، ويكون ((داخلاً في صلة (من)، ولا يجوز أن يكون عطفًا على (من)؛ لأنه يؤدي إلى أن يفصل بين الصلة والموصول بأجنبي))^(٤). وذكر الفراء أن (مَنْ) في قوله: ((من آمن بالله)) في موضع رفع، وما بعدها صلة ومنها

١- ينظر: المصدر نفسه: ١/١٤٠.

٢- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٤٠.

٣- ينظر: المصدر نفسه: ١/١٤٠، التبيين في إعراب القرآن: ١/١٤٤.

١- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٤٠.

٢- ينظر: التبيين في إعراب القرآن: ١/١٤٥.

٣- ينظر: المصدر نفسه: ١/١٤٥.

٤- البيان في غريب إعراب القرآن: ١/١٤٠.

(الموفون)، كأنه قال: من آمن ومن فعل والموفون، ومن صفاتها التي تعددت كلمة (الصابرين)؛ ونصبت لأنها صفة اسم واحد، ومن عادة العرب أن يخرجوا المنسوب من تناول المدح أو الذم بمدح جديد غير تابع للأول، ومنه قول الشاعر:

لا يَبْعَدُنْ قومي الذين هُمْ * * سُمُّ العُدَاةِ وآفة الجُرِّ

النازِلينَ بكلِّ مُعْتَرِكٍ * * والطيبينَ مَعَاقِدَ الأُرِّ^(١)

فالعرب قد تنصب على المدح كما في (النازِلينَ، الطيبينَ)، وقد ترفع فيقول (والطيبون) وتلحق الصفات بأولها فيتبع أول الكلام آخره^(٢).

وذهب ابن قتيبة إلى رأي بعضهم حين قال: ((وقال (بعضهم): أراد: وأتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والصابرين في البأساء والضراء. وهذا وجه حسن؛ لأن البأساء: فقر))^(١). فالعطاء يشمل كل هذه الأصناف من الناس. ومثله قول الكسائي: ((يجوز أن يكون (الموفون) نسقاً على (من)، و(الصابرين) نسقاً على (ذوي القربى)، كأنه قال: أتى الصابرين))^(٢). ويعترض بعضهم على ابن قتيبة والكسائي في هذا الوجه من جهة المعنى والنحو:

١- فمن جهة المعنى قصر معنى الآية على معنى وحيد يعتقد أنه مراد الآية: يقول: ((ولكن البر من آمن بالله وأتى المال على حبه ذوي القربى والصابرين، فيصير (الصابرين) ممّن يؤتون المال، وليس هذا المعنى مُراداً، بل المعنى المُراد... أن الصبر من خصال البر، فمن يستحق الوصف بالبر، هو من تجتمع فيه هذه الأوصاف: الإيمان بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبیین، وإيتاء المال على حبه ذوي القربى... وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والإيفاء بالعهد، والصبر في البأساء والضراء وحين البأس))^(٣).

١- لم ينسبه الفراء لقائل معين. معاني القرآن: ١٠٥/١.

٢- ينظر: المصدر نفسه: ١٠٥/١.

١- تأويل مشكل القرآن: ٥٤.

٢- معاني القرآن: ٨٣.

٣- المخالفة الإعرابية بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني: ٧٨.

٢- ومن جهة النحو، يرى أن ما ذهب إليه الكسائي يجعل (الصابرين) من صلة (مَنْ)، وقد فصل بين الصلة والموصول بفاصل هو المعطوف (الموفون) على (مَنْ) قبل أن تتم الصلة، فعطف على الموصول قبل أن تتم الصلة، وهو مخالفة نحوية لأن الصلة والموصول كالجسد الواحد أو الكلمة الواحدة لا يجوز الفصل بينهما، ف((لا يجوز أن يكون معطوفاً على ذوي القربى؛ لئلا يفصل بين المعطوف عليه الذي هو في حكم الصلة بالأجنبي، وهم الموفون))^(١). فالفصل بين الصلة والموصول ((خطأ بَيْن؛ لأنك إذا نصبت (والصابرين) ونسقت على (ذوي القربى) دخل في صلة (مَنْ) فقد نسقت على (مَنْ)، من قبل أن تتم الصلة. وفرقت بين الصلة والموصول بالمعطوف))^(٢).

لقد حققت المخالفة في الإعراب فائدتين؛ الأولى عامة تجيء مع كل قطع في الصفات؛ فإن صفات المدح أو الذم إذا توالفت وكثرت فالأفضل أن لا تكون كلها جارية على موصوفها في الإعراب، ومن ضرور البيان مخالفة بعضها في الإعراب تعظيماً للصفة، وكله جائز نصبه أو رفعه، والخصيصة الثانية الاستفادة من المخالفة النصب على تقدير (أخص)، فقد برزت صفة من الصفات وتمييزها من غيرها لتعظيم شأنها من بين الصفات المذكورة^(١).

٣. التضمين في القراءات

الذي نقصده في التضمين في القراءات القرآنية أن بعض القراءات ترتبت عليها وجوه إعرابية متعددة جلبت معها معاني متعددة، وأن الحكم على قراءات قيل إنها منافية لقواعد النحو وإنها لاحنة إنما جاءت اتساعاً مقصوداً يأخذ من أفصح اللغات^(٢) والحقيقة الثابتة في تاريخ النحو والقراءات ان الأخيرة اسهمت بشكل واضح في تفرع القاعدة والتوسع فيها وتعدد العمل والوظيفة فأصبحت العربية لغة غنية وثرية في قواعدها^(٣). وتعرض النحو القرآني إلى القراءات التي ولدت تعدداً في الوجوه

١- التبيان في إعراب القرآن: ١/٤٥، وينظر: تفسير الرازي: ٤٨/٥.

٢- إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٨١.

١- تفسير التحرير والتنوير: ٢/١٣٣.

٢- ينظر: قضايا اللغة في كتب التفسير: ٢٩٩.

٣- ينظر: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: ٣٤٥.

الإعرابية سعيًا منه لترسيخ مفهوم التوسع في أصول النحو وتفرع القواعد النحوية والاستعانة بالقراءات، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. فقراءة (قلبه) بالرفع والنصب^(١) وقراءة النصب انتجت وجوهًا إعرابية. فقراءة الرفع ((يقرأ آثم) على فاعل، وهو خبر إن، و(قلبه) فاعله، ويجوز أن يكون خبرًا مقدمًا، و(قلبه) مبتدأ..)) ان تكون فاعل مرفوع في قراءة (آثم) على انه فعل ماض^(٢). فأعربوا ((وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمٌ قَلْبُهُ)) ((مَنْ اسم شرط جازم مبتدأ، ويكتمها فعل الشرط، والهاء مفعوله، والفاء رابطة لجواب الشرط، وإن واسمها، وآثم خبرها، وقلبه فاعل آثم لأنه اسم فاعل. ويصح في مثل هذا التركيب أن يكون الضمير في فإنه للشأن، وآثم خبر مقدم، وقلبه مبتدأ مؤخر، والجملة الاسمية خبر إن والجملة المقترنة بالفاء في محل جزم جواب الشرط، وفعل الشرط وجوابه خبر مَنْ))^(١). وعلى قراءة النصب يكون على التشبيه بالمفعول، ويكون المعنى (آثم الرجل قلبه) أي: في قلبه، أو ينصب على التمييز، أو أنه بدل من اسم (إن)^(٢)، ولكل وجه منها معنى خاص بها^(٣)، وقراءة النصب على أن (قلبه) مشبه بالمفعول به، فمراد النص ليس القلب وإنما مراده زمن الحدث وهو الحال أو الاستقبال^(٤)؛ لأن اسم الفاعل يعمل بالنصب إذا دل على الحال والاستقبال^(٥). على التمييز ((يعني أن مظنة للعموم ثم جاء التمييز قاطعًا لها ومبينًا))^(٦). فمركز القلب هو المراد من هذا الإثم. والمعنى أن مركز الإثم هو القلب. وعلى قراءة البدل من اسم (إن) فإنه تأكيد على الشخص من دون خصوصية للقلب، وهذه المعاني تقف أمام معنى قراءة الرفع على أنه فاعل الفعل وقد أسند الفعل إليه؛ ((لأنه سلطان الأعضاء، إذا صلح صلح الجسد كله وإذا فسد فسد الجسد كله))^(٧). فضلا على معنى آخر وهو أن كل الانفعالات النفسية

١- ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٨٨/١، مشكل إعراب القرآن: ١٤٦/١، إعراب القراءات الشواذ: ٢٩٤/١.

٢- ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١٤٦، إعراب القراءات الشواذ: ٢٩٤/١.

١- ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٣٨٢/٣.

٢- ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٨٨/١، مشكل إعراب القرآن: ١٤٦، إعراب القراءات الشواذ: ٢٩٤/١.

٣- ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة): ١٩٧.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ١٩٧.

٥- ينظر: شرح المفصل: ٧٦/٦.

٦- ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية (رسالة): ١٩٧.

٧- ينظر: صفة التفاسير: ١٧٩/٣.

والإدراكية العقلية يقوم بها الفعل لأن عملية كتم الشهادة تشترك فيه المشاعر وحركة التفكير^(١).

ويستبعد باحث قراءة النصب ويرى أن قراءة الرفع هي الأقرب إلى وجدان الإنسان وأن المعاني الأخرى الناتجة من قراءة النصب لا ترتقي لمستوى النص القرآني؛ لأن قراءة الرفع توجه التحذير إلى القلب مباشرة وتسد الفعل إليه^(٢).

وأرى أن المعاني المتولدة من قراءة النصب أيضًا لا يمكن استبعادها وهي متضمنة لمعنى قراءة الرفع؛ فالقول إنَّ (قلبه) مشبهًا للمفعول ويكون المعنى (آثم الرجل قلبه) أي أن الإثم وقع في القلب وإن قام به الرجل؛ لأن إسناد الإثم للقلب لا يعني حصر الإثم به، والقلب مقصود به الإنسان كله وإنما ذكر القلب لأنه بمثابة الرأس للجسد^(١). ويدعمه قراءة (قلبه) بالنصب، بدل من اسم إنَّ؛ لأن اسم إنَّ يعود على المقصود من النهي في قوله تعالى: ((وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ)) وهو الإنسان المؤمن الموجَّه له خطاب النهي أو التهديد، والبدل تكرر توكيد، ((أي تكرر الانكفاف عن فعل المنهي في أوقات عروض فعله، ولولا إفادته التكرار لما تحققت معصية، وأن التكرار الذي يقتضيه النهي تكرر يستغرق الأزمنة التي يعرض فيها داع لفعل المنهي عنه، فلذلك كان حقًا على من تحمل شهادة بحق ألا يكتمها عند عروض إعلانه: بأن يبلغه إلى من ينتفع به...كلما ظهر الداعي إلى الاستظهار به))^(٢).

وهذا الكلام يقتضي أن عنصر الزمن والحدث من أساسيات الشهادة متى ما حكمت الظروف وليس لها زمن مقصور، يظهر في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢].. وبهذا المعنى الذي شرطه الزمن المستقبل فقراءة النصب في (قلبه) على أنه مشبه بالمفعول به لـ(آثم)؛ لأنه اسم الفاعل يعمل بالنصب إذا دلَّ على

١- ينظر: التحرير والتنوير: ١٢٨ / ٣.

٢- ينظر: نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية(رسالة): ١٩٨.

١- ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٣ / ٣٨٢.

٢- تفسير التحرير والتنوير: ١٢٦ / ٣.

الحال والاستقبال^(١)، تكون مقبولة معنى؛ لأن النص القرآني ذكر الوقت والزمن في المستقبل إذا طلب من الشاهد حضوراً وشهادة^(٢).

وأما القول بأن (قلبه) تمييز، فالتمييز تعيين الشيء وفصله عن غيره؛ لأنه بيان للمقصود من الاسم المبهم الذي سبقه، وهذا المعنى ينطبق مع المعنى المتولد من قراءة الرفع التي تخص فعل الإثم الناتج من القلب، وربما يغفل الباحثون عن أمر مهم أن الآية القرآنية ((فإنه آثم قلبه)) جاءت مقتطعة من نص متكامل في معناه مرتبط بما قبله منفصل عنها في الوقت نفسه، فالوصايا السابقة في تفصيل الشهادات في الدين أو التداين والرهان المقبوضة في حال السفر وما يترتب عليه من أهمية إقامة الشهود نص في الأحكام ثم دُيِّلت تلك الأحكام بحكم عام وهو : ((وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ))، فكان النهي بعمومه تذييل لأحكام الشهادة.

٤- التضمين النصي في النحو القرآني .

إن المتتبع لجهود النحويين يجد أن الجملة كانت محور النظريات والدراسات النحوية، وهي أكبر وحدة لغوية عند اللغويين قابلة للتحليل^(١). ومع ظهور مفهوم النص تحول هذا المفهوم إلى أن تكون الجملة أصغر وحدة وهي جزء من مفهوم أكبر هو النص، ((فإننا حين نتكلم بوجه عام، فإننا لا نتكلم إلا من خلال نصوص، فوسيلة الاتصال بين البشر ليست سوى اللغة ذات القدرة النصية وذات القيمة النصية))^(٢).

وقد حاولت بعض الرسائل الجامعية التي تناولت نظرية النحو القرآني ان ترسم نظرية النحو القرآني وفق نظرية النص، ومن مفهوم النص ظهرت رسائل جامعية تحاول تأطير مفهوم النحو القرآني بإطار مفهوم النص واستنباط القواعد النحوية من العلاقات النصية التي تربط عناصر النص اللغوية وغير اللغوية^(٣).

١- ينظر: شرح المفصل: ٧٦/٦.

٢- ينظر: التحرير والتنوير: ١٢٦/٣.

١- ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ١٤.

٢- ينظر: مدخل إلى علم لغة النص: ١٨.

٣- ينظر: النحو القرآني اتجاهاته وخصائصه (رسالة): ٢٨٢، النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (٥١٠٩٦) دراسة تحليلية لسانية (رسالة): ٦٨.

إن هذا المفهوم - مفهوم النص - ينبني على عنصرين رئيسين؛ الأول: علاقات داخلية تستخرج عبر إيجاد العلاقات النحوية بين مجموع الجمل التي شكلت الخطاب التي تسمى بالسياق المقالي. أما العنصر الثاني فهو عنصر ربط الأحداث اللغوية التي تشكلت داخل النص بالأحداث غير اللغوية المحيطة بالنص وتسمى بالسياق المقامي^(١).

ومن هذا المفهوم تشكلت نظرية النص التي تعد الجملة مركز انطلاق الدراسات النحوية، نحو أفق أكبر ودراسة أشمل وأكثر اتساعاً يتجاوز حدّ الجملة إلى النص؛ فالجملة نواة النص وقلب الخلية^(٢).

لقد بدأ التحول من الجملة إلى النص حين وجدوا أن اللغة التي تشكل الخطاب لا تأتي بشكل كلمات منعزلة وإنما تأتي في صور جمل مترابطة وعناصر جمالية مترابطة لا تتفصل عن سياقها الخارجي، وأن فهم الخطاب يأتي من الإحاطة بالعناصر اللغوية وغير اللغوية^(١)، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَأَخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ (٤٥) إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا عَالِينَ (٤٦) فَقَالُوا أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ (٤٧) فَكَذَّبُوهُمَا فَكَانُوا مِنَ الْمُهْلَكِينَ (٤٨) وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ الْكِتَابَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٥-٤٩] [فالآيات تتحدث عن فرعون وملئه، ولا يمكن تفسير الضمير في (لَعَلَّهُمْ) في آل فرعون لأن الكتاب نزل لبني إسرائيل وليس لآل فرعون، وإنما جاء موسى لآل فرعون بـ(آيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ)، وهذا لا يمكن معرفته إلا من خلال السياق النصي ومعرفة الموقف الاجتماعي، ولعل مجيء (فَكَانُوا مِنَ الْمُهْلَكِينَ) منبئة عن انتهاء مدة فرعون وملئه، وبداية مدة أخرى، وهي نزول الكتاب لبني إسرائيل^(٢).

ويذكر اللغويون أن الجملة نظام يختلف عن نظام النص؛ لأن الأولى نظام افتراضي والثاني نظام واقعي؛ فالجملة تكون وفق النظام الذي يضعه النحاة ومعاييرهم

١- ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٣، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: ٢٦٣.

٢- مدخل إلى علم لغة النص: ٨، الوظائف الخطابية للضمائر العربية: ٦.

١- ينظر: تحليل الخطاب: ٢٦.

٢- ينظر: تفسير الرازي: ٢٤/١٠٣، آليات الاتساق والانسجام في القصة القرآنية: ١٠.

الصارمة وقد لا تكون موافقة لمعايير النص الواقعي وهو غير ملزم بتلك القواعد الصارمة التي يفترضها النحاة^(١).

ومن الأمور المهمة التي تدعو إلى التعامل مع النص أن الجملة في تحليلها يضعف تأثيرها بالمقام والمؤثرات الاجتماعية والمقامية التي تشكلت بوقته؛ لأنها مقتطعة من النص - الأصل - ولا يلتفت إلى محيطها، ويتم التعامل معها ومعرفة البنية القواعدية بين عناصرها بعيداً عن سياقها المقامي^(٢).

يذكر الدكتور الأزهر الزناد أن معنى النص لا يعني مجموعة من الجمل فإنه لا إشكال أن يتوافق حد الجملة مع حد النص؛ لأن النص قد يكون فوق الجملة ودونها ومع حدها وأهمية مفهوم النص تكمن في وجود نص أكبر من الجملة فإنه في هذه الحالة يحتاج إلى التعامل مع النص وليس مع الجملة^(١)؛ لأن الترابط بين المتواليات الجمالية لا يوضحه نحو الجملة؛ فالجملة ((قاصرة عن بيان وجود هذا الارتباط، إذا ما تعدى المفهوم مستوى أكبر وحدة لفظية يشغل عليها (أي الجملة) بالزيادة والنقصان))^(٢). وهو ما نوه إليه بعضهم أن دراسة النظام النحوي مبنية على مفهوم التوسع، وأن بعض العلاقات النحوية في الجملة لا يمكن فهمها إلا عن طريق التوسع من الجملة إلى النص^(٣).

ومفهوم النص يذهب إلى استخراج القواعد من النص نفسه فهو يرفض المعيارية والقوالب التي يقيس عليها النحاة الكلام والجملة لأنه يرى أن الظاهرة اللسانية تتحقق لحظة الخطاب والاتصال اللغوي بين أطراف الخطاب (المرسل - والمرسل إليه)^(٤). وعلاقة الجملة بالنص علاقة الجزء بالكل ولا مبرر لانفصال النحويين - نحو الجملة ونحو النص - وإنما هي علاقة تكاملية، فمباحث النحو والدلالة تنطلق من الجملة نحو

١- ينظر: ينظر: مدخل إلى علم لغة النص: ٨.

٢- ينظر: البديع بين البلاغة العربية واللسانيات: ٦٥، النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية: ٢١٨

١- ينظر: نسيج النص: ١٥-١٦.

٢- ينظر: المصدر نفسه: ١٥-١٦.

٣- ينظر: علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات: ١٧.

٤- ينظر: المعايير النصية في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني: ١٢.

النحو بعلاقة اندماجية وتفاعلية^(١). إن الحديث عن نحو الجملة ونحو النص حديث عن النحو المؤلف والنحو القرآني؛ لأن دعاء النحو القرآني يرون أن يدرس النحو غير النص لفهم العلاقات الدلالية التي بها تبنى القواعد، ويرون أن النحو ما زال يراوح عند نقطة انطلاقه الأولى والسبب من ظهور النحو.

وأن انطلاق النحو العربي من الجملة وفي إطار الجملة، فهذا بسبب الرغبة في تقويم اللسان، فكان الهدف الأول في نشأة النحو تقويم اللسان في نطاق الجملة، ومن ثم الاهتمام بالقواعد ضمن هذه الدائرة لضمان سلامة التركيب بمستوياته إلا أن هذا الدرس النحوي التعليمي بقي يمارس مهامة بهذا الشكل^(٢). ويرى نحو القرآن أن نحو النص يعمل على التوسعة في وضع القواعد فضلاً على أهميته في التحليل والتفسير وعلى وجه الخصوص أننا نتعامل مع نص ديني وضع للتفسير؛ لأن النص الصيغة التي صدرت من صاحب النص قاصداً دلالة ما، وعلى أساس هذه الدلالة ترتبت الألفاظ والقرآن لا يمكن دراسته بمعيارية نحو الجملة؛ لأنه في حقيقته يمثل ارتباط آياته ببعضها نصاً متسق المباني والمعاني فهو كالكلمة الواحدة، فدراسة الجملة كانت رهينة ومحبوسة على دراسة المفردات^(١).

والسليقة البشرية والفطرة اللغوية تفرض أن يُعامل مع النصّ مع النصّ على أساس نصّي، لكن عندما تحول النحو إلى صنعة وذوق فلسفي ومنطقي تحولت الدراسة النحوية إلى دراسة مفردات داخل تركيب ربما يكون مصطنعاً كما في الأمثلة الصناعية التي يبتكرها النحوي ليدعم رأيه، لذا فإن القواعد المستخرجة من النصّ قواعد اختيارية تستخرج من النصّ ذاته، وهي قواعد تتسم بالحركة والتغيير وليست صارمة^(٢).

إن ((اللفظ الواحد يتشكل في هيئات نحوية متنوعة شكلاً وإعراباً... ويحتل من الخطاب مواضع مختلفة، ويرتبط بغيره من الألفاظ بتجاور متجدد وعلاقات لا حصر

١- ينظر: مدخل إلى علم لغة النص: ٦، عناصر الاتساق في تماسك النص دراسة نصية من خلال سورة يوسف:

١٤.

٢- ينظر: البحث اللغوي بين نحو الجملة والنص سورة الفاتحة أنموذجاً: ٣٠٠.

١- ينظر: الجملة في نظر النحاة العرب: ٣٦.

٢- ينظر: العربية من نحو الجملة إلى نحو النص: ٤١٦.

لها، وهو في كل هيئة من تلك الهيئات حامل لدلالة مخصوصة تتغير بتغير تلك الأحوال والمقامات))^(١)؛ فالكلمة تأخذ معناها من صياغتها داخل التركيب وتأخذ مدلولها من نظمها مع أخواتها ويقول العلماء إن الكلمة الواحدة لا يمكن أن تدل على أكثر من معنى داخل التركيب ومن ثم فإن التركيب إذا وقع فإنه لا يمكن أن يدل على أكثر من معنى، ولكن هل هذا القول مع القرآن يصدق مع الصانع والخالق؟

ويذهب بعض النحاة إلى استقطاع الجملة من وسطها النصي أو استقطاع موضع الشاهد من الجملة ويبدأ يحاكي هذا المقطوع لوضع القاعدة أو الاستشهاد به على القاعدة، فقد استشهد سيبويه بعجز البيت القائل: (مواعيدَ عُرُقوبٍ أخاهُ بيثربِ)^(٢) على نصب (مواعيد) على أنه مفعول مطلق ناب عن فعله وهو يتحدث عن شواهد إضمار الفعل المستعمل إظهاره فينتصب نائبه بهذا المضمرة، ولم يذكر البيت كاملاً فيبطل استشهاد، وقد صرح في صدر البيت بالفعل العامل وهو:

وَعَدْتِ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً * * * مواعيدَ عُرُقوبٍ أخاهُ بيثربِ^(١)

ويفترض سيبويه الفعل المحذوف فيقول: ((كأنه قال: واعدتني مواعيد عرُقوب أخاه، ولكنه ترك واعدتني استغناءً بما فيه من ذكر الحلف، واكتفاءً بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك))^(٢). ومن الشواهد الأخرى على أهمية التعامل مع النص في بعض النصوص وليس الجملة في تأسيس القواعد والتعامل مع الشواهد موضوع حذف الجواب لأنه معلوم عند المخاطب، ما نقله سيبويه عن الخليل أنه ((زعم أنه قد وجد في أشعار العرب (زُبَّ) لا جواب لها، من ذلك قول الشماخ :

وداويَّةٍ قَفْرٍ تَمَشَّى نِعَاجُهَا * * * كَمَشَّى النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْيَرَنْدَجِ^(٣)

فلم يرد جواب لـ(زُبَّ) لعلم المخاطب أنه يريد (قطعنها) وما فيه هذا المعنى))^(١). ولو نظر سيبويه للنص الشعري من منظور مفهوم النص لوجد جوابها في البيت التالي:

١- قضايا اللغة في كتب التفسير: ٢٩٨.

٢- الكتاب: ١/ ٢٧٢، الهامش رقم ٣.

١- لم ينسبه سيبويه لقائل معين. الكتاب: ١/ ٢٧٢.

٢- المصدر نفسه: ١/ ٢٧٢.

٣- البيت للشماخ بن ضرار الذبياني. الديوان: ٨٣.

قَطَعَتْ إِلَى مَعْرُوفِهَا مَنَكَرَاتِهَا * * * وَقَدْ حَبَّ آلُ الْأَمْعَزِ الْمَتَوَهِّجِ (٢)

وقد لا ينجح الأمر أحياناً حين يلجأ النحوي إلى عزل موضع الشاهد عن سياقه فالكلمة أو الجملة أو التركيب ينتزع منه ويعزل عن سياقه لتبدأ مرحلة التقعيد بعيداً عن وسطه النصّي، ويمكن افتراض ذلك في الشعر لكن من المستحيل التعامل بهذا العزل في الشاهد القرآني. وأبرز مظاهر النصّ تظهر في وعي المتلقي فهو يعرف أن النصّ سياق متصل مترابط من جهة البنى، وقد لا تظهر العلاقة داخل حدود الجملة للكشف عن علاقة العناصر وإنما يأتي بعد متواليات من الجمل وقد يفرض الواقع النصّي نفسه على الشاهد الشعري كالفصل بين اسم (ما) وخبرها في قول الشاعر :

وَمَا ضَرَبَ بِيضَاءُ يَأْوِي مَلِكُهَا * * * إِلَى طُنْفٍ أَعْيَا بَرَاقٍ وَنَازِلٍ (١)

ف(ما واسمها) في أول البيت وبعده بعدة أبيات جاء خبرها في البيت الشعري:

بِأَطْيَبِ مِنْ فِيهَا إِذَا جِئْتَ طَارِقاً * * * وَأَشْهَى إِذَا نَامَتْ كِلَابُ الْأَسَافِلِ (٢)

ويظهر أن بعض النحويين يستشهد بشواهد شعرية منفردة لا يعرف لها سابق ولاحق؛ مما يجعل احتمال الخطأ وارداً ولو بنسبة ما بحسب المفهوم النصّي، فانفراد البيت يعني احتمال الغلط في معانيه وتعدد تأويلاته، ولا يكون ابين لمذهبه وقائله (٣). ومنه ما ذكره الفراء بقوله: ((ومن العرب من يضيف ((لات)) فيخفّض، أنشدوني: ... لات ساعة مندم، ولا أحفظ صدره، والكلام أن ينصب بها في معنى ليس)) (٤).

ولتوضيح الفرق بين نحو الجملة ونحو النصّ، وعلى وجه الخصوص في النصّ القرآني في استخراج القواعد طرح المثال في قضية التعامل مع النصّ في قضية

١- الكتاب: ٣ / ١٠٣-١٠٤، الهامش رقم (١).
٢- ينظر: تحصيل عين الذهب: ٤٢٠، كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٣١ - ٢٣٢، جدل الشعر والنحو: ٦.
١- البيت لأبي ذؤيب الهذلي. ديوان الهذليين: ٣١٤.
٢- البيت لأبي ذؤيب الهذلي. ديوان الهذليين: ٣١٥. وينظر: أثر السياق وتعدد الروايات في التحليل النحوي للشاهد الشعري: ١٩٣.
٣- ينظر: الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم: ١٥٠.
٤- معاني القرآن: ٣٩٧/٢.

السلام بين الملائكة وإبراهيم عليه السلام^(١)، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلَنَا إِبْرَاهِيمَ
بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ (٦٩) فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ
وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ ﴿[هود: ٦٩-٧٠] ، ف... (قالوا
سلامًا) سلمنا عليك سلامًا (قال سلام) أمركم (سلام) (...)).^(٢) وقوله: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ
فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ ﴿[الحجر: ٥٢] . أي خائفون؛ لأنهم لم يأكلوا ما قدمه
إبراهيم لهم من طعام^(٣) . وفي موضع آخر قال: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ
مُكْرُونَ (٢٥) فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ (٢٦) فَقرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ (٢٧) فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ
خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشَرُوهُ بَغْلَامٍ عَلِيمٍ ﴿[الذاريات: ٢٥-٢٨] . وفي هذه المواضع القرآنية جاء
السلام المنسوب إلى الملائكة منصوبًا على أنه مفعول مطلق (سلموا سلامًا)، فيما كان
سلام إبراهيم عليهم مرفوعًا على الابتداء أو الخبر^(١).

وبحسب قوانين النحويين التي قعدت هذ اللسان العربي قالوا ان دلالة الجملة الاسمية
دالة على الثبات والدوام والجملة الفعلية تدل على الحدوث والتجدد والرفع أقوى من
النصب ولذا قالوا ان سلام ابراهيم عليه السلام أقوى وافضل وابلغ من سلام الملائكة؛ ((لأن
للرفع مزية على النصب، لأنه إخبار عن شيء ثابت، والنصب فضلة؛ ولأن الكلام لا
يتم إلا بمرفوع، فقد دخل تحت قوله (بأحسن منها))^(٢) . وإن الكلام يستغني عن
المنصوب لكنه لا يستغني عن الرفع، وإن الرفع يكون للفاعل وهو أقوى من النصب
الذي جاء للمفعول^(٣).

و القرائن المحيطة بالنص والقراءة النصية نستطيع أن نقول إن الجملة الفعلية التي
جاء بها صيغة سلام الملائكة أقوى وأفضل من سلام إبراهيم الذي جاء بصيغة الجملة

١ - ينظر: النحو القرآني نحو رؤية دلالية (رسالة): ١٤٧ .

٢ - مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٧٢/٢ .

٣ - المصدر نفسه: ١٩٢/٢ .

١ - ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل : ١١٤٢ / ٢ .

٢ - غرائب التفسير وعجائب التأويل: ١١٤٢ / ٢ .

٣ - المصدر نفسه: ١١٤٢ / ٢ .

الاسمية، ومن ثم فإن الجملة الاسمية لم تكن بتلك الثبات والقوة لتكون أقوى من الجملة الفعلية التي تدل على التجدد، وعليه فإن مفهوم قوة الجملة الاسمية تفوق في قوتها على الجملة الفعلية لا تثبت في هذا الموضوع، وقد يُسأل كيف يكون ذلك؟

والمعروف أنّ التركيب النحوي وشكله إنما ينتظم في الكلام بانتظام المعاني التي يريدها المتكلم، ومن هذا المفهوم ننطلق لدراسة اتحاد لفظ سلام إبراهيم مع سلام الملائكة في التنكير، واختلافهما في الرفع والنصب مع أن العامل واحد وهو صريح القول، ويمكن تناول هذا الفرق بين السلامين في: ((إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ)) .

فسلام إبراهيم (سلام) جاء ليكون جزءاً من جملة اسمية، أي أنه حيّاهم بالجملة الاسمية المكوّنة من المبتدأ والخبر، ولفظ (سلام) إما أن يكون مبتدأ وخبره محذوفاً (سلام عليكم)، أو أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً (أمري سلام) وبكل الأحوال لا خلاف في سلام إبراهيم، ولكن التقديرات والوجوه الإعرابية تأتي مع سلام الملائكة؛ مما يجعل القول بأفضلية سلام إبراهيم قول محتمل وليس مسلماً؛ فسلام الملائكة (سلاماً) جزء من جملة فعلية، أي أنهم حيّوه بالجملة الفعلية، و(سلاماً) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره (نسلم) .

كل هذا الكلام يبرز حين نتوجه بالسؤال الآتي: **كيف يمكن أن يكون سلام إبراهيم أقوى من سلام الملائكة؟** وإبراهيم لم يتعرف على الملائكة ولم يعرف من حالهم سوى أنهم ضيوف وقدم طعاماً لهم، فسلامه سلام صاحب الدار لضيوف منكرين، ودليل ذلك قوله تعالى: ((قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ))، وقدم لهم طعام الضيوف: ((فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ)) ، وخاف من حالهم حين رأى أنهم لا يتناولون طعامه ((فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً)) حينها كشف الملائكة عن حالهم وأنهم ملائكة: ﴿ قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ ﴾ [هود: ٧٠]، كل هذه القرائن تقول شيئاً واحداً: إن إبراهيم استقبل ضيوفاً لا يعرفهم، فراعهم أمرهم لأنه لم

يعرفهم وخاف منهم، وزاد إنكاره لهم لما وجد أنّ أيديهم لا تصل إلى الطعام ، ولو كان يعرفهم كيف يقدم الطعام لهم وهو يعرف جنسهم وخلقهم؟.

والآن لنضع في الكفة الأخرى سلام الملائكة، فسلامهم عليه سلام العارف بحقه وكرامته وعظيم منزلته عند الله، فهو خليله ووليه ونبيه ومن له إمامة الناس، إذ يقول تعالى ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۗ﴾ [البقرة: ١٢٤]. ومن قال فيه المولى ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠] فسلام الملائكة سلام العارف فتحيتهم له تحية تسليم وبشرى وسلامة، كل هذه المعاني تقابل معنى واحداً، هو سلام إبراهيم الذي يعبر عن تحية الرجل لضيوفه، والكفتان لا تتساويان، وسلام الملائكة الذي جاء بصيغة فعلية أقوى من سلام إبراهيم الذي جاء بصيغة اسمية ومن هذا المعنى وفي هذا الموضع تكون الجملة الفعلية أقوى من الاسمية والنصب أقوى من الرفع.

ويمكن أن نطرح السؤال الآخر وهو سؤال نحوي لدعم ما ذهبنا إليه وهو: هل يمكن أن تكون الجملة الاسمية البسيطة كما في سلام إبراهيم أقوى من الجملة الفعلية التي تضمنت المفعول المطلق في سلام الملائكة؟

بغض النظر عن تسمية المفعول المطلق من جهة تحرره من أي قيد قد تقيد غيره من المفاعيل، فهو غير محصور وغير مقيد ولا يحتاج إلى صلة^(١)، ويأتي لتأكيد الخبر والحدث الذي تضمنه الفعل^(٢).

وتأتي أهمية أن يكون (سلاماً) مفعولاً مطلقاً، لأنه مشتق من حروف الفعل ودلالاته (نسلم) الدالة على الانقياد والتسليم^(٣)، و((أنّ المفعول المطلق هو الأثر الناشئ عن التأثير الذي سلّطه الفاعل لكي يصدر منه ذلك الأثر ، وكأنّ التأثير والأثر مُتحدان في الفاعل))^(٤)، والغرض من ايجاده التأكيد المطلق على معنى الفعل وطرح

١- ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني: ١٦٢/٢.

٢- ينظر: أقسام المفعول المطلق بين النحاة وكلام العرب: ٨١.

٣- ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٢١٢/٣.

٤- النبابة في المفعول المطلق في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية: ٥.

الوهم والشك من ذهن المخاطب، ويؤكد معنى الفعل بعيداً عن التأويلات أو التكهّات كما يقال مثلاً: (ضربت أخاك ضرباً) فـ(ضرباً) أكدت فعل الضرب، وكل هذه المعاني النحوية للمفعول المطلق تكسبه قوة معنى في الجملة ويعطي قوة إحياء لمعنى الفعل الذي خلق منه المفعول المطلق، وهذا ما حصل مع قول الملائكة حين تعمد القرآن أن يذكره بالنصب على أنه مفعول مطلق، فيكون ما جاء في النصّ القرآني أن الملائكة سلموا على إبراهيم تسليمًا، فيحتمل كل المعاني التي ذكرناها وفي أولها التسليم لإبراهيم.

ويرى بعض العلماء إن معنى السلام في كليهما يعني السلم من دون اعتداء. ومن اتحاد السلامين في المعنى كما في بعض القراءات؛ فقد ((قرأ حمزة والكسائي: (قالوا سِلم قال سلم) بكسر السين وسكون اللام بغير ألف، وفي الذاريات مثله. قال الفراء: لا فرق بين القراءتين كما قالوا جِلّ وحلال وحرم وحرام لأن في تفسير أنهم لمّا جاؤوا سلموا عليه. قال أبو علي الفارسي: ويحتمل أن يكون سلم خلاف العدو والحرب كأنهم لما امتنعوا من تناول ما قدمه إليهم نكرهم وأوجس منهم خيفة قال أنا سلم ولست بحرب ولا عدو فلا تمتنعوا من تناول طعامي))^(١).

وذهب الفراء إلى القول في أنّ معنى (سلام) و (سلم) واحد^(٢). واحتج بالشاهد الشعري:

مررنا فقلنا إيه سلم فسلمت * * كما إكتلّ بالبرق العمام اللوائح^(٣)

لتأييد قراءة من قرأ (قالوا سَلاماً قال سلم)^(٤). وأن السلام جاء في معنى الدعاء^(٥)، ويتكرر المقال عند أغلب المفسرين في معنى السلام، فيذكر القرطبي أن نصب (سلاماً) بوقوع القول عليه، فكأنك تقول: (قالوا خيرًا) فـ(سلامًا) معنى قولهم وليس لفظه، وأشار إلى قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ ﴾ [الكهف: ٢٢] لأنه وجد اختلافًا عن رأيه فقال إن (ثلاثة) لا تعد قول مقول وإن السلامين في معنى واحد؛ لأنهما لو رُفعا جميعًا

١- تفسير الرازي: ٢٤/١٨.

٢ (ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٠/٢-٢١

٣ (مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف ٤٠٩/٢

٤ (ينظر: كتاب السبعة في القراءات ٣٣٧ ، الكشاف ٤٠٩/٢

٥- ينظر: المصدر نفسه: ٢٥/١٨.

أو نُصِبَا جاز ذلك^(١)، ولكنه لم يشر إلى اختلاف الحركة في السلام الثاني وهو سلام إبراهيم إذا اعتبرنا أن النصب في سلام الملائكة على مقول القول: (قالوا سلامًا) وبالتركيب نفسه جاء سلام إبراهيم(قال سلام) لكن بالرفع.

و ذهب أحد الباحثين إلى ما ذهبنا إليه معظم الدراسات في توحيد معنى السلامين ، والقول أن سلام إبراهيم أقوى من سلام الملائكة لثبوت الجملة الاسمية إذ يقول ((فالآيات القرآنية تشير إلى ترفق إبراهيم (عليه السلام) بضيفه وهو يكرمهم ذلك الإكرام...كما أورد القرآن رد سلامه بصيغة الرفع فقال (سلام) وهم أي: الضيوف سلّموا عليه بصيغة النصب وقالوا: (سلاما) ف(سلاما) كما في كتب الإعراب مفعول مطلق استغنى عن فعله لأنه سد مسده واصله نسلم عليكم سلاماً، و (سلام) مبتدأ ساغ الابتداء به مع أنه نكرة لتضمنه معنى الدعاء، وإنما عدل إلى الرفع بالابتداء لقصد الثبات وديمومة السلام حتى تكون تحيته أحسن من تحيتهم والخبر محذوف تقديره سلام عليكم والسلام بالرفع أكمل وأتم، فهو يدل على الجملة الاسمية الدالة على الثبوت والمنصوب يدل على الجملة الفعلية الدالة على الحدوث والتجدد، وعليه فإبراهيم حياهم بتحية أحسن من تحيتهم))^(١).

نقول أن السلامين لا يمكن أن يكونا متساويين من جهة القصد والمعنى من منشيء الخطاب أو قائل السلام، ويرجّح أن (سلامًا) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره (نسلّم)^(٢).

والأمر الآخر لدعم هذا الذي ذهبنا إليه في البحث هو السؤال الآتي: هل يعد السلام جملة خبرية أم إنشائية؟ وبعبارة أخرى: من الذي يخدم المعنى الذي ذهبنا إليه، الجملة الإنشائية أم الخبرية؟ وبعبارة أوضح: عند التفضيل بين السلامين، هل جملة سلام الملائكة إنشائية أم خبرية، ومثل ذلك هل سلام إبراهيم جملة إنشائية أم خبرية؟ وتقسم الجملة إلى خبرية وأخرى إنشائية؛ ((لأن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه إن كان

١- ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١١/١٥٧-١٥٨.

١ - النحو القرآني نحو رؤية دلالية(رسالة): ١٤٧.

٢- ينظر: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه: ١١/٣١٠.

لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخير، وإلا فإنشاء))^(١). فالجملة الخبرية من وظيفتها أنها وُضعت للحقائق الواقعة والمفروغ منها، أما الإنشائية فهي نسبية يُراد إنجازها وتحققها وهي لم تنجز وقت الكلام^(٢).

وللخبر غرضان ((الأول: فائدة الخبر، ومعناه إفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة أو الكلام، وهذا هو الأصل في كل خبر، لأن فائدته تقديم المعرفة أو العلم إلى الآخرين. الثاني: لازم الفائدة، ويفيد أنّ المتكلم عالم بالحكم))^(٣). أما الجملة الإنشائية فليس لنسبتها في الخارج تطابق وغير موجود.

إن تقسيم الجملة إلى خبرية وإنشائية يتحقق الفرق بينهما حين نتحدث عن بيع الكتاب فتقول: (بعث الكتاب بدينار)، والجملة تختلف حين تقول: (بعثك الكتاب بدينار) فأنت تعقد صفقة ولست تخبر، ففهمنا للجملة الأولى يختلف عن الثانية؛ ففي الأولى حقيقة واقعة وهي إخبار، أما الثانية فهو تصور لم يتحقق، بل يُراد تحقيقها وهي طلب^(١)، فالأولى خبرية والثانية إنشائية^(٢)، ((ونستخلص من ذلك: أن الجملة الخبرية موضوعة للنسبة التامة منظوراً إليها بما هي حقيقة واقعة وشيء مفروغ عنه، والجملة الإنشائية موضوعة للنسبة التامة منظوراً إليها بما هي نسبة يُراد تحقيقها))^(٣). على أن نسبة (بعث) في حال الإخبار هي نفسها في حال الإنشاء؛ فهي صيغة واحدة، وإنما يأتي الاختلاف بين المدلول التصديقي عن المدلول التصوري، أي أن الاختلاف ناشئ عن تصور مختلف مصدره؛ الأول البائع والثاني المشتري^(٤).

وهذا الكلام يصدق على الجمل التي تشترك في صياغتها بلفظ واحد، فينشئ حينها الكلام من جهة المتكلم والمتلقي، ولا تنطبق على الصيغ الواضحة التي تدل على طلب الوقوع أو الإخبار عن الوقوع، ((وتنقسم الجملة التامة إلى خبرية وإنشائية، ولا

١- التلخيص في علوم البلاغة: ٣٨.

٢- ينظر: المصدر نفسه: ١٥١.

٣- ينظر: المعجم المفصل في علوم البلاغة: ٥٥٤.

١- ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٧.

٢- ينظر: دروس في علم الأصول: ١٠٨/١ - ١١٠.

٣- ينظر: المصدر نفسه: ١٠٩/١.

٤- ينظر: المصدر نفسه: ١٠٩/١.

شك في اختلاف إحداهما عن الأخرى، حتى مع اتحاد لفظيهما، كما في بعث الخيرية وبعث الإنشائية^(١))). ومما تقدم من كلام نجد أن بعض الألفاظ والتراكيب متضمنه الأخبار والإنشاء في وقت واحد وهي لا تناقض بعضها.

وكل نص له ثلاث نسب؛ نسبة تتعلق بصاحب النص (المتكلم)، ونسبة متعلقة بالمتلقي (المستمع)، ونسبة تالفة بالنص نفسه، فالنص واحد لكن الاختلاف يقع بين منشئ الخطاب والمتلقي، ومن سياق النصوص القرآنية فإن ما هو ثابت في ذهن إبراهيم يختلف عما هو ثابت في ذهن الملائكة، فاختلقت المعاني واختلقت معها صيغة السلام في النص القرآني في إشارة لهذا المعنى ومثل هذه الجمل المشتركة في الصيغة يتطلب أن يكون لها طرفان متغيران في الذهن ومن الممكن أن تخرج جملة السلام من معنى الدعاء فتصبح جملة السلام جملة خبرية محضة ويبطل معها معنى التحية التي يطلب فيها الدعاء وإنما يتحقق فيها إخبار^(١). وحين ترجع لمعاني السلام تجده: الانقياد والتسليم، وهذا المعنى يصح أن يقوم من الملائكة لإبراهيم النبي ولا يصح العكس؛ لعلو منزلة ومقام النبي وكونه مسدد في القول والفعل وهذا ما يحققه النص القرآني: ((وسلموا تسليماً))^(٢)، وكذلك المسالمة والتحية والرضا بالحكم ولكن أهم تلك المعاني بحسب السياق والمقام الانقياد والتسليم.

والمثال السابق مشابه لمثال جملة السلام بين سلام إبراهيم وسلام الملائكة في الآية الشريفة، والملفت للنظر أن السلامين اتحدا في التكثير ولكنهما افترقا من جهة البناء بين النصب والرفع، فلو كان السلامان متحدين في المعنى كما هو السلام المعهود والمتضمن معنى واحد وهو معنى الدعاء لاتحد في الحركة والموضع، ولكن لما اختلف الطرفان صاحب النص والمتلقي في معنى السلام اختلفت الصيغة.

والكلام نفسه يجري في اللفظ أيضاً مع اتحاده بين صاحب السلام والراد على السلام، فالجملتان مختلفتان في المدلول التصوري حتى في حالة اتحاد لفظهما

١- ينظر: المصدر نفسه: ٦٧/٢.

١- ينظر: ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن: ٨١.

٢- ينظر: كتاب الكافي: ٢٦٦/٢.

ودالاتهما على نسبة واحدة؛ لأن الملائكة حينما سلمت كانت تخبر إبراهيم بعدة إخبارات ومنها السلامة والتحية بحقيقته المتعارفة عليها، والعنوان الأكبر هو التسليم لإبراهيم إمام الأمة ونبيها، فيما فهم إبراهيم هذه الصيغة على أنها سلام التحية المعروف وهو دعاء بالخير بين الضيوف وصاحب الدار، فالمصاديق اختلفت في نسبتها للخارج وإن اتحدت صيغتها، وهذا ما نعنيه بمفهوم الجملة الخبرية موضوعة لنسبة تامة منظور إليها بما هي حقيقة واقعة وشيء مفروغ منه وهو سلام الملائكة، والجملة الإنشائية موضوعة لنسبة تامة منظورًا إليها بما هي نسبة يراد تحقيقها وهي سلام إبراهيم، ويعني أن لا ننظر للجملة بما هي فعل منجز، بل بما هو يتصور في الذهن بين طرفي الحديث. والذي نريد أن نقوله إن لا خلاف في سلام إبراهيم؛ لأنه جملة إنشاء أصلها الدعاء، والخلاف يقع في سلام الملائكة الذي جاء منصوبًا، هل هو جملة إنشاء متضمن معنى الدعاء، أم أنه جملة خبرية تريد أن تخبر بأمر غير متصور في ذهن إبراهيم.

وهذا الاختلاف ناشئ من إرادة المتكلم وقصده، فاختلف السلام بين الخبرية والإنشاء ناشئ من أن كل صيغة وضعت لأمر، والحاصل أن المتكلم بحسب التزامه وقصده وغايته وما يدور في ضميره، فسلام الملائكة سلام تسليم وهي حقيقة حاصلة وواقعة، ومن جهة إبراهيم فهي إنشاء ودعاء وتمنٍ وإرادة.

وإذا صح ما سقناه من أدلة فيمكن حينئذ أن نقول إن علة مفهوم الثبات والدوام للجملة الاسمية على الجملة الفعلية المتجددة قد لا تنهض في هذا الموضع؛ لأن النصوص قد تخضع للدراسة من زوايا متعددة تؤدي لتعدد التقديرات، واختلف وجوه الإعراب لتغير المعنى الذي يجلب أثره على التغير النحوي وغيره.

الخاتمة

الخاتمة

أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي:

١. إن مفهوم النحو القرآني لم يأخذ مساحته الحقيقية من البحث النحوي في دراسات الباحثين؛ ولذلك نجد أن الدراسات النحوية الأكاديمية في النحو القرآني ما زالت قليلة قياساً بغيرها من البحوث.

٢. إن مفهوم النحو القرآني أو مصطلح النحو القرآني ما زال في مرحلة التنظير له ولجمع شتاتة ولملمة أسسه ليصبح علمًا أو نظرية متكاملة المعالم، لم يحن وقته بعد، والدراسات بها حاجة إلى مدة زمنية مع تكثيف البحوث والدراسات فيها.

٣. يجد البحث أن أحد أسباب قلّة المساحة المخصّصة للنحو القرآني من البحث وجود معارضة من بعض المعاصرين لطرحه على الساحة اللغوية والنحوية لأسباب كثيرة أهمها أنه لا حاجة لنحو جديد مستقل لمجرد الاعتراض على نوع الشاهد وأن وجود نحوين لا مُسوّغ له. وجاء هذا التخوف بسبب محاولة بعض الدراسات نبذ النحو التقليدي وطرح البديل القرآني، ولكنّ بعض الدراسات حاولت التخلص من هذه التهمة بالقول بدراسة المسائل النحويّة التي تتعارض مع الشواهد القرآنية فقط.

٤. يجد البحث أن الأسس التي وضعتها بعض الدراسات الأكاديمية التي قام عليها النحو القرآني أسس صحيحة ولها مسوّغات؛ فأصول النحو وقواعده كانت معظمها مبنية على الشاهد الشعري على الرغم من أنّصافه ببعض الصفات التي توهن الاستقواء به؛ بسبب من نظام تأليفه القائم على الوزن والقافية والضرورة الشعرية وما يجوز للشاعر من دون غيره من الخروج عن النظام النحوي وخروجه عن شروط الاحتجاج به دليلاً من أدلة السماع لاتصافه بالشذوذ واللحن أو

مجهولية النسب على عكس الشاهد القرآني الذي لا يمكن وصفه بهذه الصفات.

٥. يظهر واضحاً عدم اتفاق الدراسات في النحو القرآني على تعريف أو مفهوم واحد للنحو القرآني، وعدم الاتفاق في حد المفهوم يجعل من الدراسات والبحوث أن تختلف في توجهاتها وطرحها للمفهوم والنظرية؛ فانقسمت الدراسات الأكاديمية في الجامعات العراقية فيما يخص مصطلح النحو القرآني ومفهومه على مفاهيم عديدة؛ فمنهم من يعد النحو القرآني هو الاستشهاد بالشاهد القرآني بدلاً من الشاهد الشعري على كل قواعد النحو، ومنهم من جعل النحو القرآني قواعد مستخلصة ومتخصصة بالقرآن كمدونة مغلقة من دون النظر إلى القراءات القرآنية؛ لأنها ليست من القرآن، ومنهم من جعله مفهومًا كمفهوم النص وعناصره يتعامل مع الأسس المعنوية والفكرية والتماسك النصي ومراعاة أحوال المقام والمخاطب، ومنهم من جعله محصوراً في المسائل التي اختلف فيها العلماء، فلم يقبلوها ووصفوها بالضعف أو القلة وهي واردة في القرآن الكريم، ومنهم من جعل النحو القرآني قواعد مستخلصة من النص القرآني بقراءاته المتعددة. ويرى البحث أن تنحصر مهمة البحث في النحو القرآني في الوقت الحاضر على المسائل النحوية التي تصطدم مع الشواهد القرآنية والتي قال فيها النحويون بالقلة والندرة على الرغم من وجود شواهد قرآنية تؤيد وجودها.

٦. يرى البحث أن من الجيد أن يكون هناك مصطلح آخر يحل محل النحو القرآني يجمع النحويين (النحو القرآني والنحو المألوف)؛ لأن مصطلح النحو القرآني جعل بعض الباحثين يختلفون في تحديد غايته؛ فبعضه يقصره على المسائل النحوية التي وردت في النص القرآني؛ لأنه يرى أن النحو القرآني وظيفته تفسير القرآن والتخصص بأساليب القرآن الكريم وهو مخالف لما أراده بعض الدارسين الذين أرادوا تأسيس قواعد النحو العربي انطلاقاً من النص القرآني والشاهد الشعري.

٧. ذكرت الدراسات الأكاديمية حقائق تاريخية نحوية رافقت مسيرة نشوء النحو، وهي حركة نقدية أظهرت أن النحو القرآني ضارب في عمق التراث النحوي وعلاقته واضحة وقويّة بنشأة النحو، إلا أن انحرافاً ظهر في الدراسات النحوية جعلت منزلة القرآن الكريم من أصول السماع مضطربة وليست ثابتة، فتارة يقدّمون الشاهد الشعري على الشاهد القرآني أو يساوونه به، أي ينظرون إلى الشاهدين بعين واحدة، وهذه الحركة النقدية تدعو إلى إصلاح منهج النحاة في التعامل مع القضايا النحوية، وقد ارتبطت الدعوة إلى النحو القرآني والنص القرآني بدعوات الإصلاح والتيسير وتخليصه من التعقيد والأسس المنطقية والعقلية.

٨. وضع بعض الدارسين وظيفتين للنحو القرآني؛ الأولى التقييد، والثانية التفسير، وهاتان الوظيفتان تحت عنوان (نحو النصّ)؛ لأن نحو الجملة كان قاصراً عن الإيفاء بمتطلبات التفسير؛ لأن نحو النصّ يوفر أدوات تفسير النصّ القرآني. فأصبح للنحو القرآني أكثر من وظيفة. وكل وظيفة لها أسسها؛ وهذا يسبب تشعب المفاهيم وتشابك المهام والأمر مازال في أوله، مما يزيد الصعوبة في رسم صورة واضحة لنظرية النحو القرآني.

٩. إن الدراسات الأكاديمية في الجامعات العراقية لم تختلف وجهاتها كثيراً عن آراء المؤسسين لنظرية النحو القرآني إلا في بعض الجوانب التي تخصّ المصطلح وحدوده وبعض المسائل النحوية. ومن أهم جوانب الاتفاق القول بحضور الشاهد الشعري بشكل مفرط والاعتماد على المادة الشعرية بالدرجة الأساس؛ مما سبب الاضطراب في التقييد النحوي. وأمّا جانب الاختلاف بين الرسائل والأطاريح عدم اتفاقهم على كيفية استخلاص القاعدة النحويّة واستقراءها من النصّ القرآني، فبعضهم يأخذ بظاهر الآية ويرفض التأويل، فيما ذهب آخرون إلى تفعيل مظاهر النصّ وآلياته لاستقراء القواعد.

١٠. اختلفت الدراسات في اعتماد القراءات القرآنية في دراسات النحو القرآني فبعضها رأته أنها ليست من القرآن، وبعضها اعتمدها للتقعيد وتأسيس القواعد النحوية. والبحث يذهب إلى اعتمادها لأنها تعبر عن تعدد اللغات التي اعتمدها النحاة في تقعيد بعض القواعد.

١١. كشفت الدراسات في النحو القرآني عن اختلاف في توجهات الباحثين؛ فالتوجه الأول يقول بالمزاوجة بين النحويين (النحو القرآني والنحو المؤلف) وجعل النحو القرآني جزءاً ومكملاً للنحو المؤلف، وهذا التوجه هو توجه شمولي بمفهومه العام فإنه يمكن فهم التراكيب النحوية القرآنية وفق النحو المؤلف مع اعتبار لخصوصية القرآن الكريم، فيما ذهب اتجاه آخر إلى أن يكون النحو القرآني نحواً مستقلاً في بناء القواعد النحوية بعيداً عن أصول النحو المؤلف، وهم ماضون لتأسيس هذه النظرية ومن هذا المفهوم لتوحيد القواعد، وهو رفض صريح لكل أقيسة النحويين في وضع القواعد.

١٢. كشفت الدراسات في النحو القرآني عن منهجين في تناولهم لقواعد النحو: الأول منهج معياري والآخر وصفي، والنحو القرآني يرفض المنهج المعياري لدراسة اللغة؛ لأنه يرى أن القاعدة النحوية في القرآن الكريم متحركة مع حركية النص، فالقاعدة تؤخذ من داخل النص نفسه؛ لأنهم يؤمنون أن النص القرآني يمثل هندسة بناء لغوي لا تشابه نصاً آخر، فهي حافلة بالتأويل والتفسير وتعددهما.

١٣. من الحقائق الثابتة التي أكدتها الرسائل والأطاريح أن القرآن الكريم عامل أساسي في تكون المادة النحوية وبناء القاعدة منه، فتتوَع أثر القرآن بين إنشاء القاعدة واستحداثها وتثبيتها بالدليل القرآني أو تقريعها والتوسعة أو نقضها ورددها، وقد سعت تلك الدراسات الأكاديمية إلى التحقيق في مسائل النحو التي حكم فيها القدماء بالشذوذ والقلة والتمحيص في وقوعها مع وجود شواهد قرآنية لها.

١٤. حاولت بعض الدراسات الأكاديمية ان تصوغ نظرية النحو القرآني بصياغة نصية ، ومن مظاهر مفهوم النحو القرآني النصي التضمن النحوي وما يؤديه من دور في توسعة القواعد ، و يعتمد فيه على مراعاة السياق والمقام لاستتباط القواعد النحوية، وهو مظهر من مظاهر التوسع الذي نادى به دعاة نظرية النحو القرآني.

المصادر والمراجع

المصادر

- أولاً . القرآن الكريم.
- ثانياً . الكتب المؤلفة:
- ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن، د. عبدالفتاح لاشين، ط١، دار الرائد، بيروت، ١٩٨٢م.
- إتخاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد البنا (ت١١١٧هـ)، تح: د. شعبان محمد إسماعيل، ط١، عالم الكتب، ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.
- الإتيان في علوم القرآن، السيوطي (ت٩١١هـ): تح: مركز الدراسات القرآنية، السعودية، مطبعة مجمع الملك فهد.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت ٤٤٥ هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٩٨م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون، ط٥، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢١هـ . ٢٠٠١م.
- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي بدمشق.
- الأسس الإستمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية، د. محمد محمد العمري، ط١، دار أسامة للنشر، الأردن، ٢٠١٢م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، د. ط، د. ت.

- الأصول في النحو، ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.
- إعراب القراءات الشواذ، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: محمد السيد أحمد عزوز، ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ. ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، ط ٧، دار ابن كثير، بيروت، ١٩٩٩م.
- إعراب القرآن، النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تح: زهير غازي زاهد، ط ٢، عالم الكتب، ١٩٨٥م.
- الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: سعيد الأفغاني، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ. ١٩٧١م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٤٢٦هـ. ٢٠٠٦م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تح: مصطفى السقا وآخر، المكتبة العربية، القاهرة، ١٩٨٣م.
- الأم، الإمام الشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)، ط ٢، ١٣٩٣هـ، دار المعرفة، بيروت.
- إملأ ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبري (ت ٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: د. جودة مبروك، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، البيضاوي (ت ٦٩١هـ)، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام الانصاري، (ت ٧٦١هـ)، منشورات المكتبة العصرية، صيدا — بيروت، د. ط، د. ت.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تح: د. مازن المبارك، ط ٣، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ. ١٩٧٩م.
- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، د. أحمد مختار عمر، ط ٦، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.
- البحث الصرفي عند ابن هشام الأنصاري: رسالة ماجستير للطالب؛ فليح خضير شني، كلية التربية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٧م.
- البديع بين البلاغة العربية واللسانيات، د. جميل عبدالمجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨م.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٥هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٥٧م.

- البسيط في شرح الكافية، ركن الدين الاسترلابي (ت ٧١٥هـ)، تح: د. حازم سليمان الحلي، ط ١، المكتبة الأدبية المختصة، قم المقدسة، إيران، ١٤٢٧هـ.
- البلاغة العربية أصولها وامتدادها، د. محمد العمري، ط ١، أفريقيا الشرق، المغرب، ١٩٩٩م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، تح: د. طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠هـ — ١٩٧٠م.
- تاريخ القرآن، د. محمد حسين الصغير، ط ١، دار المؤرخ العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، ط ٢، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٣هـ. ١٩٧٣م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الزبيدي: تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، وزارة الارشاد والانباء، الكويت، ١٩٦٥.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، بيت الأفكار الدولية، السعودية، ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م.
- التبيان في تفسير القرآن، محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلام الشتتمري، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢م.
- تحليل الخطاب، ج. ب. براون و ج. يول، تر: د. محمد لطفي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، السعودية، ١٩٩٧م.
- تخلص الشواهد وتخلص الفوائد لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ): تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط ١، الرياض، ١٩٨٦م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: د. حسن هنداوي، ط ١، دار القلم، دمشق، ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م.
- التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي (ت ٧٤١هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ. ١٩٩٥م.
- التضمن النحوي في القرآن الكريم، د. محمد نديم فاضل، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ٢٠٠٥ م.
- التضمن في العربية، د. أحمد حسن حامد، ط ١، دار الشرق للنشر، ٢٠٠١م.
- تطور الدرس النحوي، د. حسن عون، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، مصر، ١٩٧٠م.

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، تح: د. محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبري (ت ٣١٠هـ)، تح: محمود محمد شاكر، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تح: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٦.
- تفسير الفخر الرازي، فخر الدين ابن ضياء الدين خطيب الري (ت ٦٠٤هـ)، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ط٣، دار المعرفة، بيروت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- تفسير النسفي مدارك التنزيل وحقائق التأويل، عبدالله بن أحمد النسفي (ت ٧١٠هـ): تح يوسف علي بديوي، ط١، دار الكلم الطيب، بيروت، ١٩٩٨م.
- التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تح: عبد الرحمن البرقوقي، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٨٤م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ)، تح: عبدالسلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.
- تتاوب حروف الجر في لغة القرآن: د. محمد حسن عواد، دار الفرقان، ط١، عمان، ١٩٨٢.
- تيسير العربية بين القديم والحديث، د. عبد الكريم خليفة، ط١، مجمع اللغة العربية الأردني، ١٤٠٧هـ. ١٩٨٦م.
- تيسير النحو وبحوث أخرى، د. خديجة الحديثي، منشورات المجمع العلمي، ٢٠٠٧م.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، ط١، مكتبة الصحابة، الإمارات، ١٤٢٩هـ. ٢٠٠٨م.
- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، ط٢٨، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣م.
- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه، محمود صافي، ط٢، مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٩٥م.

- الجنبي الداني في حروف المعاني، المرادي (٧٤٩ هـ)، تح: الدكتور فخر الدين قباوة وآخر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦ هـ)، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، القاهرة، د. ط، د. ت.
- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن زجله، تح: سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨ هـ. ١٩٩٧م.
- الحجة في القراءات السبعة، ابن خالويه (ت٣٧٠ هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، ط٣، دار الشروق، بيروت، ١٣٩٩ هـ. ١٩٧٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣ هـ)، تح: عبد السلام هارون، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٦ هـ. ١٩٨٦م.
- الخصائص، ابن جنبي (ت٣٩٢ هـ)، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية - القسم الأدبي، المكتبة العلمية، ١٩٥٢م.
- الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح الوليدي، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٦.
- خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم، د. تمام حسّان، دار عالم الكتب، ٢٠٠٦.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي (ت٧٥٦ هـ)، تح: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ١٩٩٤م.

- دراسات في علوم القرآن الكريم، د. فهد بن عبد الرحمن الرومي، ط ١٤، طبعة المؤلف، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- دراسات في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
- دراسات نقدية في اللغة والنحو، د. كاصد ياسر الزيدي، ط ١، دار أسامة، الأردن، ٢٠٠٣م.
- دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٧م.
- دروس في علم الأصول، السيد محمد باقر الصدر، ط ١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٨م.
- دروس في المذاهب النحوية: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠.
- الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، د. أحمد مكي الأنصاري، ط ١، دار الاتحاد العربي، ١٩٧٣م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد الحسن السكري (ت ٢٩٠هـ)، تح: محمد حسن آل ياسين، ط ٢، مكتبة الهلال، بيروت، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

- ديوان امرئ القيس، تح: عبدالرحمن المصطاوي، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٤م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، تح: د. محمود الرضواني، ط١، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، ٢٠١٠م.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ديوان ذي الرمة، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٦هـ — ١٩٩٦م.
- ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق: راينهرت فايبرت، دار فراننتس شتاينر بفيسبادن ، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تح: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلام الشنتمري، تح: لطفي الصقال ودرية الخطيب، ط١، دار الكتاب العربي، حلب، سوريا، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ديوان الطرماح، تح: د. عزة حسن، ط٢، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ديوان طرفة بن العبد، تح: درية الخطيب و لطفي الصقال، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٠م.

- ديوان العجاج: تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة اطلّس، دمشق، ١٩٧١م.
- ديوان الفرزدق، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ديوان كعب بن زهير، شرح ودراسة د. مفيد قميحة، ط١، دار الشّواف للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٩م.
- ديوان لييد بن ربيعة، تح: حمدو طمّاس، ط١، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٤م.
- ديوان مسكين الدارمي (ت ٨٩هـ)، تح: عبد الله الجبوري و خليل العطية، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
- ديوان الهذليين، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٥م.
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، تح: محمد إبراهيم البنا، ط١، دار الاعتصام، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- رسائل الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ط، د. ت.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تـح زهير الشاويش،، ط٣، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٤م.
- الزمن واللغة، د. مالك المطاوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦م.
- سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.
- سيويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية، د. أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.
- الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم، د. عبد الرحمن الشهري، ط١، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ١٤٣١هـ.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تـح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل، عبد الله بن عقيل الهمداني (ت ٧٦٩هـ)، ط٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠هـ.
- شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمّى إيضاح الشعر، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تـح: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق — دار العلوم والثقافة، بيروت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)،
تح: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط١، دار المأمون للتراث،
دمشق، ١٣٩٨هـ ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية
ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب
العربي، لبنان، ١٣٧٥هـ ١٩٥٥م.
- شرح التسهيل، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد الرحمن السيد
وآخر، ط١، هجر للطباعة، مصر، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في
النحو، خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تح: محمد عيون السود، ط١، دار
الكتب العلمي، بيروت، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي (ت ٦٨٦هـ)،
ط٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٦م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: د. يحيى بشير مصري، ط١،
جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية. ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: علي محمد عوض،
دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تح: د. صاحب
جعفر أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٩م.

- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الانصاري، دار الطلائع للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١١، مطبعة السعادة بمصر.
- شرح اللمع للأصفهاني، علي بن الحسين الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، تح د. إبراهيم بن محمد أبو عبادة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٩٩٠م.
- شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العان، بغداد، ١٩٧٧م.
- شرح المفصل، ابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تح: د. طه محسن، ط٢، مكتبة ابن تيمية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ.
- الشواهد والاستشهاد في النحو العربي، عبد الجبار النائلة، ط١، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٦م

- صاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامها، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تح: د. عمر فاروق الطَّبَّاع، ط١، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤هـ. ١٩٩٣م.
- صفة التفاسير، محمد على الصابوني، ط٤، دار القرآن الكريم، بيروت، ١٩٨١م.
- ضرائر الشعر، علي بن مؤمن بن عصفور (ت٦٦٣هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ. ١٩٩٩م.
- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، مصر.
- ظاهرة النيابة فى العربية، د. عبد الله صالح بابعير، ط١، دار حزموت للدراسات والنشر، الجمهورية اليمنية، ٢٠١٠م.
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد (على هامش كتب "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري")، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د. ط، د. ت.
- علم الدلالة التطبيقى فى التراث العربى، د. هادي نهر، ط١، دار الأمل، الأردن، ٢٠٠٧م.
- علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، د. سعيد حسن بحيري، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ١٩٩٧م.

- علل النحو، أبو الحسن محمد الوراق (ت٣٢٥هـ): تحقيق د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، ط١، الرياض، ١٩٩٩م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة الكرمانى، تح: د. شمران سركال يونس العجلي، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ١٩٨٣م.
- الفروق اللغوية أبو هلال العسكري (ت٣٩٥هـ)، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، ١٩٩٧م.
- فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائى، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٣م.
- في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك سعيد، ط١، دار القلم للنشر، الكويت، ١٤٠٦هـ. ١٩٨٥م.
- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣م. في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م.
- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، د. عبد الهادي الفضلي، ط٤، مركز الغدير للدراسات والنشر، بيروت، ١٤٣٠هـ. ٢٠٠٩م.
- القراءات القرآنية في كتاب سيبويه، د. عبد اللطيف محمد الخطيب، مؤسسة دار البلاغة، بيروت. مؤسسة الضحى، الكويت، ٢٠٢١م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، ط٢، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ١٩٧٨م.

- قضايا اللغة في كتب التفسير المنهج التأويل الإعجاز، د. هادي الجطلاوي، ط١، دار محمد علي الحامي للنشر— كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سوسة، تونس، ١٩٩٨م.
- قضايا نحوية، د. مهدي المخزومي، المجمع الثقافي، أبو ظبي — الإمارات العربية، ٢٠٠٢م.
- القياس في اللغة العربية، د. محمد حسن عبد العزيز، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٥هـ. ١٩٩٥م.
- الكافي، الكليني (ت٣٢٩هـ)، ط١، منشورات الفجر، بيروت، ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م.
- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تصحيح: عبد الرحيم محمود، مطبعة دار الفكر، مصر، ١٩٤١م.
- كتاب الإقناع في القراءات السبع، ابن الباناش (ت٥٤٠هـ)، تح: د. عبد المجيد قطامش، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣هـ.
- كتاب الحيوان، الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٨٥هـ. ١٩٦٥م.
- كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.
- كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تح: محيي الدين رمضان، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م.

- كتاب النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تح: د. محمد عبد القادر أحمد، ط١، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ. ١٩٨١م.
- كتاب معاني القرآن ، الاخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- كتاب الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي (ت٧٦٤هـ)، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ. ٢٠٠٠م.
- كتاب حروف المعاني، الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
- كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة، ابن القزاز القيرواني، تح: د. محمد زغلول سلام وآخر، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٣م.
- الكتاب، كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م.
- كتاب المرشد الوجيز، أبي شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ)، تح: طيار آلتني قولاج، دار صادر، بيروت، ١٩٧٥م.
- كتاب المطالع السعيدة في شرح الفريدة، السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: د. نيهان ياسين حسين، دار الرسالة، بغداد، ١٩٧٧م.
- كتاب معاني القراءات، أبي منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تح: د. عيد مصطفى درويش و د. عوض بن حمد القوزي، ط١، منشورات المساهم،

- كشف المشكل في النحو، الحيدرة اليميني (٥٩٩هـ)، تح: د. هادي عطية مطر، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م.
- الكليات، أبو البقاء الكفوي (١٠٩٤هـ)، تح: د. عدنان درويش وآخر، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تح: غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت - دار الفكر، دمشق، ١٤١٦هـ. ١٩٩٥.
- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي (ت بعد ٨٨٠هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء . المغرب، ١٩٩٤م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، ط١، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.
- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، د. محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار الشروق، بيروت، ١٩٩٦م.
- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٦م.

- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب فاضل المطلبي، بغداد، ١٩٧٨.
- لهجة قبيلة اسد، علي ناصر غالب، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩م.
- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: د. أحمد عبد الباسط، ط١، دار السلام للطباعة، القاهرة، ١٤٣٩هـ. ٢٠١٨م.
- اللمع في العربية، ابن جنبي، تح: د. سميح ابو مغلي، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، تح: د. محمد فؤاد، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٩٥٤م.
- مجالس ثعلب، ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنبي (ت ٣٩٢هـ)، تح: علي النجدي ناصف وآخران، وزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٥هـ. ١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)، تح: عبد السلام محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ. ٢٠٠١م.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تح: ج. برجستراسر، تقديم آرثر جفري، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ط٧، دار المعارف، مصر.
- المدارس النحوية، د. خديجة الحديثي، ط٣، دار الأمل، الأردن، ٢٠٠١م.
- مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمد أحمد نحلة، دار النهضة، بيروت، ١٩٨٨م.
- مدخل إلى علم لغة النص، فولفجانج هايبينه، تر: سعيد بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٧هـ. ١٩٥٨م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تح: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ. ١٩٨٠م.
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات، أبو علي النحوي (ت ٣٧٧هـ)، تح: صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق.

- مسائل الناصريات، الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)، تح: مركز البحوث والدراسات العلمية، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، إيران، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
- مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي (ت ٤٣٧هـ): تح: د. حاتم صالح الضامن، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
- مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها، صلاح الدين الزعبلوي، ط ١، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٢م.
- معاني الحروف، الرماني (٣٨٤ هـ)، تح: د. عبد الفتاح شلبي، ط ٢، دار الشروق، ١٩٨١م.
- معاني القرآن، الفراء (ت ٢٠٧هـ)، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣.
- معاني القرآن، الكسائي (ت ١٨٩هـ)، تح: د. عيسى شحاته، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م.
- معاني القرآن، النحاس (٣٣٨هـ)، تح: محمد علي الصابوني، ط ١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج (ت ٣١١هـ)، تح: د. عبدالجليل عبده شلبي، ط ١، عالم الكتب، ١٩٨٨م.
- معاني النحو، د. فاضل السامرائي، ط ٢، شركة العاتك، القاهرة، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

- معجم القراءات القرآنية، د. عبد اللطيف الخطيب، ط١، دار سعد الدين، دمشق، ٢٠٠٠م.
- المعجم المفصل في علوم البلاغة البديع والبيان والمعاني، د. إنعام فوال عكاوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تح: د. عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٤٢١هـ. ٢٠٠٠م.
- المفسر ومستويات الاستعمال اللغوي، د. علي كاظم أسد، ط١، دار الضياء، النجف، ٢٠٠٧م.
- مفهوم النموذج اللساني وشروطه بناؤه، د. عز الدين البوشيخي، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - مكناس، سلسلة الندوات (٤)، ١٩٩٢م.
- مصابيح الجامع للدماميني (ت٨٢٧هـ): تحقيق: نور الدين طالب، اصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تح: د. عياد بن عبد الثبتي، ط١، معهد البحوث العلمية، السعودية، ٢٠٠٧م.
- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، وزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٥هـ. ١٩٩٤م.

- مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، تح: عبد الله الدرويش، ط ١، دار يعرب، دمشق، ١٤٢٥ هـ. ٢٠٠٤ م.
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ط ٦، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨ م.
- من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨ م.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تح: ناصر محمد جاد، ط ١، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠١٠ م.
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل (مع كتاب شرح ابن عقيل)، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، دار التراث، القاهرة، ١٤٠٠ هـ. ١٩٨٠ م.
- المنصف، ابن جنبي (ت ٣٩٢هـ)، تح: إبراهيم مصطفى وآخر، ط ١، وزارة المعارف المصرية، ١٣٧٩ هـ. ١٩٦٠ م.
- منهج النحاة العرب، د. تمام حسان، حويلات كلية دار العلوم، ع ٢، ١٩٦٩ م.
- المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، د. عز الدين مجدوب، ط ١، دار محمد علي الحامي، تونس، ١٩٩٨ م.
- مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. شعبان صلاح، دار غريب للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٥ م.

- الموضوع في وجوه القراءات وعلها، نصر بن علي الشيرازي المعروف بابن أبي مريم (ت ٥٦٥هـ)، تح: د. عمر حمدان الكبيسي، ط١، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، ١٩٩٣م
- نتائج الفكر في النحو، السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ. ١٩٩٢م.
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. أحمد الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٤٠٤هـ. ١٩٨٤م.
- النحو العربي في مواجهة العصر، إبراهيم السامرائي، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ. ١٩٩٥م.
- النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
- النحو العربي ومحاولات تيسيره دراسة وصفية تحليلية، د. مختار بزوية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٢٠م.
- النحو القرآني في ضوء لسانيات النص، د. هناء محمود إسماعيل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٢م.
- النحو القرآني قواعد وشواهد، د. جميل أحمد ظفر، ط٢، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ١٩٩٨م.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، ط٣، دار المعارف بمصر.

- نحو قراءة ابستمولوجية معرفية للتراث النحوي العربي، د. عبد الرحمن بو درع، الندوة الدولية الثانية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ٢٠١٤م.
- النحويون والقرآن، د. خليل بنيران الحسون، ط١، مكتبة الرسالة، الأردن، ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٢م.
- نسيج النص، الأزهر الزناد، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٣م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد طنطاوي، ط٢، دار المعارف، مصر.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- نظرية النحو القرآني، د. أحمد مكي الأنصاري، ط١، دار القبلة، السعودية، ١٤٠٥هـ.
- النكت في إعجاز القرآن، الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تح: محمد خلف الله، ط٣، دار المعارف، ١٩٧٦م.
- نهج البلاغة، كلام أمير المؤمنين علي عليه السلام، جمعه الشريف الرضي (٤٠٦هـ)، شرح الشيخ محمد عبده، دار المعرفة للطباعة، بيروت.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م.

ثالثاً . الرسائل الجامعية:

- اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم، أحمد بن جار الله بن أحمد الصلاحي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.
- أثر القراءات القرآنية في إنتاج تعدد الدلالات دراسة موازنة، جلول دواجي جمال، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بن بلة، الجمهورية الجزائرية، ٢٠١٥م.
- استنباط القاعدة النحوية من القرآن الكريم، نور الدين عبد الرسول المدني، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٢م.
- آليات الاتساق والانسجام في القصة القرآنية قصة موسى أنموذجاً، رسالة ماجستير، أحمد شهاب حمد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية- جامعة كربلاء، ٢٠١٨م.
- التضمن في الحديث النبوي الشريف دراسة تطبيقية، رابعة يوسف جبريل، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١-٢٠١٢م.

- جدل الشعر والنحو دراسة في شروح القصائد العشر الطوال، باسم إدريس قاسم، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب - جامعة الموصل، ٢٠٠٣م.
- الخلافات النحوية في باب المرفوعات التي سكت عنها الأنباري في الإنصاف، من خلال ارتشاف الضرب لأبي حيان: رسالة ماجستير، مثنية راقي الشريف، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٣٣هـ.
- الزمن النحوي في قصص القرآن، حبيب مشخول حسن، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- الشاهد الشعري النحوي عند الفراء (ت ٢٠٧هـ) في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية، عبد الهادي كاظم الحربي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- شرح الكافية في النحو، منصور بن فلاح اليماني (ت ٦٨٠هـ)، تحقيقاً ودراسة نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.
- الضرورة الشعرية في شرح المفصل لابن يعيش جمعاً وتحقيقاً ودراسة، وحيد متولي، كلية اللغة العربية بالزقازيق، جامعة الأزهر، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
- عناصر الاتساق في تماسك النص دراسة نصية من خلال سورة يوسف، محمود سليمان حسين، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة ٢٠٠٨م.

- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، محمد بن عمر بازمول، أطروحة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ١٤١٣هـ.
- كتاب معاني القراءات للأزهري - دراسة نحوية -، مياسة وليد طه، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد.
- المخالفة الإعرابية بين الدرس النحوي والاستعمال القرآني، أحمد عواد ياسين الجوعاني، رسالة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١٨م.
- مشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية بين ابن مالك وشرح الصحيح، إبراهيم بن محمد العيد، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن مسعود، ١٤٣٤هـ.
- معايير النصية في كتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، الزبيح بو جلال، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد لخضير، الجزائر، ٢٠١٠-٢٠١١.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي دراسة في المنهج والتحقيق، ملك محمد حسن إسماعيل، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣م.
- النيابة في المفعول المطلق في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، سالم أحمد ناصر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٤م.

رابعًا - البحوث المنشورة:

- أثر السياق وتعدد الروايات في التحليل النحوي للشاهد الشعري، د. أحمد كمال محمد، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد ١٣٨، ٢٠١٧م.
- أثر القراءات القرآنية في توجيه المعنى التفسيري، د. أحمد قاسم عبد الرحمن، مجلة جامعة الأنبار، ع ١، ٤٣١ هـ ٢٠١٠م.
- أحكام النحاة ولغة القرآن؛ أجواز وعدم جواز أم تميّز وإعجاز، د. محمد ربّاع، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع ٨، ٢٠٠٦م.
- أقسام المفعول المطلق بين النحاة وكلام العرب، د. فاضل صالح السامرائي، مجلّة آداب المستنصرية، مج (١٠)، ع (١٠)، السنة ١٩٨٤م.
- البحث اللغوي بين نحو الجملة والنص سورة الفاتحة أنموذجًا، د. حنان سعادات عبد المجيد، مجلة العلوم العربية - الأردن، العدد ٢٦، رجب ١٤٣٦هـ.
- التضمن وأثره في المعنى والإعراب، شيماء محمد توفيق، مجلة كلية الدراسات الإسلامية، القاهرة- مصر، ع ٣٥.
- تعدد الوجوه في تعليق شبه الجملة وأثره في القراءات القرآنية، د. عمر بن عواد الحربي، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، السعودية، ع ٣٢، ١٤٤٢هـ.

- الجملة في نظر النحاة العرب، د. عبد القادر المهيري، حوليات الجامعة التونسية، دائرة المعارف الإسلامية - تونس، ع ٣ سنة ١٩٦٦م.
- حقيقة القراءات القرآنية في كتاب سيبويه، د. حبيب عبدالله عبدالنبي، مجلة دراسات البصرة، مج ٧، ع ١٤، ٢٠١٢م.
- السماع اللغوي عند الفراء من خلال كتابه (معاني القرآن)، جعفاري مولود، مجلة آفاق علمية، مج ١٥، ع ٢، ٢٠٢٣م.
- العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، د. سعد مصلوح، بحث منشور ضمن الكتاب التذكري لقسم اللغة العربية، جامعة الكويت . عبد السلام هارون معلمًا ومؤلفًا ومحققًا . ، إعداد: د. ودیعة النجم، ود. عبده البدوي، ١٩٩٠م.
- الفاعل وأنواعه في آيات سورة البقرة، د. جاسم رومي، مجلة آداب البصرة، ع ٦٥، ٢٠١٣م.
- القراءات بين نحاة البصرة والكوفة، د. محمد فلاح إسماعيل مندكار، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، مج ٢٨، ع ٩٥، ٢٠١٣م.
- قراءة في كتاب نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الأنصاري، د. محمد حسن عواد، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، مج ٧، ع ١/أ، ١٤٣٢هـ. ٢٠١١م.

- مفهوم النحو القرآني ومجالاته وتطبيقاته دراسة في كتب النحو القرآني المعاصرة، د. محمد أبو القاسم حسن عباس، المؤتمر الدولي الخامس للغة العربية، الإمارات العربية، مايو ٢٠١٦م.
- موقف الكسائي من القراءات القرآنية في كتابه معاني القرآن، بلسم عباس حمودي زنبراس حسين مهاوش، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، مج ٢٩، ٢٠١٨ م.
- موقف النحاة من القراءات دراسة تأصيلية، صالح محبوب محمد التنقاري، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، السنة الأولى، ع ١٤، ٢٠٠٩م.
- منهج ابن مالك في الاستدلال بالقراءات القرآنية، د. يوسف دفع الله أحمد، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، ع ١٩، ٢٠٠٩م.
- النحو القرآني في ضوء منهج جديد (المدونة المغلقة)، د. وفاء عباس فياض، مجلة الأستاذ، ع ٢٢٢، مج ١، ٢٠١٧م.
- النحو القرآني وإشكالية التصنيف، د. أيمن عبد المجيد عثمان، مجلة كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، ع ٥٧، ٢٠٢٢م.
- النص والزمن دراسة في صيغتي (سيفعل) و(سوف يفعل) في القرآن الكريم، د. عباس محمد عبد الباقي، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج ٢، ع ٧، ٢٠٢٢م.

- نظرية النحو القرآني بين الدلالة اللغوية والدلالة الدينية، كعواش عزيز، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، ع ٥٤، ٢٠٠٩م.
- نظرية النحو القرآني دراسة تطبيقية على نائب الفاعل في القراءات المتواترة، د. نبيل مسالتي، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد لقادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة، مج ٢٣، ع ٤٥، ٢٠١٩م.
- نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها وتكوينها، د. أحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مج ٥٧ لسنة ١٩٨٥م.
- النقد النحوي في ضوء نظرية النحو القرآني آثاره ونتائجه، قرومي أحمد وقاسم الشيخ بلحاج، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، جامعة الشهيد حمه لخضر. الجزائر، مج ١٣، ع ٣، ٢٠٢١م.
- نقد الوجه النحوي في إعراب القرآن الكريم - دراسة تأصيلية، د. حسن عبيد المعموري، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، تشرين أول / ٢٠١٥م.
- الوظائف الخطابية للضمائر العربية، د.محمد خضر عريف، سلسلة بحوث اللغة العربية وآدابها، ٢١، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز ١٤٠٩هـ.

خامساً- الرسائل الجامعية التي حملت عنوان النحو القرآني:

- البحث النحوي القرآني عند العلماء المصريين المحدثين: صدام مجيد داود، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، ٢٠٠٦م،
- رسائل جامعة البصرة وأطاريحها لنحو القرآن ١٩٩٨-٢٠١٢ نقد وتقويم، محمد شلال نعيمه، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠١٤م.
- الشاهد النحوي القرآني بين سيبويه والرضي: هند قصي حسن الأسدي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ذي قار، ٢٠١١م.
- الظواهر النحوية القرآنية في دراسات المحدثين دراسة وتقويم: ميثاق حسن عبدالواحد، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٦م.
- مباحث النحو القرآني في كتاب الأمالي الشجرية لابن الشجري (ت٥٤٢هـ): محمد طه محمود، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٦م
- ملامح النحو القرآني في كتب تفسير القرآن إعرابه وغريبه من القرن الخامس الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري - المنصوبات والجملة الشرطية مثالين - ، أمال عبد المحسن تايه، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، ٢٠١٧م.

- موقف ابن هشام من مسائل النحو القرآني في مؤلفاته، وعد حامد ياس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٠م.
- نحو القرآن في دراسات المعاصرين دراسة نقدية، زكي فليح حسن، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٤م.
- النحو القرآني اتجاهاته وخصائصه، هناء محمود اسماعيل، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١١م.
- النحو القرآني بحسب مفهوم الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور أحمد مكي الأنصاري، علي كاظم بجاي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، ٢٠٢١م.
- النحو القرآني عند السيوطي (٩١١هـ) كتاب الإتقان في علوم القرآن نموذجا، سارة تركي عبد الزهرة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٢١م.
- النحو القرآني في الكتب والرسائل الجامعية عند الباحثين العراقيين من ١٩٦٨ إلى ٢٠٠٠م : سهى ياسين زيد، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠٠٥م.
- النحو القرآني في شرح اللمع في النحو للواسطي الضرير بحسب مفهوم عبد العال سالم مكرم: سرمد محمد بكر عطوان السعدي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، ٢٠١٩م.

- النحو القرآني في فكر ابن مالك عبر مؤلفاته، زاهد حميد عبيد، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، ٢٠١٨م
- النحو القرآني في كتاب المحاكمات للشاوي المتوفي (١٠٩٦هـ) دراسة تحليلية لسانية: هدى صبيح محمد، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، ٢٠١٩م.
- النحو القرآني نحو رؤية دلالية، هدى فاضل حنش ناصر، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠٢١م.
- الوظيفة التفسيرية للنحو القرآني، أحمد جعفر حسن، رسالة ماجستير، كلية الفقه، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠م.

Abstract

This study dealt with theses that bore the title (Quranic Grammar), and this study took upon itself the extrapolation of the efforts of researchers and their opinions in reviewing some grammatical concepts and rules, and reformulating them according to the Quranic evidence, and in light of the theory of Quranic grammar, and in particular those in which grammarians ruled as anomalies or few, and said that they were outside of grammatical analogy. The study attempts to monitor the basic common issues in those theses, and the grammatical issues that are frequently mentioned in those academic studies.

The nature of the study required that it be divided into an introduction and four chapters followed by a conclusion. The introduction was about the critical movement in conventional grammar, and the impact of that critical movement in producing the theory of Quranic grammar. The first chapter was entitled (Features of Quranic grammar among the ancients and its concept among the moderns and the problem of foundation) to talk about the existence of the concept of Quranic grammar and its issues in ancient grammar books, and the attempt of the moderns to establish the theory of Quranic grammar in the grammatical arena, and the attempt of some researchers to demolish the cognitive foundations of this theory. The second chapter was entitled (Issues of Quranic grammar in university theses) and this chapter was responsible for studying examples of Quranic grammar issues that university theses shared in mentioning. The third chapter was entitled (Quranic readings in university theses and their impact on the rules of Quranic grammar) to clarify the position of Quranic grammar on the readings. The fourth chapter was entitled (Grammatical inclusion in university theses and its impact on the rules of Quranic grammar) to reveal a characteristic of the

Quranic text that is specific to it and not to other types of speech. The study came out with the most important results: The Holy Quran is the first and main factor in the formation of the principles of grammar, and the construction of the grammatical rule, and its impact varies between expanding the rule and branching it out, or refuting it, or confirming it with Quranic evidence. The aim of the study was to shed light on the efforts of Iraqi researchers and their impact on the foundation of the theory of Quranic grammar.



Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kerbala
College of Islamic Sciences
Department of Arabic Language/ Qur'an Language and Literature

Iraqi University Theses in Quranic Grammar until the Year (2021 AD) A Descriptive Study

To the Council of the College of Islamic Sciences / University of
Kerbala , as part of the requirements for obtaining a PhD in the
Philosophy of the Arabic Language / Language of the Qur'an and its
Literature / Language

Written by the student

Ahmed Shihab Hamad Al-Jaafari

Under the supervision of

Prof. Dr. Mu'ayyad Jassim Muhammad Al-Khafaji